

محمد بن سعدان الكوفي (ت ٢٣١ هـ)
وجهوده النحوية

إعداد

الدكتور / عبد الملك أحمد شتيوي

المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يُعدُّ النحو العربي من أهم علوم العربية مكانة ، وأرفعها شأناً ، وأعلاها منزلة ؛ لأنه يعمل على تقويم اللسان ، وبه تصح التراكيب ، وتسلم الأساليب .

وقد وضع قواعد هذا العلم علماء أجلاء استنقوا مادتهم العلمية من العرب الفصحاء الذين نزل القرآن الكريم بلغتهم ، فكان مصدرهم واحداً وإن اختلفوا فيمن أخذوا منهم في درجة الفصاحة والكثرة .

وكان لمدرسة الكوفة دور كبير في هذا العلم ، وقد تميزت بطابع خاص ظهر على يد علمائها في بعض القضايا النحوية ، وكانت البداية الحقيقية لهذه المدرسة على يد الكسائي ، والفراء .

ومن علماء هذه المدرسة (محمد بن سعدان الكوفي ت ٢٣١هـ) ، وقد عرفت هذا العالم من خلال آرائه المبنوثة في بطون الكتب النحوية ، وكتب القراءات ، فأردت دراسته ، والبحث عن آرائه ومصطلحاته ، لكنني وددت دراسة ذلك من خلال كتبه ، فظاللت أبحث له عن كتب إلى أن وفقني الله إلى كتابين له وهما : (الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، ومختصر النحو) والكتابان فيهما آراء سديدة لهذا العالم ، كما أنهما يحتويان على مصطلحات كوفية تدل على كوفيته .

وقد عزمت البحث في تلك الشخصية كي أكشف من خلال كتابيه وآرائه المبنوثة في بطون الكتب النحوية عن شخصية نحوية كوفية

مقدمة ، وعن إمام في القراءات يوصف بأنه أحد القراء ، بل من
أكابر القراء ، فالمكتبة العربية في حاجة إلى الدراسات في نحو الكوفة ،
خاصة المتقدمين منهم ، ومن لهم مؤلفات وصلت إلينا ؛ لأننا نعدم
من كتب الكوفيين ما يعرض نحوهم كما يعرض النحو البصري ،
فأشهر الكتب التي وصلتنا عن نحو الكوفة (معاني القرآن) للقراء
وهو في النحو التطبيقي ، و (مجالس ثعلب) وهو كتاب في الأمالي
يمزج النحو باللغة والأدب .

هذا وقد جاء البحث في : مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة .

أما المقدمة : ففيها دوافع البحث ، وأهميته .

وأما الفصل الأول : فهو بعنوان (ابن سعدان ، ونحو الكوفة) ،
وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : (محمد بن سعدان حياته وآثاره) واشتمل على :

(اسمه ونسبه ، مولده ونشأته ، أسرته ، شيوخه ، تلامذته ، مصنفاة ،
منزله العلمية ، وفاته) .

والمبحث الثاني : (ملامح النحو الكوفي عند ابن سعدان) من حيث :

(السماع ، القياس ، اعتناؤه بالتعليل ، ملامح على آرائه ، مكانته في
القراءات القرآنية) .

والمبحث الثالث : مصطلحات النحو الكوفي عند ابن سعدان .

وأما الفصل الثاني فهو بعنوان : (جهود ابن سعدان النحوية) ،

واشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : آراؤه في الأدوات .

المبحث الثاني : آراؤه في العوامل والأعاريب .

المبحث الثالث : آراؤه في التراكيب .

وقد رتبت الآراء في هذه المباحث وفق ألفية ابن مالك ، وعرضت آراءه على مائدة الدرس النحوي بالتحليل والمقارنة محاولاً تقويم آراء الرجل ، وإعطائه ما له وما عليه دون تحيز أو إجحاف .
ثم نيلت البحث بخاتمة أجملت فيها النتائج التي توصلت إليها ، وأعقبت الخاتمة بفهرس للمصادر والمراجع ، ثم فهرس للموضوعات .
هذا وأود أن أكون قد وفقت فيما قمت به ، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير .
وصل الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الباحث

عبد الملك أحمد السيد شتيوي

الفصل الأول :

(ابن سعدان ، ونحو الكوفة)

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : (محمد بن سعدان حياته وآثاره) .

والمبحث الثاني : (ملاحم النحو الكوفي عند ابن سعدان) .

والمبحث الثالث : مصطلحات النحو الكوفي عند ابن سعدان .

المبحث الأول

(محمد بن سعدان حياته وآثاره)

ويشتمل على :

- اسمه ونسبه .
- مولده ونشأته .
- أسرته .
- شيوخه .
- تلامذته .
- مصنقاته .
- منزلته العلمية .
- وفاته .

اسمه ونسبه : هو محمد بن سعدان بن المبارك ، المُقَرَّبُ ، النحوي ، الكوفي ، الضرير ، يُكنى بـ (أبي جعفر) . (١)

مولده ونشأته :

ولد (محمد بن سعدان) ببغداد سنة إحدى وستين ومائة (١٦١ هـ) (٢) ، وفي هذا الوقت كانت فيه خلافة العباسيين ، وكان هذا الوقت خير عصورهم ، ولذلك فإن (ابن سعدان) نشأ نشأة علمية تلقى فيها العلم على يد من برع من العلماء في هذا الوقت والمكان .

أسرته :

لم تذكر لنا كتب التراجم شيئاً عن أسرة (ابن سعدان) ، غير أن له ولداً يُقال له (إبراهيم) وكان من أهل العلم . (٣)

وقال عنه ابن النديم في (الفهرست) : " كان جماعة للكتب صحيح الخط ، صادق الرواية ، وله من الكتب : كتاب الخيل ... " . (٤)

شيوخه :

(١) انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٣/ ٢٧١ ، نزهة الألباء ص ١٢٣ ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١١/ ١٧٢ ، إنباه الرواة ٣/ ١٤٠ ، طبقات النحويين للزبيدي ص ١٣٩ ، إشارة التعيين ص ٣١٤ ، معرفة القراء الكبار ١/ ٤٣١ ، الوافي بالوفيات ٣/ ٧٨ ، نكت الهميان في نكت العميان ص ٢٥٢ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٢٧ ، بغية الوعاة ١/ ١١١ ، معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٧ ، الأعلام ٦/ ١٣٧ ، مقدمة تحقيق مختصر النحو ص ١٥ ، مقدمة تحقيق الوقف والابتداء ص ١٢ ، نشأة النحو للشيخ / الطنطاوي ص ٧٢

(٢) انظر : إنباه الرواة ٣/ ١٤٠ ، بغية الوعاة ١/ ١١١ ، معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٧

(٣) انظر : بغية الوعاة ١/ ١١١ ، ٣٩٤/٢ ، معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٧

(٤) انظر : الفهرست ص ٨٧ ، هدية العارفين ٢/ ١٢

أخذ (ابن سعدان) العلماء على يد طائفة من علماء عصره .
 هؤلاء العلماء الذين أخذ عنهم ، ونهل من معينهم إلى علماء
 القراءات ، وفي الحديث النبوي الشريف ، وفي اللغة . ومن هؤلاء
 العلماء :

١- المُسَيَّب بن شريك التميمي الشقري يُكنى بـ (أبي سعيد) كوفي
 الأصل ، توفي سنة ١٨٦ هـ . (١)

٢- سُلَيْم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب بن سعيد بن سليم بن
 داود أبو عيسى ، ويُقال له : أبو محمد الحنفي ، توفي سنة ١٨٨ ،
 أو ١٨٩ هـ . أخذ (ابن سعدان) عنه القراءة عن حمزة عرضاً . (٢)

٣- علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي الإمام الذي انتهت
 إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، توفي سنة ١٨٩ هـ . (٣)

٤- عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودي
 الكوفي الإمام العالم الحجة توفي سنة ١٩٢ ، أو ١٩٤ هـ . (٤)

٥- محمد بن حازم أبو معاوية الضرير مولى بني عمرو بن سعد بن

(١) انظر : تاريخ بغداد ٣/ ٢٧١ ، وراجع ترجمته فيه ١٥ / ١٧٥ : ١٧٩

(٢) انظر : معرفة القراء الكبار ١/ ٤٣١ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٦٥ ، غاية
 النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٢٧ ، بغية الوعاة ١ / ١١١ ، معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٧ ، وراجع
 ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٨٨ ، ٢٨٩

(٣) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٢٧ ، وراجع ترجمته فيه ٤٧٤/١ : ٤٧٨

(٤) انظر : تاريخ بغداد ٣/ ٢٧١ ، معرفة القراء الكبار ١/ ٤٣١ ، الوافي بالوفيات ٣/ ٧٨ ، نكت
 الهميان في نكت العميان ص ٢٥٢ ، بغية الوعاة ١ / ١١١ ، معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٧ ، وراجع
 ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٦٧ ، ٣٦٨

زيد بن مناة التميمي من أهل الكوفة ، توفي سنة ١٩٤ هـ . (١)

٦- يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو محمد العَدَوِي المعروف باليزيدي

المُقَرَّر صاحب أبي عمرو بن العلاء ، توفي سنة ٢٠٢ هـ . أخذ

(ابن سعدان) عنه القراءة عن أبي عمرو . (٢)

٧- إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي

السائب بن عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقظة ، أبو

محمد المسيبي المدني ، إمام جليل عالم بالحديث قِيم في قراءة نافع

ضابط لها محقق فقيه ، توفي سنة ٢٠٦ هـ . أخذ (ابن سعدان) عنه

القراءة عن نافع . (٣)

٨- عبد العزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص بن

أمية ، يُكنى بـ (بأبي خالد القرشي) ، كان من أهل الكوفة ، فنزل

بغداد وحدث بها إلى حين وفاته ، توفي سنة ٢٠٧ هـ . (٤)

(١) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١ ، معرفة القراء الكبار ١ / ٤٣١ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٧٨ ، نكت

الهميان في نكت العميان ص ٢٥٢ ، بغية الوعاة ١ / ١١١ ، معجم الأدباء ٦ / ٢٥٣٧ ، نشأة

النحو للشيخ / الطنطاوي ص ٧٢ ، وراجع ترجمته في : نكت الهميان في نكت العميان ص ٢٤٧

(٢) انظر : التبصرة في قراءات الأئمة العشرة ص ٢٧ ، ٢٨ ، معرفة القراء الكبار ١ / ٤٣١ ، غاية

النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٢٧ ، بغية الوعاة ١ / ١١١ ، معجم الأدباء ٦ / ٢٥٣٧ ، وراجع

ترجمته في : تاريخ بغداد ١٦ / ٢٢٠ : ٢٢٢

(٣) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١ ، معرفة القراء الكبار ١ / ٤٣١ ، غاية النهاية في طبقات القراء

٢ / ١٢٧ ، بغية الوعاة ١ / ١١١ ، معجم الأدباء ٦ / ٢٥٣٧ ، وراجع ترجمته في : غاية النهاية في

طبقات القراء ١ / ١٤٣

(٤) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١ ، وراجع ترجمته فيه ١٢ / ٢٠٣ : ٢١٠

٩- عبید بن عقیل بن صبیح الهلالي البصري یکنى بـ (أبي عمرو) راو ضابط صدوق ، توفي سنة ٢٠٧هـ . روى (ابن سعدان) عنه الحروف سماعاً عن شبل . (١)

١٠- مُعلی بن منصور أبو يعلى الرازي الحافظ الفقيه الحنفي ، ثقة مشهور ، توفي سنة ٢١١هـ . أخذ (ابن سعدان) عنه القراءة عن أبي بكر بن عاصم . (٢)

١١- محمد بن المنذر الكوفي مُقرئ معروف روى الحروف سماعاً عن يحيى بن آدم ، وروى عنه الحروف ابنه المنذر ، ومحمد بن سعدان . (٣)

١٢- يحيى بن واضح الأنصاري المَرَوَزي یکنى بـ (أبي ثَمِيلَة) وبهذه الكنية شهر ، وكان ثقة صادقاً . (٤) وهناك من العلماء الذين أخذ عنهم (ابن سعدان) ، لكنهم لم يذكروا في ترجمته ، بل ذكروا في مواضع أخرى من تاريخ بغداد ، وفي غاية النهاية في طبقات القراء . (٥)

(١) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٢٧ ، وراجع ترجمته فيه ٤٤١/١

(٢) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٢٧ ، بغية الوعاة ١ / ١١١ ، معجم الأبناء

٢٥٣٧/٦ ، وراجع ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٢٦٦

(٣) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٢٧ ، وراجع ترجمته فيه ٢٣٣/٢

(٤) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١ ، وراجع ترجمته فيه ١٦ / ١٩١ : ١٩٤

(٥) انظر : تاريخ بغداد ١٦ / ١٩٩ وما بعدها ، غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ ،

مقدمة تحقيق مختصر النحو ص ١٦ ، ١٧ ، مقدمة تحقيق الوقف والابتداء ص ١٦ وما بعدها

تلامذته ، أو من أخذوا عنه :

لقد تلقى العلم على يد (ابن سعدان) الكثير من التلاميذ الذين انتفعوا بعلمه ، أو حملوا ورووا عنه ، وقد ذكر من ترجموا له أسماء بعض هؤلاء التلاميذ ومنهم :

١ - محمد بن سعد أبو عبد الله البغدادي كاتب الواقدي حافظ

مشهور ، توفي سنة ٢٣٠ هـ . (١)

٢- حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي الدوري

الأزدي البغدادي النحوي الضرير إمام القراءة ، وشيخ الناس في زمانه ثقة ثبت كبير ضابط أول من جمع القراءات قرأ على محمد بن سعدان عن حمزة وغيره ، توفي سنة ٢٤٦ هـ . (٢)

٣- إبراهيم بن محمد بن سعدان (ابن المؤلف) ، ولعله أول من استفاد

من أبيه ، فقد ذكر (ابن النديم) (٣) أن له مصنفات في العلم ككتابه في حروف القرآن ، وكتاب الخيل ، كما ذكر (ياقوت الحموي) (٤) ، والسيوطي (٥) أنه من أهل العلم، وقد توفي في حدود سنة ٢٥٠ هـ (٦)

(١) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١ ، إنباه الرواة ٣ / ١٤٠ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٧٨ ، نكت الهميان

في نكت العميان ص ٢٥٢ ، معجم الأدباء ٦ / ٢٥٣٧ ، بغية الوعاة ١ / ١١١ ، وراجع ترجمته في :

غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٢٦ ، ١٢٧ ، إنباه الرواة ٢ / ٣١

(٢) راجع ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٣٠ : ٢٣٢

(٣) انظر : الفهرست ص ٨٧ ، وراجع : هدية العارفين ١ / ٣

(٤) انظر : معجم الأدباء ٦ / ٢٥٣٧

(٥) انظر : بغية الوعاة ١ / ١١١

(٦) انظر : هدية العارفين ١ / ٣

٤- محمد بن أحمد بن واصل أبو العباس البغدادي ، مقرر جليل إمام
مُتقن ضابط ، أخذ القراءة سماعاً عن أبيه ، وعرضاً عن محمد بن
سعدان ، وهو من أجل أصحاب ابن سعدان وأثبتهم ، توفي سنة
٢٧٣هـ . (١)

وقد ذُكر في ترجمته أنه أحمد بن محمد بن محمد بن واصل ، وقد أكد
الذهبي (٢) ما أثبت أولاً ، وابن الجزري عكس ذلك . (٣)

٥- جعفر بن محمد بن الهيثم أبو جعفر البغدادي ، روى القراءة
عرضاً عن محمد بن سعدان وغيره ، توفي في حدود سنة ٢٩٠هـ
على حد قول ابن الجزري . (٤)

وقد ذكره ابن الجزري ضمن من روى عن ابن سعدان بـ (محمد بن
جعفر بن الهيثم) ، لكن عندما ترجم له ذكره بما أثبتته أولاً . (٥)

٦- عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الرحمن البغدادي
الثقة الشهير ابن الإمام الكبير ، توفي سنة ٢٩٠هـ ، أو ٢٩١هـ . حدث
عن ابن سعدان ، وروى القراءة عنه . (٦)

(١) انظر: معرفة القراء الكبار ٤٣١/١ ، غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧/٢ ، بغية الوعاة

١١١/١ ، وراجع ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ٨٢/٢ ، ٨٣

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار ٤٣١/١ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٨٢/٢ ، ٨٣

(٣) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧/٢

(٤) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧/٢ ، وراجع ترجمته فيه ١٨٠/١

(٥) راجع : السابق الصفحات نفسها .

(٦) انظر : تاريخ بغداد ٣/ ٢٧١ ، إنباه الرواة ٣/ ١٤٠ ، معرفة القراء الكبار ٤٣١/١ ، الوافي

بالوفيات ٣/ ٧٨ ، نكت الهميان في نكت العميان ص ٢٥٢ ، غاية النهاية في طبقات القراء

٧- سليمان بن يحيى بن أيوب بن الوليد بن أبان أبو أيوب التميمي
البغدادي المعروف بالضبي ، روى القراءة عَرَضاً وسماعاً عن ابن
سعدان ، توفي سنة ٢٩١هـ . (١)

٨- محمد بن أحمد بن البراء بن المبارك ، أبو الحسن البغدادي
القاضي ، مُقَرَّرٌ ثقة مشهور ، توفي سنة ٢٩١هـ . (٢)

٩- محمد بن يحيى بن سليمان أبو بكر المرزوي نزيل بغداد مُقَرَّرٌ
مُحدث مشهور ، روى القراءة عرضاً عن ابن سعدان ، وهو من جلة
أصحابه ، توفي ببغداد قريباً من سنة ثلاثمائة . (٣)

١٠- جعفر بن محمد أبو محمد الأصبهاني الآدمي - بالمد - أو
الأدَمي ، روى القراءة عن محمد بن سعدان . (٤)

١١- سعيد بن عمران بن موسى أبو عثمان الكوفي المُقَرَّرٌ ، قرأ على
محمد بن سعدان ، وقرأ عليه أبو الحسن بن شنبوذ . (٥)

١٢٧ / ٢ ، معجم الأدياء ٢٥٣٧/٦ ، بغية الوعاة ١١١/١ ، وراجع ترجمته في : غاية النهاية في
طبقات القراء ٣٦٦/١

(١) انظر: معرفة القراء الكبار ٤٣١/١ ، غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧ / ٢ ، وراجع ترجمته
في : غاية النهاية في طبقات القراء ٢٨٧/١

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٢٧١ / ٣ ، وراجع ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء ٥٢/٢ ، ٥٣ ،
(٢) انظر: تاريخ بغداد ٢٧١ / ٣ ، معرفة القراء الكبار ٤٣١/١ ، غاية النهاية في طبقات القراء

١٢٧ / ٢ ، وراجع ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء ٢٤٢/٢

(٤) انظر: معرفة القراء الكبار ٤٣١/١ ، غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧ / ٢ ، وراجع ترجمته
في : غاية النهاية في طبقات القراء ١٨٠/١ ، ١٨١

(٥) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧ / ٢ ، وراجع ترجمته فيه ٢٧٩/١

١٢- عبد الله بن محمد بن هاشم أبو محمد الزعفراني ، روى القراءة عرضاً عن خلف ، ومحمد بن سعدان وغيرهما . (١)

١٣- عُبَيْدُ بن محمد المَرْوَزِي البغدادي المُكْتَب ، يكنى بـ (أبي

محمد) ، روى القراءة عن محمد بن سعدان . (٢)

وقد ذكر البغدادي (٣) ، وابن الأتباري (٤) ، وياقوت (٥) أنه يُسمى

بـ عُبَيْد بن محمد المرزبان .

مصنفاته :

ترك (ابن سعدان) مصنفات حول القرآن الكريم ، وفي نحو اللغة

العربية ، وقد أشار إلى ذلك الذهبي فقال : " صَنَّفَ في العربية ،

وفي علوم القرآن " . (٦)

وهذه المؤلفات تشهد بتمكّنه وعلو مكانته وهي كما يلي :

١- الجامع (٧) ، لكن لم ينص من ترجم له على الفن الذي أُلّف فيه

هذا الكتاب ، ولعله في (القراءات) ؛ لأن ابن الجزري ذكره ضمن

مصنفاته ، وكتاب ابن الجزري في طبقات القراء . (٨)

(١) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧/٢ ، وراجع ترجمته فيه ٤٠٦/١

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٣/٢٧١ ، غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧/٢ ، وراجع ترجمته في: غاية

النهاية في طبقات القراء ٤٤٢/١

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٣/٢٧١

(٤) انظر: نزهة الألباء ص ١٢٣

(٥) انظر: معجم الأدياء ٦/٢٥٣٧

(٦) انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٣١ ، غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧/٢

(٧) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧/٢ ، الأعلام ٦/١٣٧

(٨) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٧/٢

- ٢- الحدود ، وهو كتاب في النحو ؛ لأن القفطي قال في ترجمته :
- " ومن تصنيفه كتاب (الحدود) على مثل حدود الفراء لا يرغب الناس فيها " . (١)
- ٣ - القراءات ، وقد وصفه من ترجم له بأنه كتاب كبير في القراءات (٢) ، وذكره الأنباري بأنه في معرفة القراءات . (٣)
- ٤- المجرى (٤) ، لكن لم ينص المترجمون له أيضاً على الفن الذي أُلّف فيه هذا الكتاب ، ولعله في (القراءات) ؛ لأن ابن الجزري ذكره من ضمن مصنفاته ، وكتاب ابن الجزري في طبقات القراء . (٥)
- ٥- مختصر النحو (٦) ، لكن أكثر المصادر التي ترجمت له ذكرت أن له مصنفاً في النحو ولم تسمه . (٧)

(١) انظر : إنباه الرواة ٣ / ١٤٠ ، وراجع : الفهرست ص ٧٦

(٢) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١ ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١١ / ١٧٢ ، إنباه الرواة

٣ / ١٤٠ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٧٨ ، نكت الهميان في نكت العميان ص ٢٥٢ ، بغية الوعاة

١١١ / ١ ، معجم الأدياء ٦ / ٢٥٣٧

(٣) انظر : نزهة الألباء ص ١٢٣

(٤) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٢٧ ، الأعلام ٦ / ١٣٧

(٥) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٢٧

(٦) انظر : إنباه الرواة ٣ / ١٤٠ ، الفهرست ص ٧٦ ، ٨٧

وقد ظهر الكتاب محققاً بعناية د/ حسين أحمد بو عباس ضمن حوليات الآداب والعلوم

الاجتماعية بالكويت (٢٦) الرسالة (٢٣٧) ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

(٧) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١ ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١١ / ١٧٢ ، نزهة الألباء ص

١٢٣ ، إنباه الرواة ٣ / ١٤٠ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٧٨ ، نكت الهميان في نكت العميان ص ٢٥٢ ،

بغية الوعاة ١ / ١١١ ، معجم الأدياء ٦ / ٢٥٣٧ ، نشأة النحو للشيخ / الطنطاوي ص ٧٢

٦- الوقف والابتداء . (١)

منزلته العلمية :

يُعدُّ (ابن سعدان) من العلماء البارزين في علوم العربية ، والقراءات وهذا ما ذكره المترجمون له ، فهو أحد القراء (٢) ، بل جعله ابن الأنباري من أكابر القراء (٣) ، وجعله الفيروزآبادي (٤) ، والذهبي (٥) إمام في القراءات .

قال السيوطي : " قال بعضهم : أخذ ابن سعدان القراءات عن أهل مكة ، والمدينة ، والشام ، والكوفة ، والبصرة ، ونظر في الاختلاف ، وكان ذا علم بالعربية " (٦)

وقال أيضاً : " كان ابن سعدان من النحاة الكوفيين صرح به الشيخ أبو حيان في مواضع من شرح التسهيل " (٧) كما وصفه الأنباري (٨) ، والبغدادي (٩) ، وابن الجوزي (١٠) ،

(١) انظر : الفهرست ص ٣٨ . وقد ظهر الكتاب محققاً بعناية / محمد خليل الزروق ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

(٢) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١ ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١١ / ١٧٢ ، إنباء الرواة ٣ / ١٤٠ ، نكت الهميان في نكت العميان ص ٢٥٢ ، نشأة النحو للشيخ / الطنطاوي ص ٧٢

(٣) انظر : نزهة الألباء ص ١٢٣

(٤) انظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٦٦

(٥) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٢٧ ، وراجع : إشارة للتعين ص ٣١٤

(٦) انظر : بغية الوعاة ١ / ١١١ ، وراجع : معجم الأدباء ٦ / ٢٥٣٧

(٧) انظر : بغية الوعاة ١ / ١١١

(٨) انظر : نزهة الألباء ص ١٢٣

(٩) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١

(١٠) انظر : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١١ / ١٧٢

والسيوطي (١) بأنه كان ثقة .
ووصفه النحاس بأنه كان ثقة مأموناً (٢) ، كما وصفه الذهبي بأنه
كان ثقة عدلاً . (٣)
وقال عنه ابن مالك : " إنه من الحفاظ المتبعين الموثوق بهم " (٤)
وفاته :

أجمعت الكتب التي ترجمت (لابن سعدان) أنه توفي يوم عرفه سنة
إحدى وثلاثين ومائتين (٢٣١ هـ) ، وكان ذلك في ولاية الخليفة
العباسي الواثق بن المعتصم . (٥)
وقد ذكر ياقوت الحموي (٦) ، والسيوطي (٧) أنه مات يوم عيد
الأضحى من نفس السنة السالفة .

(١) انظر : بغية الوعاة ١ / ١١١ ، وراجع : إشارة التعيين ص ٣١٤

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٤١

(٣) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٢٧

(٤) انظر : شرح صعدة الحافظ ٢ / ٦٣٣

(٥) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧٢ ، نزهة الألباء ص ١٢٣ ، المنقظم في تاريخ الملوك والأمم

١٧٢ / ١ ، إنباه الرواة ٣ / ١٤٠ ، طبقات النحويين للزبيدي ص ١٣٩ ، معرفة القراء الكبار

١ / ٤٣٢ ، إشارة التعيين ص ٣١٤ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٧٨ ، نكت الهميان في نكت العميان ص

٢٥٢ ، البداية والنهاية ١٤ / ٣٢١ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٦٦ ، غاية النهاية

في طبقات القراء ٢ / ١٢٧ ، بغية الوعاة ١ / ١١١ ، الأعلام ٦ / ١٣٧ ، معجم مصنفات القرآن

الكريم ١ / ٧٨ ، مقدمة تحقيق مختصر النحو ص ١٥ ، مقدمة تحقيق الوقف والابتداء ص ١٢

(٦) انظر : معجم الأدباء ٦ / ٢٥٣٧

(٧) انظر : بغية الوعاة ١ / ١١١

المبحث الثاني :

(ملاحم النحو الكوفي عند ابن سعدان)

من حيث :

- السماع .
- القياس .
- اعتناؤه بالتعليل .
- ملاحم على آرائه .
- مكانته في القراءات القرآنية .

• أولاً : السماع .

لم يعتمد (محمد بن سعدان) كثيراً على السماع في الآراء التي أقيمت الضوء عليها وإنما استند إليه قليلاً ، ومن ذلك :

- أنه ذهب إلى أن عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد (أو) هو (أو) نفسها مستنداً على ذلك بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾ (١) " (٢)

- ذهب إلى أن فعل الأمر مُعرب مجزوم بلام الأمر المضمرة فيه مستنداً بقوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ (٣) فقال : يُوقف على اللام ، والتمام على قوله : (عليهم) ، وإنما جُزمت (وصل) ؛ لأنه أمر . (٤)

- كان يعتمد في ردّ بعض الآراء على عدم وجود سماع يجيزه ، كمنعه العطف بـ (لا) بعد النداء ، فلا يجيز نحو : (يا زيد لا عمرو) معللاً ذلك بعدم وجود شاهد من كلام العرب على استعماله . (٥)

• ثانياً : القياس .

لم يكثر (محمد بن سعدان) من القياس في إثبات الأحكام النحوية ، ومن استعماله له قوله في عامل النصب في خبر (ما) الحجازية :

(١) سورة آل عمران من الآية : ١٢٨

(٢) انظر : مختصر النحو ص ٨٨ ، ٨٩ ، وراجع البحث ص ٧٦

(٣) سورة التوبة من الآية : ١٠٣

(٤) انظر : الوقف والابتداء ص ١٥٠ ، ١٠٤ ، وراجع البحث ص ٨٠

(٥) راجع البحث ص ١٠١

" أُجِرِ الأَسْمَاءَ فِي (مَا) بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَقَسِ الْفِعْلَ بِالْبَاءِ فَكُلُّ مَا حَسُنَتْ فِيهِ الْبَاءُ ثُمَّ أَلْقَيْتَهَا مِنْهُ فَانصَبَ ، وَكُلُّ مَا لَمْ تَحْسُنْ فِيهِ الْبَاءُ فَارْفَعْ . تَقُولُ : (مَا عَبْدُ اللَّهِ سَائِرًا) رَفَعْتَ (عَبْدَ اللَّهِ) بِ (سَائِرٍ) وَهُوَ فَاعِلٌ ، وَنَصَبْتَ (سَائِرًا) أَرَدْتَ : بِسَائِرٍ ، فَلَمَّا أَلْقَيْتَ الْبَاءَ نَصَبْتَ ، وَفِي الْقُرْآنِ : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (١) " (٢)

- اسْتَعْمَلَهُ أَيْضًا فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ مَنْصُوبٌ بِ (أَوْ) نَفْسِهَا قِيَاسًا عَلَى حَتَّى فَقَالَ : " وَاعْلَمْ أَنَّ (أَوْ) تَذْهَبُ بِهَا مَذْهَبٌ (حَتَّى) فَتَنْصَبُ بِهَا ، تَقُولُ : (كُلُّ أَوْ تَشْبِيعٌ) تَرِيدُ : (حَتَّى تَشْبِيعٌ) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ ﴾ (٣) " (٤)

• ثَالِثًا : اعْتِنَاؤُهُ بِالتَّعْلِيلِ .

اسْتُخْدِمَ (مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ) التَّعْلِيلَ ، وَجَعَلَهُ أَدَاةً لِحِصَّةِ مَا يَرِيدُ قَوْلَهُ وَتَأْكِيدَهُ ، وَمِمَّا عَلَّلَ بِهِ مِنْ خِلَالِ آرَائِهِ الَّتِي أَلْقَيْتَ الضُّوءَ عَلَيْهَا مَا يَلِي :

- عِلَّةٌ تَسْمِيَةٌ .

وَذَلِكَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ رَافِعِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ ، وَعَنْ الْحُرُوفِ الَّتِي يَجِيءُ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا فَقَالَ : "... وَحُرُوفُ الرَّفْعِ : إِنَّمَا ، وَبَيْنَا ، وَبَيْنَمَا ، وَحَيْثُ... وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ حُرُوفُ الرَّفْعِ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَجِيءُ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ . تَقُولُ : (إِنَّمَا عَبْدُ اللَّهِ مُحَسَّنٌ) . رَفَعْتَ (عَبْدَ اللَّهِ) بِ (مُحَسَّنٍ) ، وَرَفَعْتَ

(١) سورة يوسف من الآية : ٣١

(٢) انظر : مختصر النحو ص ٦٦ ، وراجع البحث ص ٧٣

(٣) سورة آل عمران من الآية : ١٢٨

(٤) انظر : مختصر النحو ص ٨٨ ، ٨٩

(محسناً) ب (عبد الله) " . (١)

- علة عدم سماع :

وذلك في حديثه عن إنكار العطف ب (لا) بعد النداء فقال: ... إن العطف بها على منادى ليس في كلام العرب شاهد على استعماله. (٢)

- علة المشاركة .

ذهب إلى جواز الرفع والنصب على الإبتاع ، وذلك إذا تعددت النعوت والعامل واحد فيغلب تارة المرفوع ، وتارة المنصوب ، فتقول : ضارب زيدّ عمراً العاقلان أو العاقلين، وخاصم زيدّ عمراً الكريمان أو الكريمين . وقد علل ذلك بأن كل واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث هو ضارب ، ومعنى المنصوب من حيث هو مضروب . (٣)

• رابعاً : ملامح على آرائه .

- ذكر أصحاب التراجم أنّ (محمد بن سعدان) كان من نحاة الكوفة. (٤) وقد ظهر ذلك من خلال آرائه التي ألقيت الضوء عليها ، وكذلك من خلال المصطلحات الكوفية التي استخدمها وألقيت الضوء عليها .

(١) انظر : مختصر النحو ص ٥٦ ، وراجع البحث ص ٧٠

(٢) راجع البحث ص ١٠١

(٣) راجع البحث ص ٩٣

(٤) انظر : معرفة القراء الكبار ٤٣١/١ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٦٥ ، غاية

النهاية في طبقات القراء ١٢٧/٢ ، معجم الأدباء ٢٥٣٧/٦ ، بغية الوعاة ١ / ١١١ ، الأعلام

كما أنه كان موجوداً في المجالس العلمية والتي كان فيها كبار الكوفيين ، ومن ذلك أنه حضر مجلس الرشيد والذي دار فيه الحديث عن المسألة الزنبورية بين سيويه والكوفيين (١) ، كما حضر مجلس الأخفش والكسائي والذي سأل فيه الأخفش الكسائي عن مائة مسأله ، فأجابه الكسائي عنها ، لكنَّ الأخفش ردَّ إجابته وخطأه فيها . (٢) - غرابه بعض آرائه وأعاريبه ، ومن ذلك أنه عندما كان يتحدث عن قول الله تعالى : ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ (٣) قال : يوقف على (يمح) بلا واو ؛ لأنه نسق على الجزاء في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ . (٤)

وقد ردَّ ابن الأنباري هذا الرأي وقال : هو في موضع رفع على الاستئناف ، ولا يجوز أن يكون مجزوماً على معنى : (فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمح) ؛ لأن الله تعالى قد شاء أن يمحو الباطل ، فقال تعالى : (ليحق الحق ويبطل الباطل) ، والحجة في هذا أنهم اکتفوا بالضمه من الواو . (٥)

(١) انظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٦٩

(٢) انظر : السابق ص ٧٠ ، ص ٨٨

(٣) سورة الشورى من الآية : ٢٤

(٤) سورة الشورى من الآية : ٢٤ ، وراجع : الوقف والابتداء لابن سعدان ص ١٥٦ ، وراجع : إيضاح

الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٦٩/١

(٥) انظر : إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٦٨/١ ، ٢٦٩

وقال الفراء : " ليس بمردود على (يختم) ، فيكون مجزوماً ، هو مستأنف في موضع رفع ، وإن لم تكن فيه واو في الكتاب ... " (١) - ذهب إلى أن (كلاً) بمنزلة (سوف) .

وقد حكم أبو حيان على ذلك بالغرابة فقال : وذهب الفراء ، وأبو عبد الرحمن اليزيدي ، ومحمد بن سعدان إلى أن (كلاً) بمنزلة (سوف) . : وهذا مذهب غريب " (٢)

- ذهب البصريون ، والفراء إلى أن اللام متصلة في قوله تعالى : ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ (٣) ؛ لأنها لام خفض ، وحكي عن ابن سعدان انفصالها . (٤)

• خامساً : مكانته في القراءات القرآنية :

كما ذكرنا في الحديث عن مكانة (ابن سعدان) أنه يُعدُّ من العلماء البارزين في علوم العربية ، والقراءات وهذا ما ذكره المترجمون له ، فهو أحد القراء (٥) ، بل جعله ابن الأنباري من أكابر القراء (٦) ،

(١) انظر: معاني القرآن ٢٣/٣ ، وراجع : معاني القرآن للزجاج ٣٩٩/٤ ، الكشاف ٢٢٢/٤

(٢) انظر : الهمع ٥٠١/٢

(٣) سورة النساء من الآية : ٧٨

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٣/١ ، وراجع : معاني القرآن للفراء ٢٧٨/١ ، مختصر النحو

ص ٥٤

(٥) انظر : تاريخ بغداد ٢٧١ / ٣ ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٧٢/١١ ، إنباء الرواة

٣ / ١٤٠ ، نكت الهميان في نكت العميان ص ٢٥٢

(٦) انظر : نزهة الألباء ص ١٢٣

وجعله الفيروزآبادي (١) ، والذهبي (٢) إمام في القراءات .
 وقد أخذ القراءات عن أهل مكة ، والمدينة ، والشام ، والكوفة ،
 والبصرة ، ونظر في الاختلاف (٣) .
 وكان معلماً للعامّة يقرأ بقراءة حمزة ، ثم اختار لنفسه (٤) .
 قال البغدادي : " حَدَّثْتُ عن محمد بن العباس قال : أخبرنا أبو
 الحسين أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله المُنَادِي في تسمية قُرَاءِ
 أهل مدينة السلام ، قال : وكان أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي
 الضرير يُقْرئُ بقراءة حمزة ثم اختار لنفسه ... " (٥)
 وقد أورد العلماء عدداً من القراءات المنسوبة إليه ، كما أنه روى عدداً
 من القراءات عن أصحابها ، فمن قراءاته التي نُقلت عنه ، ونُسبت إليه
 ما يلي :

- قرأ أبو جعفر ، والأعرج ، وشيبة ، وحמיד ، وابن سعدان وغيرهم
 (مَرْفَعًا) بفتح الميم ، وكسر الفاء ، وقرأ ابن أبي إسحاق ، وطلحة ،
 والأعمش ، وباقي السبعة (مِرْفَعًا) بكسر الميم ، وفتح الفاء (٦) ،

(١) انظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٦٦

(٢) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٢٧ ، وراجع : إشارة التعيين ص ٣١٤ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٦ / ٢٥٣٧ ، بغية الوعاة ١ / ١١١

(٤) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١ ، الفهرست ص ٧٦ ، إنباه الرواة ٣ / ١٤٠ ، معرفة القراء

الكبار ١ / ٤٣١ ، معجم الأدباء ٦ / ٢٥٣٧ ، بغية الوعاة ١ / ١١١

(٥) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٧١ ، وراجع : إنباه الرواة ٣ / ١٤٠ ، معرفة القراء الكبار

١ / ٤٣١ ، معجم الأدباء ٦ / ٢٥٣٧ ، بغية الوعاة ١ / ١١١

(٦) انظر: البحر المحيط ٦ / ١٠٣ ، وراجع : معاني القرآن للقراء ٢ / ١٣٦ ، الدر المصون ٧ / ٤٥٥

وذلك من قوله تعالى : ﴿ وَيُهِئِ لِكُرْمَيْنِ أَكْرَمَيْنِ مِزْفَقًا . . . ﴾ (١)

- قرأ مجاهد ، والأعمش ، وطلحة ، وأيوب ، وخلف ، وابن سعدان
(ولم يَكُنْ) بالياء ؛ لأن تأنيث الفئة مجاز ، وقرأ باقي السبعة ،
والحسن ، وأبو جعفر وغيرهم بالتاء (٢) ، وذلك من قوله تعالى :
﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ ﴾ (٣)

- قرأ الحسن ، والأعمش ، وطلحة وغيرهم (بِمَلِكِنَا) بضم الميم ، وقرأ
زيد بن علي ، ونافع ، وعاصم ، وابن سعدان وغيرهم (بِمَلِكِنَا) بفتح
الميم ، وقرأ باقي السبعة (بِمَلِكِنَا) بكسرها ، وقرأ عمر - رضي الله
عنه - (بِمَلِكِنَا) بفتح الميم واللام (٤) ، وذلك من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا
مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا ﴾ (٥)

- قرأ الجمهور (وَحَزْنًا) بفتح الحاء ، والزاي وهي لغة قريش ، وقرأ
ابن وثاب ، وطلحة ، وحمزة ، والكسائي ، وابن سعدان وغيرهم
(وَحَزْنًا) بضم الحاء ، وإسكان الزاي (٦) ، وذلك من قوله تعالى :

(١) سورة الكهف من الآية : ١٦

(٢) انظر: البحر المحيط ١٢٤/٦ ، وراجع: السبعة ص ٣٩٢ ، الحجة في القراءات لابن خالويه
ص ٢٢٤ ، الدر المصون ٤٩٧/٧ ، ٤٩٨ ،

(٣) سورة الكهف من الآية : ٤٣

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٤٩/٦ ، وراجع: معاني القرآن للفراء ١٨٩/٢ ، السبعة ص ٤٢٢ ،
٤٢٣ ، الدر المصون ٨٩/٨ ، ٩٠ ،

(٥) سورة طه من الآية : ٨٧

(٦) انظر: البحر المحيط ١٠١/٧ ، وراجع: السبعة ص ٤٩٢ ، الدر المصون ٦٥١/٨

﴿ فَالْتَقَطَهُ آءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ . (١)

- قرأ الجمهور (لاتخفى) بتاء التانيث ، وقرأ على ، وابن وثاب ،
وطلحة ، والأعمش ، وحزمة ، والكسائي ، وابن سعدان بالياء ، أي :
(لا يخفى) (٢) ، وذلك من قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ نُّعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ
خَافِيَةٌ ﴾ . (٣)

وغير ذلك من القراءات التي أوردتها العلماء له . (٤)

ومن القراءات التي رواها عن غيره ما يلي :

- روى ابن سعدان ، وأبي عمرو وغيرهما إمالة قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى
أَبْصَرِهِمْ ﴾ . (٥)

- روى ابن سعدان ، وأبي بن شنبوذ عن أهل مكة (ننشرها) بالراء

من قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا ﴾ . (٦)

- روى ابن سعدان عن عبد الرحمن الأعرج أنه قرأ بكسر الهمزة من

(١) سورة القصص من الآية : ٨

(٢) انظر: البحر المحيط ٣١٨/٨ ، وراجع : معاني القرآن للفراء ١٨١/٣ ، السبعة ص ٦٤٨ ،

٤٢٣ ، الدر المصون ١٠ / ٤٣١

(٣) سورة الحاقة الآية : ١٨

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٧٦/٦ ، ٤٠٥/٦ ، ٣٤٠/٧ وغير ذلك من المواضع .

(٥) سورة البقرة من الآية : ٧ ، وراجع : تفسير النيسابوري ١٤٩/١ ، ١٩٤

(٦) سورة البقرة من الآية : ٢٥٩ ، وقرأ أبو عمرو ، وسهل ، وابن كثير ، ونافع وغيرهم بالزاي .

راجع : تفسير النيسابوري ١٢٣/٢

(أنه) ، وفتحها من (فإنه) ، وذلك من قوله تعالى : « أَنَّهُ مِّنْ عَمَلٍ

مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » . (١)

- حكى ابن سعدان عن يزيد بن القعقاع أنه قرأ (ألا إنها قُرْتَةٌ لهم)

بسكون الراء . (٢)

- روى عن أبي محمد عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ (كهيعص)

بالياء الممالة ، والهاء بين التفتيح والإمالة ، والصاد مدغمة . (٣)

وغير ذلك من القراءات التي رواها عن غيره . (٤)

ومع مكانة (ابن سعدان) في جانب القراءات فقد كان نحوياً كبيراً كما

ظهر ذلك من خلال الحديث عن مكانته ، وآرائه التي درستها .

(١) سورة الأنعام من الآية : ٥٤ ، وراجع : إعراب القرآن للنحاس ٦٩ / ٢

(٢) سورة التوبة من الآية : ٩٩ ، وراجع : إعراب القرآن للنحاس ٢٣٢ / ٢ ، وقرأ ورش (قُرْتَةٌ)

بضم الراء ، وباقي السبعة بالسكون ، وهما لغتان . راجع : البحر المحيط ٩٦ / ٥ ، السبعة

لابن مجاهد ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، تفسير القرطبي ٢٣٥ / ٨

(٣) سورة مريم الآية : ١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣ ، وراجع : السبعة ص ٤٠٦ ،

البحر المحيط ١٦٣ / ٦

(٤) انظر : السبعة لابن مجاهد ص ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٦٧ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ،

٣٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤١٦ ، ٤٦٣ ، ٥٦٠ ، ٧٠٢ ، النشر ٣٢٧ / ١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٤ ، تفسير

النيسابوري ٢٣٩ / ١ ، ٤٠٣ / ٢ ، ٤٠١ / ٣ ، ٢٩١ / ٥ ، ٤٤٤ وغير ذلك .

المبحث الثالث

مصطلحات النحو الكوفي عند

ابن سعدان .

١ - مصطلح (لا) التبرئة

مصطلح (لا) التبرئة مصطلح أطلقه الكوفيون على ما استقر عند البصريين وسموه بـ (لا) النافية للجنس . (١)

وسُميت (لا) بالتبرئة دون غيرها من أحرف النفي ، وحق (لا) التبرئة أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت ؛ لأن كل من برأته ، فقد نفيت عنه شيئاً ، ولكنهم خصَّوها بالعاملة عمل (إن) ، فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها ؛ لعمومها بالتصحيح . (٢)

ولم يُستعمل مصطلح التبرئة عند البصريين القدامى ، وإنما اقتصروا على قولهم : (لا النافية) ، فقد وضع سيبويه باباً وسماه (هذا باب النفي بلا) ، وقال في أوله : " و(لا) تعمل فيما بعدها فتتصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها " (٣)

وسماه الأخفش بـ (لا) التي للنفي (٤) ، كما سماه المبرد بـ (باب (لا) التي للنفي) (٥) ، وسماه ابن السراج بـ (باب النفي بـ (لا)) . (٦) والمتأخرون اصطالحوا على تسميته بـ (لا النافية للجنس) كابن يعيش (٧) ،

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي للمختار أحمد ديره ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، المصطلح النحوي د/ عوض

القوزي ص ١٧٢ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٢١

(٢) انظر: التصريح ١٠٣/٢ ، وراجع : المعنى ٢٨٣ /٣ ، حاشية الصبان ٣/٢ ، معجم المصطلحات

النحوية والصرفية ص ٢١

(٣) انظر: الكتاب ٢٧٤/٢

(٤) انظر: معاني القرآن ٢٤/١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ١١٠

(٥) انظر: المقتضب ٣٥٧/٤

(٦) انظر: الأصول ٣٧٩/١

(٧) انظر: شرح المفصل ٩١/٢ ، ١٠٠

وابن هشام (١)، وابن عقيل (٢)، والمرادي (٣) ، والشاطبي (٤) وغيرهم .

كما اصطلح بعض المتأخرين على تسميته بـ (لا العاملة عمل إن) كابن

مالك (٥) ، وابن هشام (٦) ، وناظر الجيش (٧) وغيرهم .

أما الكوفيون فقد أطلقوا مصطلح (التبرئة) على (لا) النافية للجنس منذ

وقت مبكر ، وقد ظهر ذلك في كلامهم ، فقد قال الفراء :

" وأما قوله : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (٨) فالفراء على نصب

ذلك كُلُّه بالتبرئة إلا مجاهداً ، فإنه رفع (الرفث ، والفسوق) ، ونصب

(الجدال) وكل ذلك جائز " (٩)

وقال أيضاً : " .. العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنونٍ " (١٠)

وقال أيضاً في قوله تعالى : ﴿ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ (١١) " جاء في التفسير : فلم

يكن لهم ناصر حين أهلكتناهم ، فهذا وجه . وقد يجوز إضمار كان ، وإن

(١) انظر: المغني ٢٨٣/٣

(٢) انظر: شرح الألفية ٥/٢

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٥٤٤/١

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٤١٢/١

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٥١٩/٢ ، شرح التسهيل ٥٣/٢

(٦) انظر: أوضح المسالك ٣/٢ ،

(٧) انظر: تمهيد القواعد ١٤٠٣/٣

(٨) سورة البقرة من الآية : ١٩٧

(٩) انظر: معاني القرآن ١٢٠/١

(١٠) انظر: السابق

(١١) سورة محمد من الآية : ١٣

كنت قد نصبت الناصر بالتبرئة " (١)

وقال أبو بكر الأنباري: " وأما (لا) إذا كانت تبرئة فقولها : ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ (١)

الوقف على (لا) قبيح ؛ لأنها مع المنصوب بمنزلة شيء واحد ، ولا يتم

الكلام على (ريب) ؛ لأن (فيه) خبر التبرئة " (٣)

كما ورد هذا المصطلح على لسان الكسائي (٤) ، وثعلب . (٥)

هذا وقد استعمل (محمد بن سعدان) مصطلح (التبرئة) أيضاً باعتباره من

الكوفيين ، فقد عبّر عن ذلك في أكثر من موضع من كتابيه (الوقف

والابتداء ، ومختصر النحو) ، فقال في كتابه (مختصر النحو) : " (باب

التبرئة) واعلم أنّ (لا) في التبرئة تنصب النكرة بغير تنوين ، وإذا نونت

رفعت . تقول : (لا مال لك) تنصب المال بالتبرئة ، وإن شئت قلت :

(لا مال لك) تريد : (ليس مال لك) . قال الله تعالى : ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ (١) ،

فنصب (ريب) بالتبرئة " (٧)

وقال في كتابه (الوقف والابتداء) : " باب (لا) اعلم أن (لا) إذا كانت تبرئة

فالوقف على ما بعدها ، ولا يجوز الوقف على (لا) ، مثل : ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ (١)

الوقف على (لا ريب) ؛ لأن (لا) فيه تبرئة وما نُصب بمنزلة الحرف الواحد ،

(١) انظر: معاني القرآن ٣ / ٥٩ ، وراجع مواضع أخرى في ٣ / ١٩٥

(٢) سورة البقرة من الآية : ٢

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١ / ١٤١ ، وراجع: إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٩

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٩ ، الأصول لابن السراج ١ / ٣٨١

(٥) انظر: مجالس ثعلب ١ / ١٣١ ، ٢ / ٣٥٤

(٦) سورة البقرة من الآية : ٢

(٧) انظر: مختصر النحو ص ٧١

(٨) سورة البقرة من الآية : ٢

كما تقول : (لا رجل لك) ، فتنصب الرجل بالتبرئة " (١) ،
فالتبرئة إذاً مصطلح كوفي يقابله عند البصريين المتقدمين (النفي بـ (لا)) ،
وعند المتأخرين (لا التي تعمل عمل إن) ، أو (لا النافية للجنس) .
هذا وقد أخذ بمصطلح التبرئة من غير الكوفيين ابن الشجري (٢) ، وابن
هشام (٣) .
وأرى أن مصطلح (التبرئة) أدق في النفي من مصطلح (النفي بـ (لا)) ، أو
من (لا) التي لنفي الجنس .
يقول المختار ديره : " ... ومصطلح التبرئة أقرب إلى التعبير عن النفي
من مصطلح (لا النافية للجنس) ، ف (لا) التبرئة حينما نطلقها في جملة
لا تفيد معنى نفي الجنس وحده ، وإنما تفيد حكماً متعلقاً بالجنس كقولنا :
(لا رجل قائم) ، فهنا برأنا الرجل من القيام بعد أن برأنا جنس الرجال من
القيام أيضاً " (٤) .

(١) انظر: الوقف والابتداء ص ٨١ ، وراجع مواضع أخرى ص ٨٣ ، ١٥٣

(٢) انظر: الأمالي ٢ / ٥٢٧ ، ٥٢٨

(٣) انظر: المغني ٣ / ٢٨٣

(٤) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٢٧٢ ، وراجع: النحو الكوفي في

شرح القوائد السبع الجاهليات ص ٩٨

٢ - مصطلح (مالم يُسم فاعله)

أطلق الكوفيون مصطلح (مالم يُسم فاعله) على ما عبّر البصريون عنه بعبارات مختلفة . (١)

فقد عبّر عنه سيبويه بـ باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعولٍ ، وذلك قولك : (كَسِيَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ) ... (٢)

وعبّر عنه أيضاً في موضع آخر بقوله : باب المفعول الذي يتعدّاه إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر . (٣)

وعبّر عنه المبرد بـ المفعول الذي لا يُذكر فاعله . (٤)

وسماه ابن السراج بـ المفعول الذي لم يُسم مَنْ فعلَ به . (٥)

وأما الكوفيون وعلى رأسهم الفراء ، فقد عبروا عنه - كما سبق - بمصطلح (مالم يُسم فاعله) .

يقول الفراء : في قوله تعالى : « أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ » (١)

" وفي قراءة عبد الله (فلا رُفُوث ولا فسوق) وهو الجماع فيما ذكروا ،

رفعته بـ (أحل لكم) ؛ لأنك لم تُسم فاعله " (٧)

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء صد ٢٧٨ ، المصطلح النحوي د/ عوض القوزي صد ١٤٣

(٢) انظر: الكتاب ٤١/١ ، ٤٢ ،

(٣) انظر: السابق ٤٣/١

(٤) انظر: المقتضب ٥٠/٤

(٥) انظر: الأصول ٧٦/١

(٦) سورة البقرة من الآية : ١٨٧

(٧) انظر: معاني القرآن ١١٤/١ ، وراجع مواضع أخرى فيه ١٠٢/١ ، ١١٢ ، ٢٠١ ، ٢٣٢ / ٢ ،

١٨٦/٣ ، وراجع : الوقف والابتداء ١٢٥/١

وقد استعمل (ابن سعدان) مصطلح الكوفيين متابعاً في ذلك الفراء فقال :

" باب ما لم يُسَمَّ فاعله . واعلم أنّ كلَّ ما لم تُسَمَّ فاعله فهو رفع .

تقول : (ضُرب زيدٌ) رفعت (زيداً) ؛ لأنك لم تُسَمَّ فاعله .

فإذا جئت بعد الاسم المرفوع بشيء فانصب الذي يجيء بعد المرفوع .

تقول : (أُعطي عبدُ الله دينارين) نصبت (الدينارين) جعلتهما فعل ما لم

يُسَمَّ فاعله " (١)

وقال أيضاً في باب آخر : " باب الجواب فيما لم يُسَمَّ فاعله .

وإذا قال : (كم ضُرب عبدُ الله ؟) فقل : (سوطين) ، نصبت لأنهما فعل

ما لم يُسَمَّ فاعله . وإذا قال : كم أخذ منك ؟ ، فقل : (درهمان) ، رفعت

(الدرهمين) بما لم يُسَمَّ فاعله " (٢)

(١) انظر: مختصر النحو ص ٦٠

(٢) انظر: السابق ص ١٠٤

٣- مصطلح (الفعل الواقع)

مصطلح (الفعل الواقع) من مصطلحات الكوفيين ، ويطلقونه على ما يسميه البصريون بالفعل المتعدي . (١)

فالواقع : اسم للفعل المتعدي إلى مفعول به أو أكثر ، وقد سُمي واقعاً لوقوعه على المفعول به . (٢)

وقد أشار الفراء إلى هذا المصطلح في أكثر من موضع من كتابه ، ومن

ذلك قوله في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ (٣)

همز الألف يحيى بن وثاب ، وأهل الحجاز ، وخففها عاصم ، والحسن ،

فقرأ (ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون) ، ونصبها هنا آل فرعون

على النداء ، أي : (ادخلوا يا آل فرعون أشد العذاب) ، وفي المسألة

الأولى توقع عليهم (أَدْخِلُوا) " (٤) ، أي نصب (آل فرعون) بإيقاع الفعل

(ادخلوا) عليهم .

وقال أبو بكر الأنباري في نفس الآية السابقة : " ... اختلف القراء فيه

فكان أبو جعفر ، وشيبة ، ونافع ، ويحيى بن وثاب ، والكسائي يقرؤونها

(أَدْخِلُوا) بفتح الألف في الوصل والابتداء فمن قرأ بهذه القراءة ابتداءً (أَدْخِلُوا)

بفتح الألف ؛ لأنها ألفت قطع الدليل على هذا أنك تقول : (أدخل يُدْخِل)

فتجد أول المستقبل مضموماً ، وتنصب (آل فرعون) بوقوع الفعل عليهم ،

(١) انظر : دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٢٦٦ ، المصطلح النحوي د/ عوض

الفوزي ص ١٨٠

(٢) انظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٢٤٥

(٣) سورة غافر من الآية : ٤٦

(٤) انظر : معاني القرآن ١٠/٣ ، وراجع موضع أخرى في ١٢/١ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ ، ٤٠ ، ٧٩ ، ٣/١٢١

كما تقول (ادخل زيدا الدار) "....." (١)

هذا وقد ذكر النحاس مصطلح الكوفيين ، لكنه لم ينسبه إليهم فقال في نفس الآية السابقة : " ... وقراءة الحسن ، وأبي الحسن ، وأبي عمرو ، وعاصم (ادخلوا آل فرعون أشد العذاب) تنصب (آل فرعون) في هذه القراءة على النداء المضاف ، ومن قرأ (ادخلوا آل فرعون) نصبهم بوقوع الفعل عليهم " (٢)

وقال الأخفش في قوله تعالى : ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ ﴾ (٣) قال بعضهم (الفقر)

مثل : (الضَّعْفِ ، والضُّعْفِ) ، وجعل (يَعِدُ) مُتَعَدِّياً إلى مفعولين " (٤)

وقد استعمل (ابن سعدان) مصطلح الكوفيين فقال في كتابه (الوقف

والابتداء) : " وأما قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ

الْعَذَابِ ﴾ (٥) مقطوع ، (ويوم تقوم الساعة ادخلوا) موصول ومقطوع ، فمن

وصل ابتداء (ادخلوا) ، ونصب (آل فرعون) ؛ لأنه نداء مضاف ، أراد :

(ادخلوا يا آل فرعون) ، ومن قطع ابتداء (ادخلوا آل فرعون) ، ونصب

(آل فرعون) بالفعل الواقع . فهذا كقولك في الكلام : (ادخل دارك) ، فإذا

أمرته أن يُدْخِلَ غيره قلت : (ادخل زيدا دارك) " (٦)

(١) انظر : الوقف والابتداء ١/١٨٢ ، ١٨٣

(٢) انظر : إعراب القرآن ٤/٣٥

(٣) سورة البقرة من الآية : ٢٦٨

(٤) انظر : معاني القرآن ١/٢٠١ ، وراجع مواضع أخرى في : ١/١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧٠ ، ٥٦١/٢

(٥) سورة غافر من الآية : ٤٦

(٦) انظر : ص ١٤٤

هذا ومع استعمال كل فريق مصطلحه إلا أننا نجد من الفريقين من يستعمل مصطلح الآخر ، فقد استعمل الأخفش مصطلح (الوقوع) بقلة ، وذلك في

قراءة نافع ، ويعقوب ، وسهل (دفاع) في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ

بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ (١) فنصب (الناس) على إيقاعك الفعل بهم ، ثم أبدلت منهم (بعضهم) " . (٢)

كما استعمل (ثعلب) مصطلح (التعدي) فقال : " وكلُّ ما كان في البدن من

الأسقام فهو لا يتعدى ، وماضيه ودائمه واحد ، كقولك : هَرِمَ فهو هَرِمٌ ،

وقَزِعَ فهو قَزِعٌ ، ومَرِضَ فهو مَرِضٌ ومَرِيضٌ " (٣)

وأرى أن مصطلح البصريين (الفعل المتعدي) هو الأشهر والأكثر استعمالاً

من مصطلح (الفعل الواقع) الذي للكوفيين .

(١) سورة البقرة من الآية : ٢٥١

(٢) انظر: معاني القرآن ١/١٩٥ ، وراجع : ٥٤٨/٢

(٣) انظر: مجالس ثعلب ٢/٤٠٠

٤- مصطلح (القطع)

القطع مصطلح استعمله الكوفيون ، ويقابله عند البصريين مصطلح

الحال . (١)

قال ابن السراج : " ومعنى القطع أن يكون أراد النعت ، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه " (٢)

وقد حكي هذا المصطلح عن الكسائي فقال ابن السراج : " كان الكسائي يقول : رأيت زيدا ظريفاً ، فينصب (ظريفاً) على القطع " (٣)

وقد استعمله الفراء في معانيه فقال في قوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا

بِالْقِسْطِ ﴾ (٤) منصوب على القطع ؛ لأنه نكرة نعت به معرفة ، وهو في

قراءة عبد الله (القائم بالقسط) رَفَع ؛ لأنه معرفة نعت لمعرفة " (٥)

وقد عبّر الفراء بالمصطلحين معاً في أكثر من موضع في كتابه ، ومن ذلك

قوله في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ (٦) ترفع (السموات) بـ

(مطويات) إذا رفعت (المطويات) ، ومن قال : (مطويات) رفع

(السموات) بالباء التي في (يمينه) ، ويُنصبُ (المطويات) على الحال أو

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٢٤٥ ، المصطلح النحوي د/ عوض

القوزي ص ١٧٠ ، ١٧١ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٨٨

(٢) انظر: الأصول ١/ ٢١٥ ، ٢١٦

(٣) انظر: السابق

(٤) سورة آل عمران من الآية : ١٨

(٥) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٠٠ ، وراجع : ١/ ٧ ، ١٢ ، ٢٠٧ ، ٢/ ٦ ، ٩٨ ، ٢١٠ ، ٢٥٠ ، ٦/ ٣ ،

١١ ، ١٣٣ ، ٢٠٥ وغير ذلك الكثير من المواضع في كتابه .

(٦) سورة الزمر من الآية : ٦٧

على القطع ، والحال أجود " (١)

وقال أيضاً في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْفَاءٌ لِّشَايٍ ﴾ (٢)

فرفع (نزاعة) على الاستئناف ، وهي نكرة من صفة معرفة فما أذاك
من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته ، ونصبه على القطع وعلى الحال ،
وإذا حسن فيه المدح أو الذم فهو وجهٌ ثالث " (٣)

هذا وقد ذكر المختار ديره أنه تقصى بالبحث ليعرف معنى القطع ، ومعنى
الحال عند الفراء فظفر بنص لأبي حيان في هذا المضمار وهو :

" أن الفراء فرق فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على
القطع ، وما لا فمنصوب على الحال " (٤)

وابن سعدان يُعبر بالمصطلحين معاً ، فقد عقد باباً في كتابه (المختصر
في النحو) وسماه (باب القطع) وقال فيه : " وإذا ألقيت من نعت الاسم
الألف واللام فانصب النعت على القطع والحال ، تقول : (خرج عبد الله
نبيلاً) نصبت (نبيلاً) على القطع ، وإنما صار قطعاً ؛ لأن الكلام قد تم
دونه " (٥)

وقال في (باب حروف النصب) أيضاً : " فإذا جئت بصفة تامة
فصيرتها قبل الاسم والفعل فانصب الاسم ، ولك في الفعل النصب والرفع ،
والنصب الوجه . تقول : إنَّ عندنا أخاك واقفاً وواقفٌ . من نصب (واقفاً)

(١) انظر: معاني القرآن ٢/٤٢٥

(٢) سورة المعارج الآية : ١٥ ، ١٦

(٣) انظر: معاني القرآن ١/٣٠٩ ، وراجع : ٣/١٨٤ ، ١٨٥

(٤) انظر: دراسة في النحو الكوفي ص ٢٤٦ ، وراجع : البحر المحيط ١/٢٦٩

(٥) انظر: المختصر في النحو ص ٤٦

صيره قطعاً ، ومن رفع صيره خبراً ، وإنما جاز في (واقف) الرفع والنصب ؛
لأن الكلام يتم دونه " (١)

وقد عبّر البصريون عن هذا المصطلح بـ (الحال) ، فيقول الأخفش في قوله
تعالى: ﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ (٢) فـ (هدى) في موضع نصب على الحال ، ولكنه
مقصور ، فهو متروك على حالٍ واحدٍ " (٣)

ويقول في قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ (٤)
إنما هو : شهدوا أنه لا إله إلا هو قائماً بالقسط ، نصب (قائماً) على
الحال " (٥)

فالثابت عند النحويين إذاً أن مصطلح (الحال) عند البصريين يقابله
مصطلح (القطع) عند الكوفيين .

يقول النحاس مستعملاً المصطلحين في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ
فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ﴾ (٦) وفي (هدى) ستة أوجه : ويكون نصباً على
الحال من ذلك ، والكوفيون يقولون : قطع ... " (٧)

وأرى أن مصطلح (الحال) أدق من مصطلح (القطع) ؛ لأن الحال تدل على
الهيئة أو الصفة التي تكون لصاحب الحال عند حدوث الفعل .

(١) انظر: المختصر في النحو ص ٦٢ ، وراجع : ص ٧٠

(٢) سورة آل عمران من الآية : ٤

(٣) انظر: معاني القرآن ٢٠٨/١

(٤) سورة آل عمران من الآية : ١٨

(٥) انظر: معاني القرآن ٢١٣/١ ، وراجع : ١٧/١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٤

(٦) سورة البقرة الآية : ٢

(٧) انظر: إعراب القرآن ١٨٠/١ ، وراجع : ٢٠٤/١

٥ - مصطلح (التفسير)

مصطلح (التفسير) من مصطلحات الكوفيين ويُطلقونه غالباً على ما يسميه البصريون بالتمييز ، كما يُطلقونه أيضاً على المفعول لأجله ، والبذل . (١) يقول أبو حيان : " يُطلق على التمييز التبيين ، والتفسير ، والمُمَيِّز ، والمُبين ، والمُفسِّر " (٢)

وقد أشار الفراء إلى هذا المصطلح في أكثر من موضع في كتابه فيقول مثلاً في قوله تعالى : ﴿ قَلَنْ يُقْبَلْ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ (٣) نصبت الذهب ؛ لأنه مُفسَّر لا يأتي مثله نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : (عندي عشرون درهماً ، ولك خيرها كبشاً ...) (٤)

وقال أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ (٥) وقوله : (ثلاثمائة سنين) مضافة ، وقرأ كثير من القراء (ثلاثمائة سنين) يريدون : (ولَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ سِنِينَ ثلاثمائة) فينصبونها بالفعل .

ومن العرب من يضع السنين في موضع سنَّه ، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف ، ومن نَوَّنَ على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير بالعدد ... " (٦)

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٢٢٨ ، المصطلح النحوي د/ عوض

القوزي ص ١٦٤ ، ١٦٥

(٢) انظر: الارتشاف ١٦٢١/٤ ، وراجع: المقضب ٣٣/٣ : ٣٥ ، المساعد ٥٤/٢ ، الهمع ٢٦٢/٢

(٣) سورة آل عمران من الآية : ٩٠

(٤) انظر: معاني القرآن ٢٢٥/١

(٥) سورة الكهف من الآية : ٢٥

(٦) انظر: معاني القرآن ١٣٨/٢ ، وراجع مواضع أخرى ١/ ٧٩ ، ٣١٤ ، ٣٣/٢ ، ١٤١ ، ١٦٦ ، ٣٠٨ ،

وقد تابع الكوفيون الفراء في التعبير عن (التمييز) بـ (التفسير) ومنهم ثعلب (١) ، وابن الأنباري (٢).

كما استعمل (ابن سعدان) مصطلح الكوفيين فقال في كتابه (الوقف والابتداء) بعد أن ذكر قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ فَأَنْجَرَتْ مِنْهُ أُنثَىٰ عَشْرَةَ عَيْنًا ۗ ﴾ (٣) ، وفي سورة الأعراف : ﴿ فَأَنْجَسَتْ مِنْهُ أُنثَىٰ عَشْرَةَ عَيْنًا ۗ ﴾ (٤) التمام على (عيناً) ، وإنما صار الوقف على (عيناً) ؛ لأنها خرجت مفسرة عن الجميع " (٥)

وقال أيضاً : " ومن قرأ " ﴿ وَلِيُثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ۗ ﴾ (٦) فنون ، ففيه قولان : إن صيرت السنين خارجة مفسرة للعدد كان الوقف عليها أجود ، وإن وقفت على ما قبلها فجائز ، " (٧)
كما عبّر الكوفيون أيضاً بـ (التفسير) عن المفعول لأجله (٨) ، والبديل (٩) ، لكنني لم أجد نصوصاً لابن سعدان في ذلك .

(١) انظر: مجالس ثعلب ١/٢٦٥ ، ٢/٢٥٠

(٢) انظر: شرح القوائد السبع الطوال ص ٧٩ ، ٣٦٢ ، ٤١٢ ، ايضاح الوقف والابتداء ١/١٣١ ، ١٣٢

(٣) سورة البقرة من الآية : ٦٠

(٤) سورة الأعراف من الآية : ١٦٠

(٥) انظر: ص ١٠٥ ، وراجع : مختصر النحو ص ٨٠

(٦) سورة الكهف من الآية : ٢٥

(٧) انظر: ص ١٠٦ ، وراجع : مختصر النحو ص ٨٠

(٨) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن ص ٢٢٩ ، المصطلح النحوي د/ عوض

القوزي ص ١٦٤ ، وراجع : معاني القرآن للفراء ١/١٧ ، ٧٣ ، ٢٥١ ، ٢/١٥٧

(٩) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن ص ٢٣٠ ، وراجع : معاني القرآن للفراء

٢٤٦ ، ١٠٤ ، ٥/٣ ، ٢٧٣/٢ ، ٤٧٢ ، ٣٤٨ ، ٢٦١/١

هذا وقد وجد مصطلح الكوفيين قبولاً عند المتأخرين ، يقول الدكتور /
المختار أحمد ديرة في دراسته في معاني القرآن للفراء :
" والذي يتضح لي أن المتأخرين قد أخذوا عن الفراء تسمية التمييز بالتفسير
والتبيين ، والمفسر ، والمبين ، ولم يكن ذلك إلا لقبولهم هذا المصطلح وبهذه
التسمية " (١)

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٢٣٢ ، وراجع : ، المصطلح النحوي
د/ عوض القوزي ص ١٦٥ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/١٩٣ ، ١٩٤ ، شرح الجمل لابن خروف
٦٣٥ ، ٦٣٤/٢

٦- مصطلح (الفعل)

أطلق الكوفيون مصطلح (الفعل) على ما يلي :

١- اسم الفاعل (١)

يقول الفراء في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرِينَ ﴾ (١) فوحد الكافر

وقبله جمع ، وذلك من كلام العرب فصيح جيد في الاسم إذا كان مشتقاً

من فعل ، مثل الفاعل والمفعول ، يُراد به : ولا تكونوا أول من يكفر ،

فتحذف (من) ، ويقوم الفعل مقامها فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت (من)

عنه من التانيث والجمع ، وهو لفظ توحيد " (٣)

وقال أبو بكر الأنباري : " واعلم أن الفعل إذا تقدم كان موحداً مع

الاثنين والجمع ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ

أهلها ﴾ (٤) تقف على الظالم بلا ياء ؛ لأن معناه التي ظلم أهلها ، فالفعل

متقدم " (٥)

وقد تابع الفراء في تسمية اسم الفاعل بالفعل ثعلب (٦) وغيره .

كما تابعه (ابن سعدان) في ذلك أيضاً فقال في كتابه (الوقف والابتداء):

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، المصطلح النحوي

د/ عرض القوزي ص ١٦٧

(٢) سورة البقرة من الآية : ٤١

(٣) انظر: معاني القرآن ٣٢/١ ، ٣٣ ، وراجع : ١٢/١ ، ٢١٦ ، ٤١٩/٢ ، ٤٢٠ ، وراجع : مجالس

العلماء للزجاجي ص ٣١٨ ، ٣٤٩ ، مدرسة الكوفة د/ مهدي المخدومي ص ٢٤٠

(٤) سورة النساء من الآية : ٧٥

(٥) انظر: الوقف والابتداء ٢٧٥/١

(٦) انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٣٨٨ ، ٤٦٣ ، ٤٧٧

" وأما قوله : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (١) فيوقف عليه يعني

(الظالم) ؛ لأنه فعل متقدم ، والتمام على (أهلها) " (٢)

٢ - (الخبر) (٣)

أطلق الفراء مصطلح (الفعل) أيضاً وأراد به الخبر سواء أكان خبراً في الأصل أم خبراً لـ (كان ، أو إن ، أو مفعولاً ثانياً لظن وأخواتهن) .

يقول الفراء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا آللَّهُمَّ إِنَّ كَانَتْ مَنَازِلَنَا هَذِهِ هُوَ الْحَقُّ ﴾ (٤)

في (الحق) النصب والرفع إن جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) بـ (هو) ،

وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت (الحق) ، وكذلك فافعل في

أخوات (كان ، وأظن وأخواتها) ... وكل موضع صلحت فيه يفعل ،

أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل " (٥)

ويقول الفراء أيضاً في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ ﴾ (٦) : ... وفي

(الميثقة) وجهان : الرفع ، والنصب ... ومن رفع (الميثقة) جعل (يكون)

فعلاً لها اكتفى بـ (يكون) فعل " (٧) أي بلا خبر .

(١) سورة النساء من الآية : ٧٥

(٢) انظر: ص ١٤٠

(٣) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٢٦٠ ، ٢٦١ ، المصطلح النحوي

د/ عوض القوزي ص ١٦٨

(٤) سورة الأنفال من الآية : ٣٢

(٥) انظر: معاني القرآن ٤٠٩/١ ، وراجع : ١٢/١ ، ٣٦٢ ، وانظر دلالة هذا المصطلح عند البصريين

في : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١١/٢

(٦) سورة الأنعام من الآية : ١٤٥

(٧) انظر: معاني القرآن ٣٦٠/١ ، ٣٦١ ، وراجع : ٤٧١/١

وقد تابع (ابن سعدان) الفراء في ذلك ، لكنه مع تعبيره عنه بـ
(الفعل) ، فإنه يسميه خبراً أيضاً ، فقال في كتابه (الوقف والابتداء) :
" ... وكذلك في (إنّ) وأخواتها يُوقف على الخبر أحسن ، وإن وقفت
على الاسم فحسن ، إلا أنه على الخبر أتم ، وكذلك كل ما احتاج إلى
اسم وفعل " (١)

وقال أيضاً في كتابه (مختصر النحو) في باب الظن : " ترى ،
وتظن إذا كُنَّ في أول الكلام فانصب بهن الاسم والفعل . تقول : ظننتُ
عبدَ الله عالماً ، نصبت (عبد الله) ؛ لأنه اسم للظن ، ونصبت (عالماً) ؛
لأنه خبر للظن فإذا صيرت (ظننتُ) وأخواتها بين الاسم والفعل
فارفع الاسم والفعل ، وأبطل الظن ، تقول : عبد الله أظنُّ فقيهُ
فإذا أدخلت الهاء رفعت الاسم ، ونصبت الفعل . تقول : عبدُ الله أراه
عالماً " (٢)

ولم يقتصر إطلاق الفراء مصطلح (الفعل) على اسم الفاعل ، والخبر
فقط ، بل أطلقه أيضاً على المصدر (٣) ، والحال (٤) ، لكنني لم أجد
نصوصاً لابن سعدان في ذلك .

(١) انظر: ص ١٤٠

(٢) انظر: ص ٥٨

(٣) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٢٥٨ ، وراجع : معاني القرآن
للفراء ١/٤٥ ، ١٠٤ ، ٢٧/٣

(٤) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٢٦٠ ، المصطلح النحوي

د/ عوض الفوزي ص ١٦٨ ، وراجع : معاني القرآن للفراء ١/٥٥ ، ١٩٧/٢

٧- مصطلح (النسق)

مصطلح أطلقه الكوفيون على ما يسميه البصريون بـ (العطف) . (١)
قال ابن يعيش في باب العطف بالحرف : " ... ويُسمَّى عطفًا بحرف ،
وَيُسَمَّى نَسْقًا ، فالعطف من عبارات البصريين ، والنسق من عبارات
الكوفيين " (٢)

وعلى لهذا المصطلح فقال : " وسُمِّي هذا القبيل عطفًا ؛ لأن الثاني مثنى
إلى الأول ومحمول عليه في إعرابه ، والنسق من عبارات الكوفيين وهو من
قولهم : ثغر نسق إذا كانت أسنانه مستوية ، وكلام نسق إذا كان على نظام
واحد ، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سمي نسقًا " (٣)
وقد سمي سيبويه هذا الباب بـ (باب الشراكة) (٤) ، وسماه المبرد بـ
(العطف) (٥) ، وابن السراج بـ (العطف بالحرف) . (٦)

وقد ورد مصطلح (النسق) في كتب الكوفيين ، فمن استعمال الفراء له قوله
في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَالِيَةَ وَالْبَنِينَ زِينًا ﴾ (٧) أكثر القراء على

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٢٥١ : ٢٥٣ ، المصطلح النحوي

د/ عوض القوزي ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٢٢٤

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٣ ، وراجع : الارتشاف ١٩٧٥/٤ ، المساعد ٤٤١/٢ ، التصريح

٥٤٩/٣ ، الهمع ١٥٥/٣

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٨ ، وراجع : الهمع ١٥٥/٣

(٤) انظر: الكتاب ١ / ٤٣٧ : ٤٣٩ ، ٣ / ٢٢ ، وراجع : الارتشاف ١٩٧٥/٤ ، المساعد ٤٤١/ ٢ ، التصريح

٥٤٩/٣ ، الهمع ١٥٥/٣

(٥) انظر: المقتضب ٢٧٩/٣ ، ١١١/٤ ، ١٥١ ، ١٥٢

(٦) انظر: الأصول ٥٥/٢

(٧) سورة آل عمران من الآية : ٨٠

نصبها يردونها على (أن يُؤْتِيَهُ اللهُ) ، ولا أن يأمركم . وهي في قراءة عبد الله (ولن يأمركم) ، فهذا دليل على انقطاعها من النسق ، وأنها مستأنفة ، فلما وقعت (لا) في موقع (لن) رفعت "...." (١)

كما استعمل هذا المصطلح ثعلب (٢) ، وأبو بكر الأنباري (٣) . وقد استعمل (ابن سعدان) هذا المصطلح متابعاً في ذلك الفراء ، والكوفيين فقال في كتابه (مختصر النحو) : "باب حروف النسق . واعلم أن حروف النسق : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وأو ، ولا ، فإذا نسقت بهذه الحروف على المنصوب فانصب ، وعلى المرفوع فارفع ، وعلى المخفوض فاخفض . تقول : (لقيتُ عبدَ اللهَ زيداً) نصبتَ (زيداً) ؛ لأنه نسقٌ على (عبد الله) ، وتقول : (لقيني عبدُ الله ثم زيدٌ) رفعتَ (زيداً) ؛ لأنه نسقٌ على (عبد الله) " (٤)

هذا وقد لاقى مصطلح (النسق) قبولاً عند المتأخرين من النحاة ، فاستخدمه أبو حيان (٥) ، وابن هشام (٦) ، وابن عقيل (٧) ، والأزهري (٨) وغيرهم .

(١) انظر: معاني القرآن ٢٢٤/١ ، وراجع مواضع كثيرة أخرى في ٤٤/١ ، ٥٩ ، ١٩٦ ، ٢٣٠ ، ٦٨/٢ ، ٧٠ ، ٤١٦ ، ١٩٢/٣ ، ٢٢٦ .

وقد ورد عن الفراء وغيره من الكوفيين التعبير بالعطف أيضاً ، ولكنه قليل مقارنة بالنسق .

راجع : معاني القرآن للفراء ٢٦/١ ، ١٣٧ ، ٥٨/٢ ، ٦٧ ، ٢٦٥/٣ ، مجالس ثعلب ٥٨٢/٢

(٢) انظر : مجالس ثعلب ١٤٦/١ ، ٣٢٤ ، ٥٨٢/٢

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢٣١/١ ، ٥٠١ ، المذكر والمؤنث ٣٦٩/١ ، ٥٩٦

(٤) انظر: ص ٤٥

(٥) انظر: الارتشاف ١٩٧٥/٤

(٦) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٥٤ ، شرح قطر الندى ص ٣٢٨

(٧) انظر: المساعد ٤٤١/٢ ، شرح الألفية ٢٢٤/٣

(٨) انظر: التصريح ٥٤٩/٣

قال السيوطي : " ... وتسمى المعطوفات بها عند البصريين شركة ، وعند الكوفيين وهو المتداول نسقاً " (١)
وقد استحسن د/ مهدي المخزومي هذا المصطلح فقال عنه : " إنه أدق من مصطلح البصريين ؛ لاختصاره ، وغنائه عن التخصيص والتقييد " (٢)

(١) انظر: الهمع ١٥٥/٣

(٢) انظر: مدرسة الكوفة د/ مهدي المخزومي ص ٣١٥

الفصل الثاني

(جهود ابن سعدان النحوية)

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : آراؤه في الأدوات .
- المبحث الثاني : آراؤه في العوامل والأعاريب .
- المبحث الثالث : آراؤه في التراكيب .

المبحث الأول

آراؤه في الأدوات

(زُبُّ) بَيْنَ التَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ

(زُبُّ) من حروف المعاني ، وقد اختلف النحويون في معناها ودلالاتها على أقوال متعددة هي :

١- أنها للتقليل دائماً ، وهو قول جمهور البصريين (١) ، وبعض الكوفيين كالكسائي ، والفراء ، وهشام . (٢)

وقد ذهب إلى هذا الرأي أيضاً (ابن سعدان) ، ونقله عنه أبو الحسن

القيسي (٣) ، وأبو حيان (٤) ، والعلاني الدمشقي (٥) ، والسيوطي . (٦)

ولم أعر عليه في كتابيه (الوقف والابتداء ، ومختصر النحو) .

٢- أنها للتكثير دائماً ، ونسب إلى الخليل ، وابن درستويه ، وجماعة من النحاة . (٧)

(١) انظر: المقضب ١٣٩/٤ ، ٢٨٩ ، أمالي ابن الشجري ٤٦/٣ وما بعدها ، شرح المفصل لابن يعين ٢٦/٨ ، الارتشاف ١٧٣٧/٤ ، رصف المباني ص ١٨٨ ، ١٨٩ ، الجنى الداني ص ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، التصريح ٦٨/٢ ، الهمع ٣٤٧/٢

(٢) انظر: الارتشاف ١٧٣٨/٤ ، الهمع ٣٤٧/٢

(٣) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٨/١

(٤) انظر: الارتشاف ١٧٣٨/٤

(٥) انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيّدة ص ٢٥١

(٦) انظر: الهمع ٣٤٧/٢

(٧) انظر: المغني ٣٢٠/٢ ، الارتشاف ١٧٣٨/٤ ، التصريح ٦٨/٢ ، الهمع ٣٤٧/٢

نسب هذا الرأي إلى سيبويه أيضاً ، لكن سيبويه لم يصرح بمعنى (زُبُّ) غاية ما هنالك أنه تحدث عن (كم) الخبرية وأنها في معنى (زُبُّ) في أكثر من موضع من كتابه ١٥٦/٢ ، ١٦١ ، و(كم) الخبرية تدل على الكثرة عند النحويين ، ولذا اختلف النحاة في المراد من قول سيبويه عن (كم) الخبرية ، وأن معناها معنى (زُبُّ) . راجع : شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/٣ ، ١٧٧

٣- أنها للتقليل غالباً ، وللتكثير نادراً ، وعليه أبو نصر الفارابي ، وطائفة من العلماء (١) ، واختاره السيوطي . (٢)

٤- أنها للتكثير ، والتقليل بها يكون نادراً ، وإليه ذهب ابن مالك (٣) ، وابن هشام (٤) .

وقد ذهب إلى هذا الرأي أيضاً الرضي حيث أثبت أن أصلها للتقليل ثم استعملت في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة . (٥)

٥- أنها وضعت للتكثير والتقليل من غير غلبة أحدهما على الآخر ، فهي من الأضداد . (٦)

٦- أنها حرف إثبات لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، وإنما يفهم ذلك من السياق ، وهو اختيار أبي حيان ، وعزاه إلى بعض النحويين . (٧)

٧- أنها تكون لمبهم العدد قليلاً وتكثيراً ، ونسبه أبو حيان (٨) ، والأوسى (٩) ، والسيوطي (١٠) إلى ابن البادش ، وابن طاهر .

٨- أنها تكون للتكثير في موضع المباهاة والفخر والمدح والتمنى ، وللتقليل في

(١) انظر: الارتشاف ١٧٣٨/٤ ، روح المعاني للأوسى ٥/١٤ ، الهمع ٢/٣٤٧ ، ٣٤٨

(٢) انظر: الهمع ٢/٣٤٧ ، ٣٤٨

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/٣ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، وراجع: الهمع ٢/٣٤٨

(٤) انظر: المغني ٢/٣٢٠ ، وراجع: التصريح ٢/٦٨ ، الهمع ٢/٣٤٨

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٢٨٧

(٦) انظر: الجنى الداني ص ٤٤٠ ، الهمع ٢/٣٤٨

(٧) انظر: الارتشاف ١٧٣٨/٤ ، الجنى الداني ص ٤٤٠ ، الهمع ٢/٣٤٨

(٨) انظر: الارتشاف ٤/١٧٣٨

(٩) انظر: روح المعاني للأوسى ٧/١٤

(١٠) انظر: الهمع ٢/٣٤٨

غير ذلك ، ونسب هذا الرأي إلى الأعم الشنتمري ، وابن السَّيد . (١)
وبعد هذا العرض الموجز لأقوال النحاة أرى أن السياق ، والقرينة هما اللذان
يُحددان دلالتها .

يقول الأستاذ عباس حسن : " إنَّ معنى (رُبَّ) قد يكون التكثر ، وقد
يكون التقليل وكلاهما لأبْدَ فيه من القرينة التي توجه الذهن إليه ، ولهذا كان
الاستعمال الصحيح للحرف (رُبَّ) وما دخل عليه أن يجيء بعد حالة شك
تقتضي النَّصَّ على الكثرة أو القلة كأن يقول قائل : أظنك لم تمارس الصناعة ،
فتجيب : رُبَّ صناعة نافعة مارستها ، فقد جاءت الأداة (رُبَّ) وجملتها لإزالة
أمر مظنون قبل مجيئها ، فمثال دلالتها على الكثرة : رُبَّ أمانة في مسالمة
الليالي قد بددتها المفاجآت ، ومثال القلة : رُبَّ غاية مأمولة دنت بغير سعي ،
والقرينة على القلة والكثرة في الأمثلة السالفة هي : التجارب الشائعة التي يعرفها
السامع ، ويسلم بها " (٢)

وهكذا تبين أن (ابن سعدان) لكوفيته ذهب مذهب بعض الكوفيين في أن
دلالة (رُبَّ) التقليل ، وإن خالفته في رأيه إلى رأي غيره فليس ذلك لبطلان ماذهب
إليه ، ولكن لأنَّ الحرف وإن كان له معنى معين ، فإن الاستعمال قد يوجهه إلى
استعمال آخر .

(١) انظر : الارتشاف ١٧٣٧/٤ ، الجنى الداني ص ٤٤٠ ، الهمع ٢/٣٤٨

(٢) انظر : النحو الوافي ٥٢٢/٢ بتصريف

النصب بـ (كما) على معنى (كيما)

اختلف البصريون والكوفيون حول جواز النصب بـ (كما) أو لا ؟ على قولين :
الأول : ذهب الكوفيون إلى أن (كَمَا) تأتي بمعنى (كَيْمًا) ، ويُنصب الفعل المضارع بعدها مع جواز الرفع .^(١)

يقول الكسائي : " (كما) تكون بمعنى (كي) " ^(٢)

ويقول ثعلب : " زعم أصحابنا أن (كما) تنصب فإذا حيل بينهما رفعت " ^(٣)
وقد احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن الفعل نصب بعد (كما) ؛ لأنها بمعنى (كيما) قد جاء كثيراً عن العرب ^(٤) ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْنَا فَأَصْرَفْنَاهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ ^(٥)

أراد (كيما يحسبوا) . ^(٦)

(١) انظر: شرح التصانيد السبع لابن الأثيري ص ٣٤٠ ، الإنصاف ٥٨٥/٢ ، شرح الكافية للرضي ٥١/٤ ،
رصف المباني ص ٢١٣ ، الهمع ٢/ ٢٩٣ ، الخزانة ١٠/ ٢٢٤ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ١١٩

(٢) انظر : مجالس ثعلب ١/ ١٢٧

(٣) انظر : السابق ١/ ١٢٨

(٤) انظر : الإنصاف ٥٨٥/٢ : ٥٩٠ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ١٢٠، ١٢١ ، الخزانة ١٠/ ٢٢٤ ،
٢٢٥

(٥) البيت من الطويل في ديوانه ص ٦٦ برواية :

إِذَا جِئْتُ فَأَمْنَحُ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرِنَا لِكِي يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وهو من شواهد : مجالس ثعلب ١/ ١٢٧ ، الإنصاف ٥٨٦/٢ ، المساعد ٢/ ٢٨١ ، شرح التسهيل للمرادي
ص ٧١٧ ، الهمع ٢/ ٢٩٣ ، الخزانة ١٠/ ٢٢٤

والشاهد في البيت قوله : (كما يحسبوا) وقد استدل به الكوفيون على أن (كما) مثل (كيما) ويجوز أن ينصب
الفعل المضارع بعدها على أن (ما) زائدة غير كافة ، ويجوز أن يرفع الفعل بعدها على أن (ما) زائدة كافة ،
وقد جاء البيت بالنصب على الوجه الأول .

(٦) انظر : الإنصاف ٥٨٧/٢ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ١٢٠

وقول الشاعر : لا تَظْلَمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تَظْلَمُوا (١)

أراد (كيما لا تظلموا) .

وغير ذلك من الشواهد التي استدلوا بها .

وقد وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه الأزهري (٢) ، والمبرد (٣) ، والفارسي (٤) ، وابن مالك (٥) .

وقد ذهب (ابن سعدان) هذا المذهب فنصب بها الفعل المضارع إذا كانت بمعنى (كيما) فقال في كتابه : (مختصر في النحو) : " فإذا جئت بـ (كي) ، و(كيلا) ، و(كيما) ، و(كما) إذا كانت في معنى (كيما) فانصب بهن كل فعل في أوله ياء ، أو تاء ، أو نون " (٦)

وقد نقل البغدادي في الخزانة هذا الرأي عن ابن سعدان فقال : " وحكى ابن سعدان النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) ، وقد حكاه الأخفش سعيد " (٧)

ثانياً : ذهب البصريون إلى أن (كما) لا تأتي بمعنى (كيما) ، ولا يجوز نصب ما بعدها بها ؛ لأنها في الأصل مركبة من (كاف) التشبيهية ، وأدخلت عليها (ما)

(١) البيت من الرجز لرؤية بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٣ ، وهو من شواهد الإنصاف

٥٨٧/٢ ، شرح الكافية للرضي ٥١/٤ ، الخزانة ٢٢٤/١٠ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٢٠ /٤ والشاهد في البيت قوله : (كما لا تظلموا) وهو كسابقه .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ٢٢٣ /١٠

(٣) انظر : الإنصاف ٥٨٥/٢ ، شرح الكافية للرضي ٥١/٤ ، الهمع ٢٩٣ /٢

(٤) انظر : المسائل البغداديات ص ٢٩٠ ، ٢٩١ ، شرح التسهيل للمرادي ص ٧١٧ ، الجنى الداني ص

٤٨٥

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٨/٤ ، ١٩ ،

(٦) انظر : مختصر في النحو ص ٥٢

(٧) انظر : الخزانة ٥٠١/٨

وصيرت للفعل ، كما أدخلت (ما) على (زُبَّ) فصارت (زُبْمًا) وصيرت للفعل ،
فكما أنهم لا يصبون الفعل بعد (زُبْمًا) فكذلك لا يصبونه بعد (كما) . (١)
وقد ردوا الشواهد التي استدلت بها الكوفيون ومن تبعهم ؛ لأن روايتها على غير
ماذكروا . (٢)

فقالوا إن الرواية للبيت الأول هي : لكي يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ
وليس : (كما يحسبوا) .

وقالوا : إن رواية البيت الثاني بالتحديد وهي : لَا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ

هذا وقد استحسّن الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد مذهب الكوفيين فقال :
" وهذا كله جدل ولجاج في الخصومة ، والذي ذهب إليه الكوفيون أقرب من
جميع ما قالوا " (٣)

وبعد ،،،

فأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون ومنهم *ابن سعدان* من جواز النصب بـ (كما) على
معنى (كيما) هو الرأي الراجح ؛ لأن السماع يؤيده ، ولا يمكن رد هذا المسموع ،
كما أن الكوفيين لم يوجبوا النصب بل أجازوه مع الرفع .

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٨٥ ، ٥٩٠ بتصرف ، الخزانة ١٠ / ٢٢٥ ، شرح أبيات المغني للبغدادي

٤ / ١٢١ ، وراجع : مجالس ثعلب ١ / ١٢٧

(٢) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٩٠ : ٥٩٢ ، الخزانة ١٠ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، شرح أبيات المغني للبغدادي

٤ / ١٢١ ، ١٢٢ ، الهمع ٢ / ٢٩٣

(٣) انظر : الانتصاف من الإنصاف حاشية على كتاب الإنصاف لمحقّقه ٢ / ٥٨٨ ، وينظر : ٢ / ٥٩٢

الجزم بـ (كَيْف)

(كَيْف) أداة استفهام يُسأل بها عن الأحوال. (١) وهي اسم عند أكثر النحاة (٢) ،
وظرف عند سيبويه (٣) ، وابن جني (٤) ، وحرف عند الزجاجي (٥) ، والأزهري (٦) .
وقد ذكر العكبري أنها اسم بلا خلاف . (٧)

وقد اختلف النحويون في المجازاة بها إلى ثلاثة مذاهب :

الأول : ذهب سيبويه (٨) ، والبصريون - عدا قطرباً ، والزجاجي - إلى أنه
لا يجوز أن يُجازى بـ (كَيْف) مع عملها الجزم ، وإنما يُجازى بها معنى
لا عملاً . (٩)

واستدلوا على ذلك بأدلة منها : (١٠)

-
- (١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٤ ، توجيه اللمع ص ٥٨١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٤ ،
المعجم الوافي في أدوات النحو العربي د/ علي توفيق الحمد ص ٢٥٥
- (٢) انظر : اللباب ٦٣/٢ ، التبيين ص ١٢٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٤ ، شرح التسهيل لابن
مالك ٧٠/٤ ، المغني ٣/١٣٢ ، ١٣٣ ، بصائر ذوي التمييز ٤٠٢/٤
- (٣) انظر : الكتاب ٢/٣١١ ، المقترض ٣/١٧٨ ، وراجع : المغني ٣/١٣٨ ، بصائر ذوي التمييز
٤٠٢/٤
- (٤) انظر : اللمع في العربية ص ٢٩٥
- (٥) انظر : الجمل في النحو ص ٢٠٧ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٥٩
- (٦) انظر : تهذيب اللغة ٣٩٢/١٠
- (٧) انظر : التبيين ص ١٢٩ ، وراجع : تمهيد القواعد لناظر الجيش ٩/٤٣٢٥
- (٨) انظر : الكتاب ٣/٦٠ ، وراجع : تمهيد القواعد لناظر الجيش ٩/٤٣٢٥
- (٩) انظر : الإنصاف ٢/٦٤٣ ، اللباب ٢/٦٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٠ ، شرح الكافية
الشافية ٣/١٥٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤/٧١ ، المغني ٣/١٢٤ ، الارتشاف ٤/١٨٦٨ ، تمهيد
القواعد ٩/٤٣٢٥ ، انتلاف النصره ص ١٥٦ ، الهمع ٢/٤٥٣
- (١٠) انظر : الإنصاف ٢/٦٤٤ ، التبيين ص ١٣١ ، اللباب ٢/٦٢ ، شرح المفصل لابن يعيش
٤/١٠٩ ، الارتشاف ٤/١٨٦٨ ، المغني ٣/١٣٢ ، المساعد ٣/١٢٨ ، انتلاف النصره ص ١٥٦

- ١- أن (كَيْفَ) خالفت سائر أدوات الشرط في أن جوابها لا يكون إلا نكرة ؛ لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تُجاب بالمعرفة تارة وبالنكرة تارة أخرى ، فلما قصرت عن أخواتها ضعفت عن عمل الجزاء ، فلم تجزم .
- ٢- أن (كَيْفَ) قصرت أيضاً عن أخواتها في أنه لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير كما في (مَنْ) ، و(ما) ، و(أي) ، و(مهما) ، فلما قصرت عن ذلك لم يجزم بها .
- ٣- أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا اضطرار في استعمال (كيف) ؛ لأن (أي) أغنت عنها .

٤- أنه لم يُسمع عن العرب الجزم بها . (١)

الثاني : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الجزم بها معنى وعملاً قياساً على أدوات الشرط الجازمة مثل (أين) ، و(متى) حيث أشبهتها في الاستفهام والمعنى . (٢)

وقد وافق الكوفيين رأيهم قطرب (٣)، والزرجاني (٤)، وابن أبي الربيع (٥)، والموصلي . (٦)

(١) انظر : الأصول ١٩٧/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٩٢/٣

(٢) انظر : الإنصاف ٦٤٣ / ٢ ، اللباب ٦٢ / ٢ ، شرح الكافية الشافية ١٥٨٣ / ٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤ ، المغني ١٣٤ / ٣ ، الارتشاف ١٨٦٨ / ٤ ، توضيح المقاصد ١٢٧٧ / ٣ ، تمهيد القواعد ٤٣٢٥/ ٩ ، انتلاف النصرة ص ١٥٦ ، الهمع ٤٥٣/٢

(٣) انظر : المغني ١٣٤ / ٣ ، الهمع ٤٥٣/٢

(٤) انظر : الجمل في النحو ص ٢١١

(٥) انظر : البسيط في شرح الجمل ٢٤٠/١

(٦) انظر : شرح ألفية ابن معط ٣٢٠/١ ، شرحه للكافية ٥٣٠/٢

ونقل عن قطرب أنه قال : في (كيف) معنى الشرط ، ألا ترى أنك إذا قلت :

كيف يكنْ أكنْ ، فمعناه : على أي حال يكون أكون عليه . (١)

فإجازة الجزم بها عند الكوفيين ومن وافقهم معنى واستعمالاً هو القياس ، إذ لم يثبت سماع اعتمده هؤلاء لإجازة الجزم بها يقول الشلوبين : " لم يثبت الجزم بكيف منقولاً ، ولا أعرف للكوفيين نقله ، فالذي يسبق أنهم قاسوه " (٢) وقد ذهب محمد بن سعدان مذهبهم حيث نص على ذلك في كتابيه (الوقف والابتداء في القرآن الكريم ، والمختصر في النحو) فقال في كتابه الأول : " وتسمية حروف الجزاء (إن) الخفيفة التي في معنى (إذا) ، و(أي) ، و(ما) ، و(من) ، في معنى (أي) ، و(مهما) ، و(متى) ، و(متى ما) ، و(كيف) ، و(كيفما) " (٣)

فابن سعدان يرى ما رآه الكوفيون من جواز الجزم بـ (كيف) ، إذ عدّها ضمن الأدوات الجازمة .

وقد أجاب البصريون ومن وافقهم عما احتج به الكوفيون بأن هذا باطل ؛ لأنه يلزم أن يكون على جميع أحواله مثل حاله في قولك : كيف تكنْ أكنْ ، وهذا يستحيل بخلاف قولك : متي تذهب أذهب ، فلا يتعذر أن تذهب معه في أي زمان ذهب فيه . (٤)

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢ ، ١٩٧ ، شرح الكافية للموصلي ٥٣٠/٢ ، وراجع أدلة

أخرى لهم في : اللباب ٦٣/٢

(٢) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٠٥/٢ ، وراجع : شرح الجمل لابن عصفور ٢١١/٢ ، ٣١٣ ،

شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤

(٣) انظر : الوقف والابتداء في القرآن الكريم ص ١٠٤ ، وراجع : مختصر في النحو ص ٨٥

(٤) انظر : الإنصاف ٦٤٤/٢ ، ٦٤٥ ، شرح الكافية للموصلي ٥٣٠/٢

الثالث : ذهبت طائفة من النحويين إلى أنه يمكن أن يُجازي بـ (كيف) معنىً وعملاً إذا اقترنت بـ (ما) ، نحو : (كيفما تكنْ أكنْ) ، ولا تجزم إذا لم تقترن بها . (١)

ووبعد ...

فأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون ، وابن سعدان ، ومن تبعهم من جواز الجزم بـ (كيف) هو الراجح للأدلة السابقة التي استدلووا بها ، كما أنّ عدم وجود سماع عن العرب في الجزم بها لا يمنع من ذلك حملاً لها على غيرها من أدوات الجزاء الجازمة .

(١) ذهب إلى هذا الرأي الجرمي ، والزجاجي ، والهرمي .

راجع : المسائل البصريات ١ / ٣٤٦ ، الجمل في النحو ص ٢١١ ، الصحاح للجوهري (ك ي ف) ،

المساعد ٣ / ١٣٩ ، المغني ٣ / ١٣٤ ، الهمع ٢ / ٤٥٣ ، المحرر في النحو ١ / ٤٧٣

الجزم ب (مَهْمَنْ)

عَدُّ ابن سعدان (مَهْمَنْ) من أدوات الجزم فقال في كتابه (مختصر النحو):
" وحروف الجزم : إن الخفيفة ، وَمَنْ ، وما ، ومهما ، وَمَهْمَنْ " (١)

وقد نسب ابن يعيش هذا القول إلى الكوفيين فقال : " وحكى الكوفيون في
أدوات الشرط (مَهْمَنْ) " (٢)

وقد ذكرها ابن كيسان ضمن الأدوات الجازمة فقال في باب (الحروف
التي تجزم الأفعال المستقبلية) : " وهي : لَمْ ، وَلَمَّا ، والأمر باللام ، والنهي
بلا ، وتجزم بحروف الجزاء وهي : إن ، مَنْ ، وما ، وأي ، ومهما ، ومهمن
..... " (٣)

وقد استند الكوفيون في ذلك إلى أنها مكونة من (مَهْ) بمعنى اكفف ، و(مَنْ)
فقالوا منهما : (مَهْمَنْ) . (٤)

واحتجوا على ذلك بقول الشاعر :

أَمَاوِيُّ مَهْمَنْ يَسْتَمَعُ فِي صَدِيقِهِ
أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَتَدَمُّ (٥)

ويقول البغدادي معلقاً على البيت :

(١) انظر : مختصر النحو ص ٨٥

(٢) انظر : شرح المفصل ٧ / ٤٣ ، وراجع : توضيح المقاصد ٣ / ١٢٧٧

(٣) انظر : الموقفي في النحو لابن كيسان ص ١٠٨ مجلة المورد م/٤٤٤دد/٢ / ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٨٨/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٧ ، الزاهر في معاني كلمات الناس
لأبي بكر بن الأنباري ٢/٢٦٦ .

(٥) البيت من الطويل ولم أقف على قائله وهو من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٤ ، شرح الجمل
لابن عصفور ٢/١٩٦ ، شرح الكافية للرضي ٨٨/٤ ، الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري
٢/٢٦٦ ، شرح الكافية للموصلي ٢/٥٢٧ ، اللسان (مهما) ، الخزانة ٩/١٧ ، و(ماوي) منادى مرخم
علم على امرأة . ويروى البيت (يَسْمَعُنْ) .

" على أَنَّ الكوفيين حكوا عن العرب مجيء (مهمن) بمعنى (مَن) كما في البيت ومهمن اسم شرط يجزم فعلين : الأول : يستمع ، والثاني : يندم ، وكسر للقافية " (١)

وقد قال عنها د/ مهدي المخزومي وهو يتحدث عن زيادات الكوفيين في النحو : " وأضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هي (مَهْمَن) ، واحتجوا لذلك بقول الشاعر :

أماوئ مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوئ يتدم
ولم يعرفها البصريون " (٢)

فالبصريون لم يعرفوا الجزم بها كما أن قطرب ردَّ الجزم بها فقال : " لم يُحمل الجزم بها عن فصيح " (٣)

ويعد ...

فأرى أنه لا مانع من عد (مهمن) ضمن الأدوات التي تجزم فعلين كما ذكره ابن سعدان وغيره من الكوفيين لما استندوا إليه واحتجوا به .

(١) انظر : الخزانة ٩ / ١٦ ، ١٧

(٢) انظر : مدرسة الكوفة د / مهدي المخزومي ص ٣١٩

(٣) انظر : الارتشاف ٤ / ١٨٦٤ ، الجنى الداني ص ٦١٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٢٧٧

معنى (كلاً)

(كلاً) حرف بسيط عند الجمهور ، وزعم ثعلب أنها مركبة من كاف التشبيه ،
و(لا) التي للرد ، وزيّد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيهي . (١)

وقد اختلف النحاة في معنى (كلاً) على ما يلي :

- ذهب الخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، وأكثر البصريين إلى أنها حرف معناه
الردع والزجر لامعنى لها عندهم إلا ذلك . (٢)

وخالفهم بعض النحاة ، وذلك لما رأوا أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً
فيها فزادوا فيها معنى ثانياً يصح أن يُوقف دونها ويبتدأ بها ، فذهب الكسائي
إلى أنها تأتي بمعنى (حقاً) . (٣)

وقد اعترض عليه ابن هشام بأمرين : (٤)

الأول : مجيء همزة (إن) مكسورة بعد (كلاً) ، كما في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا
إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَّحْجُوتُونَ ﴾ (٥) ولا تُكسر همزة (إن) بعد حقاً ، ولا ما كان
بمعناها .

(١) انظر : الارتشاف ٢٢٧٠/٥ ، الجنى الداني ص ٥٧٨ ، المغني ٦٠/٣ ، الهمع ٥٠٠/٢ ، كفاية

المعاني في حروف المعاني ص ٢٠٤

(٢) انظر : الكتاب ٢٣٥/٤ ، شرح الكافية للموصلي ٧٠٣/٢ ، الارتشاف ٢٣٧٠/٥ ، البحر المحيط

١٨٦/٦ ، الجنى الداني ص ٥٧٧ ، الدر المصون ٦٣٧/٧ ، المغني ٦٠/٣ ، الهمع ٥٠٠/٢ ، كفاية

المعاني في حروف المعاني ص ٢٠٤

(٣) انظر : الهمع ٥٠٠/٢ ، وراجع : الارتشاف ٢٣٧٠/٥ ، البحر المحيط ١٨٦/٦ ، الجنى الداني ص

٥٧٧ ، الدر المصون ٦٣٧/٧ ، المغني ٦٣/٣ ، ٦٤ ، كفاية المعاني في حروف المعاني ص ٢٠٤

(٤) انظر : المغني ٦٥/٣ ، ٦٦ ، وراجع : الهمع ٥٠٠/٢

(٥) سورة المطففين الآية : ١٥

الثاني : أنه تفسير حرف باسم ، وهذا بعيد . ولو أُجيب على هذا

الاعتراض بقول مكّي : إن (كلاً) على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى

(حقاً) (١) ، فقد ردّه ابن هشام بأن هذا بعيد ؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية

والحرفية قليل ، ومخالف للأصل ، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها ، وإلا

قلم لا تتون .

وقد تابع الكسائي في رأيه تلميذه نصر بن يوسف ، ومحمد بن أحمد بن

واصل (٢) ، وابن الأنباري (٣) ، واختاره الرضي (٤) ، والإربلي (٥) .

- وذهب أبو حاتم السجستاني ، والزجاج إلى أنها تكون للردع والزرع في

موضع ، وكذلك تكون حرف استفتاح بمنزلة (ألا) في موضع آخر . (٦)

- وذهب النضر بن شميل ، والفراء فيما نسبه إليه ابن يعيش (٧) ، وأبو

حيان (٨) ، وابن هشام (٩) إلى أنها تكون حرف جواب بمنزلة (إي) ،

و(نعم) ، وحملاً عليه قوله تعالى : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴿٦٦﴾ ﴾ (١٠) قالوا المعنى :

(١) انظر : الوقف على كلا وبلى في القرآن ص ٥٢

(٢) انظر : الارتشاف ٥/٢٣٧٠ ، البحر المحيط ١٨٦/٦ ، الجنى الداني ص ٥٧٧ ، الدر المصون

٦٣٧/٧

(٣) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ص ٤٣١ ، البحر المحيط ١٨٦/٦ ، الدر المصون ٦٣٧/٧

(٤) انظر : شرح الكافية ٤/٤٧٨

(٥) انظر : جواهر الأدب ص ٤١٢

(٦) انظر : الارتشاف ٥/٢٣٧٠ ، البحر المحيط ١٨٦/٦ ، الجنى الداني ص ٥٧٨ ، المغني ٣/٦٤ ،

الهمع ٢/٥٠٠ ، كفاية المعاني في حروف المعاني ص ٢٠٤

(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩

(٨) انظر : البحر المحيط ١٨٦/٦

(٩) انظر : المغني ٣/٦٤

(١٠) سورة المدثر الآية : ٣٢

وقد اختار ابن هشام رأي أبي حاتم فقال : " وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما _ يريد الكسائي ، والنضر بن شميل ومن وافقهما _ ؛ لأنه أكثر اطراداً " (١)

وقد ذكر ابن هشام بعض المواضع من كتاب الله عز وجل التي لا تتأتى فيها المعاني التي ذكرها النضر بن شميل ، والكسائي ، ثم ذكر أن الموضع الذي تكون فيه (كلاً) بمعنى الردع مضافاً إليه معنى من المعاني التي ذكرها النحاة سابقاً يجوز فيه الوقف على (كلاً) ، والابتداء بها على اختلاف التقديرين ، والأرجح عنده حملها على معنى الردع ؛ لأنه الغالب فيها ، وفي بعض المواضع تتعين أن تكون (كلاً) بمعنى الردع والاستفتاح ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِي ۗ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ (٢) ؛ لأنها لو كانت بمعنى (حقاً) لما كسرت همزة (إن) ، ولو كانت بمعنى (نعم) لكانت للوعد بالرجوع ؛ لأنها بعد الطلب ، فهذان المعنيان لا يتحققان في هذه الآية . (٣)

- ونسب أبو حيان في النكت الحسان ، والقرطبي في تفسيره للفراء ، ولمحمد بن سعدان القول بأنها تكون بمنزلة (سوف) فقال أبو حيان : " وهي ردع وزجر عند الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، وابن قتيبة ،

(١) انظر : المغني ٣ / ٦٤ ، ٦٥ ، وراجع : الهمع ٢ / ٥٠٠ ، ٥٠١ ، كفاية المعاني في حروف

المعاني ص ٢٠٤

(٢) سورة المؤمنون من الأيتين : ٩٩ ، ١٠٠

(٣) راجع : المغني ٣ / ٦٤ : ٦٧ ، الهمع ٢ / ٥٠٠ ، ٥٠١

وعامة البصريين ، وبمعنى (حقاً) عند الكسائي... وبمعنى (نعم) عند النضر
بن شميل ، وبمنزلة (سوف) عند الفراء ، ومحمد بن سعدان ، وأبي عبد
الرحمن اليزيدي " (١)

وقد أشار السيوطي إلى نقل أبي حيان هذا عن الفراء ، ومحمد بن سعدان ،
وأن أبا حيان ردَّ هذا الرأي فقال : " قال أبو حيان : وذهب الفراء ، وأبو عبد
الرحمن اليزيدي ، ومحمد بن سعدان إلى أن (كلاً) بمنزلة (سوف) . قال :
وهذا مذهب غريب " (٢)

ويعد ، ،

فأرى أن ما ذهب إليه الخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، وأكثر البصريين من أن
(كلاً) تكون حرف ردع وزجر هو الأولى ، وأنها قد تؤول بـ (حقاً) ، وتساوي
(أي) معنى واستعمالاً . (٣)

وأما ما ذهب إليه الفراء في أحد رأيه ، ومحمد بن سعدان فأرى أنه رأي
غريب كما قال أبو حيان فيما نقله عنه السيوطي .

(١) انظر : النكت الحسان ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١١ / ١٤٧ ، الجنى الداني ص ٥٧٧ ،

التمهيد في علم التجويد ص ١٩٠

(٢) انظر : الهمع ١/٢ ، ٥٠١

(٣) راجع : المساعد ٣/٢٣٢ ، ٢٣٣ ، الجنى الداني ص ٥٧٧

المبحث الثاني

آراؤه في العوامل والأعاريب

رافع المبتدأ والخبر

اختلف النحويون في رافع المبتدأ والخبر ، وذلك على قولين :

الأول : ذهب سيبويه ، وجمهور البصريين إلى أن رافع المبتدأ أمر معنوي

وهو الابتداء (١) ، ولكنهم اختلفوا في رافع الخبر على ما يلي :

١- قيل : إنه مرفوع بالمبتدأ ، وإليه ذهب سيبويه (٢) ، والمبرد في أحد

قوله (٣) ، وهو اختيار أبي علي الفارسي ، وابن جني في اللمع . (٤)

٢- وقيل : إن رافع الخبر هو الابتداء أيضاً ، أي أنه عمل فيهما ، وإليه ذهب

الأخفش ، والرماني (٥) ، ونسبه العكبري ، وابن عقيل لابن السراج . (٦)

٣- وقيل : إن الرافع للخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً ، وإليه ذهب المبرد في

رأيه الآخر (٧) ، واختاره ابن السراج (٨) ، والزجاج ، وابن جني . (٩)

(١) وقد اختلفوا في معنى الابتداء ، إذ قال بعضهم : هو التعري من العوامل اللفظية ، وقال آخرون : كونه

أولاً ليخبر عنه ، وقيل : هو التعري وإسناد الخبر إليه ، وقيل : هو إسناد الخبر إليه فقط .

انظر : الكتاب ٨١/١ ، ٤٠٦ ، ١٢٧/٢ ، المقتضب ١٢٦/٤ ، الأصول ٥٨/١ ، الإنصاف ٤٤/١ ،

شرح المفصل لابن يعقوب ٨٤/١ ، اللباب ١٢٥/١ ، الارتشاف ١٠٨٥/٣ ، التصريح ٥١٥/١ ، الهمع ٣١٢/١

(٢) انظر : الكتاب ٨١/١ ، ٤٠٦ ، ١٢٧/٢ ، وراجع : الارتشاف ١٠٨٥/٣ ، الهمع ٣١١/١

(٣) انظر : المقتضب ١٢/٤

(٤) انظر : اللمع ص ٧١ ، وراجع : شرح الكافية للرضي ٢٢٧/١

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ٩/١ ، المساعد ٢٠٥/١ ، الارتشاف ١٠٨٥/٣ ، الهمع ٣١١/١

(٦) انظر : التبيين ص ٢٢٩ ، المساعد ٢٠٥/١ ، الهمع ٣١١/١

وفي الأصول تصريح بأن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً . الأصول ٥٨/١ ، ٦٣

(٧) انظر : المقتضب ١٢٦/٤ ، وراجع : الهمع ٣١١/١

(٨) انظر : الأصول ٥٨/١

(٩) انظر : الخصائص ٣٨٥/٢

وقد احتج من قال إن رافع المبتدأ هو الابتداء أنه عامل معنوي مختص بالاسم ، فكان عاملاً كالفعل ، واللفظ إنما عمل لاختصاصه ، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضاً . (١)

وحجتهم في رفع الخبر اختلفت باختلاف العامل ، فمن ذهب إلى أن رافعه هو المبتدأ ، استدل بأن المبتدأ لفظ ، وهو أحد جزأي الجملة ، فعمل فيما يلزمه كالفعل مع الفاعل . (٢)

وحجة من نسب العمل في الخبر إلى الابتداء ، أن الابتداء يقتضي اسمين ، وقد عمل في أحدهما ، فيعمل في الآخر ، مثل (كان) ، و(إن) . (٣)
ودليل من قال إن الابتداء والمبتدأ معاً عملاً في الخبر الرفع ، أن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ معاً ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه (٤) ؛ ولأن الابتداء ضعيف ، وكذلك المبتدأ ، فإذا اجتمعا صار العامل قوياً . (٥)

الثاني : ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان . (٦)

(١) انظر : التبيين ص ٢٢٥ بتصرف

(٢) انظر : السابق ص ٢٣١

(٣) انظر : التبيين ص ٢٣٠ ، وراجع : الإنصاف ٤٦/١

(٤) انظر : الإنصاف ٤٦/١

(٥) انظر : التبيين ص ٢٣١

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/١٨٥ ، الإنصاف ٤٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/٨٤ ، الارتشاف

٣/١٠٨٥ ، التصريح ١/٥١٨ ، الهمع ١/٣١١ - ٦٩ -

وقد احتج الكوفيون بأن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر ، فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه ، كما أن (أيًا) الشرطية عاملة في الفعل بعدها ،

وهو عامل فيها في نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (١)

وقد ذهب *ابن سعدان* إلى هذا الرأي باعتباره من الكوفيين ، فقد أورد في كتابيه نصوصاً كثيرة تدل على ذلك ، ومن ذلك قوله في (باب الابتداء) :

"واعلم أن كل اسم تبتدئه فهو رفعٌ وخبره رفعٌ . تقول : عبدُ الله عالمٌ ،

رفعت (عبد الله) بـ (عالم) ، ورفعت (عالمًا) بـ (عبد الله) ، فـ (عبد الله)

مبتدأ ، و(عالم) خبره " (٢)

وقال أيضاً في باب حروف الرفع : " وحروف الرفع : إنما ، وبيننا ،

وبينما ، وحيث وإنما سُميت حروف الرفع لأنَّ أكثر ما يجيء بعدها

مرفوع . تقول : (إنما عبدُ الله محسنٌ) . رفعت (عبد الله) بـ (محسن) ،

ورفعت (محسنًا) بـ (عبد الله) . " (٣)

ويُنسب للكوفيين أيضاً القول بأن المبتدأ يُرفع بالذكر الذي في الخبر ، نحو :

(زيد ضريته) ؛ لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير ،

فإذا لم يكن ثمَّ ذكر نحو : (القائم زيدٌ) ترافعا . (٤)

(١) سورة الإسراء من الآية : ١١٠ ، وراجع : الإنصاف ١/ ٤٤ ، ٤٥ ، التبيين ص ٢٢٧ ، شرح المفصل

لابن يعيش ١/ ٨٤ ، التصريح ١/ ٥١٨ ، الهمع ١/ ٣١٢

(٢) انظر : مختصر النحو ص ٦١

(٣) انظر : مختصر النحو ص ٥٦ ، وراجع أيضاً : ص ٥٨ ، الوقف والابتداء ص ٩٢ ، ١٢٨ وغير ذلك

(٤) انظر : الهمع ١/ ٣١٢ ، وراجع : الارتشاف ٣/ ٨٥-١٠٧

هذا وقد ردَّ ابن يعيش مذهب الكوفيين . وحكم عليه بالفساد فقال بعد أن ذكر رأيهم : "... وهو فاسد لأنه يؤدي إلى محال ، وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخرأ في حال واحدة ، ووما يُؤيد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو: (كان زيد أخاك ، وإن زيدا أخوك ، وظننت زيدا أخاك)، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره " (١) كما ردَّه ابن مالك ، وحكم بصحة مذهب سيوييه . (٢)

ومع رد العلماء أقول الكوفيين ، فقد اختاره أبو حيان فقال بعد أن ذكر مذاهب العلماء : " الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو أنهما يرفع كل واحد منهما الآخر " (٣) كما اختاره السيوطي فقال بعد أن ذكر مذهبهم : " وهذا المذهب اختاره ابن جني ، وأبو حيان ، وهو المختار عندي " (٤) ويعد ،،،

فأرى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء كما يقول البصريون ، وأما العامل في الخبر فهو المبتدأ كما يراه سيوييه ، والكوفيون ومنهم ابن سعدان .

(١) انظر : شرح المفصل / ١ / ٨٤ ، وراجع : الهمع / ١ / ٢١١ ، ٢١٢

(٢) انظر : شرح التسهيل / ١ / ٢٧٢ ، شرح الكافية الشافية / ١ / ٣٣٤

(٣) انظر : الارتشاف / ٣ / ١٠٨٥

(٤) انظر : الهمع / ١ / ٣١١

عامل النصب في خبر (ما) الحجازية

(ما) النافية حرف يدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ، فهي غير مُختصة ولذا فإن القياس فيها ألا تعمل . (١) وهذا مُوافق للغة أهل تميم أما أهل الحجاز فقد أعملوها في الجملة الاسمية عمل (ليس) ؛ لشبهها بها ، وبلغتهم نزل القرآن الكريم .

وقد اختلف النحويون في إعمال (ما) على قولين :
أولاً : ذهب البصريون إلى أن (ما) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ، فإنها ترفع الاسم ، وتنصب الخبر لشبهها بـ (ليس) ، فهي تعمل في الجزأين . (٢)

وذكروا أوجه الشبه بينهما في أربعة أشياء وهي : (النفي ، ونفي ما في الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها) . (٣)
وقد ثبت أن الشيء إذا أشبهه غيره من وجهين فصاعداً عمل عليه ما لم يفسد المعنى ، فلما أشبهت (ما) (ليس) في هذه الوجوه عملت عملها . (٤)
ثانياً : ذهب الكوفيون إلى أن (ما) تعمل الرفع في الاسم فقط ، وأما الخبر

(١) انظر : رصف المباني ص ٣١٠ : ٣١٣ ، الجنى الداني ص ٢٢٢ ، ٢٢٣

(٢) انظر : الإنصاف ١/١٦٥ ، أسرار العربية ص ١٤٣ ، اللباب ١/١٧٥ ، التبيين ص ٣٢ ، الفاخر

٢/٤٥٣ ، الأرتشاف ٣/١٢٠ ، شرح الكافية للموصلي ١/٢٦٦ ، ائتلاف الناصرة ص ١٦٥ ، التصريح

١/٦٤٥ ، اليمع ١/٢٨٩

(٣) راجع وجوه الشبه بينهما في : الإنصاف ١/١٦٦ ، أسرار العربية ص ١٤٣ ، اللباب ١/١٧٥ ، التبيين

ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، الفاخر ٢/٤٥٣ ، الجنى الداني ص ٢٢٣ ، اليمع ١/٢٨٩

(٤) انظر : الإنصاف ١/١٦٦ ، اللباب ١/١٧٥ - ٧٢ -

فإنه منصوب بحذف حرف الجر . ()

وعلى ذلك فإن جملة (ما زيدٌ قائماً) أصلها عندهم : (ما زيدٌ بقائم) ،
فلما حُذِف حرف الجار وجب أن يكون منصوباً .

قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾ (٢) " نصبت (بشراً) ؛ لأن الباء
قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء ، فلما حذفوها أحبوا
أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك" (٣)

وإلى هذا ذهب (محمد بن سعدان) فقال في باب (ما) : " أجزر الأسماء في
(ما) بالفاعل والمفعول به ، فقس الفعل بالباء فكل ما حسنت فيه الباء ثم
ألقيتها منه فانصب ، وكل ما لم تحسن فيه الباء فارفع . تقول : (ما عبدُ
الله سائراً) رفعت (عبد الله) ب (سائر) وهو فاعل، ونصبت (سائراً) أردت :
بسائر ، فلما ألقيت الباء نصبت ، وفي القرآن : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾ (٤) " (٥)
وقد احتجوا على ذلك بأن قياس (ما) أن لا تعمل ؛ لعدم اختصاصها ،
فأحسن أحوالها عملها في الاسم الواحد ، والعمل في الآخر للحرف ، إلا أنه
حُذِف تخفيفاً ؛ لأن شأن الحرف شأن الظروف ، فإذا حُذِف حُلْفُه النصب ،

(١) انظر : الإنصاف ١/١٦٥ ، أسرار العربية ص ١٤٢ ، اللباب ١/١٧٥ ، التبيين ص ٣٢٤ ، الفاخر
٢/٤٥٣ ، الارتشاف ٣/١٢٠ ، شرح الكافية للموصلي ١/٢٦٦ ، ائتلاف النصرة ص ١٦٥ ، التصريح
١/٦٤٥ ، الهمع ١/٣٨٩

(٢) سورة يوسف من الآية : ٣١

(٣) انظر : معاني القرآن ٢/٤٢

(٤) سورة يوسف من الآية : ٣١

(٥) انظر : مختصر النحو ص ٦٦

ولأنها لو كانت العاملة في الخبر لما بطل عملها عند انتقاض النفي بـ (إلا) كـ
(كان ، وليس) . (١)

هذا وقد رَدَّ قول الكوفيين ومنهم (ابن سعدان) بأن ما ذكروه فاسد من ثلاثة
أوجه :

أحدها : أن قولهم يقتضي أن حرف الجر فيه أصل ، وليس كذلك .

الثاني : أن هذا إيجاب للعمل بالعدم ؛ لأن إسقاط العامل عدم محض ،
والعدم لا يكون علة للأمر الوجودي .

الثالث : أن حرف الجر يُحذف في مواضع ، ولا يجب النصب ، بل

لا يجوز ، كقولك : (بحسبك أن تفعل ، وكفى بالله شهيدا ،

وما قام من أحد) . (٢)

قال الموصلي : " وما قاله الكوفيون ليس بشيء ؛ لأن هذا إنما يكون في الحرف
المُعدي للفعل وهو منتفٍ ها هنا " (٣)

ويعد ، ، ،

فأرى أن ما ذهب إليه البصريون من أن (ما) النافية تعمل الرفع في اسمها ،

والنصب في خبرها هو الأولى ؛ وذلك لما ذكروه من أوجه الشبه بينها وبين

(ليس) ، والشيء إذا أشبه غيره عمل عمله ، كما أنه الرأي المختار عند كثير من

التحويين (٤) ورد قول الكوفيين ، ومنهم ابن سعدان .

(١) انظر : الإنصاف ١/١٦٥ ، الفاخر ٢/٤٥٢ ، الهمع ١/٢٨٩

(٢) انظر : اللباب ١/١٧٥ ، الفاخر ٢/٤٥٢ وراجع : الإنصاف ١/١٦٦ : ١٧٢ ، أسرار العربية ص ١٤٣ ،

١٤٤ ، التبيين ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، التصريح ١/٦٤٥ ، الهمع ١/٢٨٩

(٣) انظر : شرح الكافية ١/٢٦٦

(٤) كالموصلي ، والبلي ، والزبيدي . راجع : شرح الكافية ١/٢٦٦ ، الفاخر ٢/٤٥٢ ، انتلاف النصر ص ١٦٥

عامل النصب في الفعل المضارع بعد (أو)

يُنصب الفعل المضارع إذا سُبِقَ بأداة من أدوات النصب وهي :

(أن ، ولن ، وإذن ، وكي) . (١)

وقد يُنصب الفعل المضارع أيضاً من غير أن يُسبق بحرف من الحروف السابقة ، وذلك في مواضع ذكرها النحاة (٢) ومنها : إذا سُبِقَ الفعل بـ (أو) التي يصلح في موضعها (حتى) ، نحو : (لألزمك أو تقضيني حقي) ، أي حتى أن تقضيني حقي .

أو يصلح في موضعها (إلا) ، نحو : (لأقتلن الكافرَ أو يُسلمَ) ، أي إلا أن يُسلمَ . (٣)

وقد اختلف النحاة في ناصب الفعل حينئذ ، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد (أو). (٤)

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧ ، شرح الكافية الشافية ١٥٢٠/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٧/٤ ، المحصول في شرح الفصول ٦٠٧/٢ ، الفاخر ٥٤٦/٢ ، أوضح المسالك ١٤٨/٤ وما بعدها ، المساعد ٨١/٣ ، تمهيد القواعد ٤١٢١/٨ ، التصريح ٢٨٥/٤ وما بعدها ، الهمع ٢/٢٨١ (٢) ذكر النحاة أن الفعل المضارع يُنصب بـ (أن) مضمرة وجوباً في خمسة مواضع وهي : بعد اللام التي للوجود المسبوقة بكون ناقص ماضٍ منفي ، بعد (حتى) ، بعد فاء السببية ، وواو المعية حال كونهما مسبوقين بنفي محض ، أو طلب محض ، وبعد (أو) .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٧ وما بعدها ، شرح الكافية الشافية ١٥٣٨/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤ ، المحصول في شرح الفصول ٦٠٩/٢ وما بعدها ، الفاخر ٥٤٦/٢ ، أوضح المسالك ١٧٠/٤ وما بعدها ، تمهيد القواعد ٤١٦٨/٨ ، التصريح ٣١٢/٤ : ٣٢٢ ، الهمع ٢/٢٩٧ وما بعدها (٣) راجع المصادر السابقة .

(٤) وهذا الخلاف أيضاً في الفعل المضارع الواقع بعد (واو المعية ، وفاء السببية ، وحتى الجارة) .

انظر : الكتاب ٤٦/٣ : ٥٠ ، الأصول ١٥٥/٢ ، ١٥٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٤ ، شرح الكافية الشافية ١٥٣٩/٣ ، الجني الداني ص ٢٣٢ ، المساعد ٨١/٣ ، الهمع ٢/٣٠٤

- وذهب الكسائي ، والجزمي إلى أن الفعل منصوب بـ (أو) نفسها . (١)
وقد ذهب إلى هذا الرأي أيضاً (محمد بن سعدان) فقال :

" واعلم أن (أو) تذهب بها مذهب (حتى) فتصب بها ، تقول : (كُنْ أو
تشبِع) تريد : (حتى تشبِع) قال الله عز وجل : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ

شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾ (٢) " (٣)

- وذهب الفراء ، وبعض الكوفيين إلى أن الفعل منصوب بالخلاف ، أي
مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ، ولا معطوفاً
عليه . (٤)

- وذهب بعض النحويين إلى أن النصب بعد (أو) بمعنى ما وقع موقعه ؛
لأنه وقع موقع (إلا أن) أو (إلى أن) أو (كي) فانصب . قال أبو حيان :
" وهذا ضعيف جداً " . (٥)

والمختار من ذلك ما ذهب إليه جمهور البصريين وهو أن الفعل المضارع
منصوب بعد (أو) بـ (أن) مضمرة وجوباً ؛ لأنها حرف عطف ، فلا عمل
لها ، ولكنها عطف مصدر مؤولاً على مصدر متوهم ، ولذلك يجب إضمار

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧ ، الجنى الداني ص ٢٣٢ ، المساعد ٨١/٣ ، الهمع ٣٠٤/٢ ،
شرح الأشموني ٥٥٩/٣

(٢) سورة آل عمران من الآية : ١٢٨

(٣) انظر : مختصر النحو ص ٨٨ ، ٨٩

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧ ، الجنى الداني ص ٢٣٢ ، المساعد ٨١/٣ ، الهمع ٣٠٤/٢ ،
شرح الأشموني ٥٥٩/٣ ، وراجع : معاني القرآن للفراء ٣٣/١ ، ٣٤

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٥٩٦/٦ ، وراجع : الهمع ٣٠٤/٢

(أن) بعدها . (١)

قال أبو حيان : " وما ذكره المصنف من أن النصب بعد (أو) إنما هو على إضمار (أن) هو مذهب البصريين ، ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يُفصل بينهما وبين الفعل لأنها حرف عطف " . (٢)

وأما ما ذهب إليه الجرمي ، والكسائي ، وابن سعدان بأن النصب بـ (أو) فمردود ؛ لأنها لو كانت عاملة لصح دخول حرف العطف عليها ، كما يصح دخوله على غيرها ، وهذا لم يقل به أحد ، وفي امتناعه دليل على بطلان ما ذهبوا إليه . (٣)

وأما ما ذهب إليه الفراء ، وبعض الكوفيين من أنه منصوب بالخلاف، فقد رده أبو البركات الأنباري محتجاً بأن الخلاف لا يصح أن يكون عاملاً ، (٤) كما أن ذلك لا يطرد ، فلم يُنصب الاسم في نحو : (ما جاء زيدٌ لكن عمروٌ ، وجاء زيدٌ لا عمرو) ، فإن الثاني خالف الأول في المعنى ولم يخالفه في الإعراب . (٥)

ومن ذلك اختلافهم في نصب الفعل بعد (أو) في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ ﴾ (٦) ، فقد خرج النحاة على

(١) انظر : شرح الأشموني ٥٥٩/٣ ، حاشية الصبان ٤٣٤ / ٣ ، وراجع : الجنى الداني ص ٢٣٢

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٥٩٦/٦ ، الهمع ٣٠٤/٢

(٣) هذا قياس على ما قاله الأنباري في (الواو، والفاء) . راجع : الإنصاف ٥٥٦/٢ : ٥٥٨ ، حاشية يس

على التصريح ٢٣٨/٢

(٤) راجع : الإنصاف ٥٥٧/٢ ، ٢٤٧ / ١

(٥) انظر : حاشية الصبان ٤٣٤ / ٣

(٦) سورة آل عمران من الآية : ١٢٨

وجهين : (١)

أحدهما : أن يكون معطوفاً على ما قبله من الأفعال المنصوبة في قوله

تعالى : ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتِهِمْ فَيُنقَلِبُوا خَائِبِينَ ﴾ (١) ، ويكون

قوله : (ليس لك من الأمر شيء) جملة اعتراضية .

ويكون المعنى : أن الله مالك أمرهم فإما أن يهلكهم أو يهزمهم أو يتوب

عليهم إن أسلموا ، أو يُعذبهم إن أصروا على الكفر ، وليس لك من أمرهم

شيء ، إنما أنت عبد مبعوث لإنذارهم ومجاهدتهم . (٢)

والثاني : أن يكون منصوباً بـ (أو) إذا كانت في معنى (إلا أن) ، أي ليس

لك من الأمر شيء إلا أن يتوب عليهم فتفرح بحالهم أو يعذبهم .

وأرى أن الوجه الأول هو الأولى كي يبقى اللفظ على وضعه ، ولا يكون فيه

تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى .

وبعد ،

فأرى أن ما ذهب إليه البصريون من أن الناصب للفعل المضارع بعد (أو)

هو (أن) المصدرية المضمرة هو الأولى لقوته وضعف غيره .

(١) انظر : معاني القرآن للفراء / ١ / ٢٣٤ ، معاني القرآن للزجاج / ١ / ٤٦٨ ، الكشاف / ١ / ٦٢٤ ، معاني

القرآن للنحاس / ١ / ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، البحر المحيط / ٣ / ٥٦

(٢) سورة آل عمران من الآية : ١٢٧

(٣) انظر : الكشاف / ١ / ٦٢٤ ، البحر المحيط / ٣ / ٥٦ - ٧٨ -

فعل الأمر بين الإعراب والبناء

اختلف النحويون حول فعل الأمر من حيث البناء والإعراب على قولين :
الأول : أنه مُعرب مجزوم بلام الأمر المضمره فيه . وإلى هذا ذهب الكوفيون (١) ، واستدلوا بأدلة منها :

١- القياس على فعل الغائب ، ومجيئه باللام على الأصل ، فإن الأصل فيه (لِتَفْعَلْ) ، كقولهم في الأمر الغائب (لِيَفْعَلْ) ، إلا أنه لما كثر استعماله استقلوا مجيء اللام فيه ، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف . (٢)
وقد جاء هذا الأصل في الفصحح من الكلام ، ومن ذلك قراءة النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ (٣) فيمن قرأ بالتاء من أئمة القراء .
وفي الحديث : " وَلْتُرَّهْ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ " (٤) أي : رُرَّهُ .

(١) انظر : معاني القرآن للقراء ٤٦٩/١ ، شرح القوائد السبع للأنباري ص ٣٨ ، ٤٤ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢ ، توجيه اللمع ص ٧٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٤ ، شرح الكافية للرضي ١٢٥/٤ ، شرح الكافية للموصلي ٥٤٢/٢ ، انتلاف النصره ص ١٢٥
(٢) انظر : الإنصاف ٥٢٨/٢ ، أسرار العربية ص ٣١٨ ، ٦٣٢ ، انتلاف النصره ص ١٢٥ ، وراجع : معاني القرآن للقراء ٤٦٩/١ .

(٣) سورة يونس الآية : ٥٨ ، وهي قراءة أبي بن كعب ورويت هذه القراءة أيضاً عن عثمان بن عفان ، وأنس ، وابن عباس ، والحسن ، والكسائي ، وابن عامر ، وأبي العالية وآخرين .
انظر : الإتحاف ١١٦/٢ ، المحتسب ٣١٣/١ ، البحر المحيط ١٧٠/٥ .
(٤) انظر : الإنصاف ٥٤١ / ٢ ، انتلاف النصره ص ١٢٦ . هذه رواية الكتب النحوية ، لكن الذي في كتب الحديث ما ذكره أبو داود في سننه بلفظ (وازرره ولو بشوكه) (٢٩٨/١ ، والنسائي في سننه بلفظ (وزره عليك) ٧٠/٢ .

وقد استدلوا على صحة هذا الأصل بشواهد كثيرة غير ذلك . راجع : الإنصاف ٥٢٤/٢ : ٥٢٨ ، أسرار العربية ص ٣١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٤ ، انتلاف النصره ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

٢- الحمل على فعل النهي ، وذلك لأن النهي مجزوم بالإجماع نحو :
 (لا تَقُمْ ، ولا تَقْعُدْ) ، فكذلك فعل الأمر في نحو : (قُمْ ، واقْعُدْ) ؛ لأن
 الأمر ضد النهي ، والشيء يحمل على ضده كما يُحمل على نظيره . (١)
 وهذا الدليل هو الذي استدل به (ابن سعدان) على إعراب الأمر فقال :
 " واعلم أن الأمر والنهي مجزومان " (٢)

٣- حملهم فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم ، وذلك أنك إذا أمرت
 من الأفعال المعتلة نحو : (يرمى ، ويغزو ، ويخشى) تقول : (ارم ، اغز ،
 اخش) بحذف حروف المد ، كما يحذفونها بالجازم في : (لَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ
 يَرْمِ ، وَلَمْ يَخْشَ) ، فعلم أن الأمر مجزوم . (٣)

وقد ذهب (ابن سعدان) مذهب الكوفيين فقال في كتابه (مختصر النحو)
 في باب الأمر والنهي : " واعلم أن الأمر والنهي مجزومان " (٤)
 وقال أيضاً في كتابه (الوقف والابتداء) في قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ
 صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ (٥) يُوقف على اللام ، والتمام على قوله : (عليهم) ،
 وإنما جُزمت (وصل) ؛ لأنه أمر " (٦)

(١) انظر : الإقليد ٢ / ١٥٢٤ بتصرف ، وراجع : أسرار العربية ص ٣١٨ ، ٣١٩ ، الإنصاف ٢ / ٥٢٨

(٢) انظر : مختصر النحو ص ٧٣ ، الوقف والابتداء ص ١٠٤

(٣) انظر : الإقليد ٣ / ١٥٢٥ ، وراجع : الإنصاف ٢ / ٥٢٨ ، أسرار العربية ص ٣١٩ ، اللباب ٢ / ١٨ ،

شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ .

(٤) انظر : مختصر النحو ص ٧٣ ، الوقف والابتداء ص ١٠٤

(٥) سورة التوبة من الآية : ١٠٣

(٦) انظر : ص ١٥٠ ، وراجع : ص ١٠٤

كما نُسب هذا الرأي إلى الأخفش في أحد قوليه (١) ، وصححه

المالقي (٢) ، ووافقهم ابن هشام في كتابه المغني (٣) وغيرهم .

الثاني : أن فعل الأمر مبني . وإلى هذا ذهب البصريون . (٤)

وهو مبني عندهم على ما يجزم به مضارعه ، وأصل بنائه على السكون ،

وقد ينوب عنه غيره كحذف آخره إذا كان معتل الآخر ، أو حذف النون إذا

اتصل به ألف الاثنتين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة . (٥)

وقد استندوا في كلامهم إلى أدلة كثيرة منها :

١- أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، وإنما أعرب المضارع لمشابهته

الاسم ، ولا مشابهة بين فعل الأمر والاسم ، فبقي على أصله . (٦)

٢- أنه لو كان معرباً لكان مجزوماً ، ولا يكون مجزوماً من غير جازم ، كما

لا يجوز أن يكون الجازم مضمراً لضعفه . (٧)

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٤ ، المغني ٢٣٦/٣ ، التصريح ٢٠٠/١ .

(٢) انظر : رصف المباني ص ٢٢٨

(٣) انظر : المغني ٢٣٦/٣ ، لكن رأيه في أكثر كتبه مع البصريين راجع : أوضح المسالك ٣٧/١ ،

شذور الذهب ص ١٠٣ ، شرح قطر الندى ص ٣٦ .

(٤) انظر : المرتجل ص ٢٢ ، الإنصاف ٥٢٤/٢ ، شرح الكافية للموصلي ٥٤٢/٢ ، الارتشاف ٦٧٤/٢ ،

توضيح المقاصد ٣٠٥/١ ، انتلاف النصرة ص ١٢٦ ، الحجج النحوية ص ٣٧ .

(٥) انظر : التصريح ١٩٩/١ ، شرح قطر الندى ص ٣٦

(٦) انظر : الإنصاف ٥٣٤/٢ ، اللباب ١٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/٢ ، ٤٧٣ ، الإقليد

٣ / ١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ، شرح الكافية للموصلي ٥٤٢/٢ ، انتلاف النصرة ص ١٢٦ .

(٧) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/٢ ، وراجع : شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٤ .

وراجع أدلة أخرى وتعليقات لهم في : التبيين ص ١٧٧ ، المسائل الخلاقية في النحو ص ٩٨ ، شرح التسهيل

لابن مالك ٦١/٤ ، شرح الكافية للرضي ١٢٥/٤ ، شرح الكافية للموصلي ٥٤٢/٢ ، انتلاف النصرة ص ١٢٦

هذا وقد وافق البصريين الكثير من النحاة . (١)

وقد أجاب البصريون عن قول الكوفيين إن الأمر مجزوم باللام المضمره بأنه قول مناف للقياس ، وذلك أن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ، فحرف الجر أقوى من حرف الجزم ، كما أن الاسم أقوى من الفعل ، وحرف الجر لا يسوغ إعماله مُقَدَّراً إلا على سبيل الشذوذ ، وإذا امتنع هذا في القوي فامتناعه في الضعيف أجدر . (٢)

- وأما عن القراءة والحديث ، فقد أُجيب عنهما بأن الفعل فيهما معرب ؛ لوجود حرف المضارعة فيهما ، فعلة الإعراب هي وجود حرف المضارعة ، وإذا حذف حرف المضارعة زالت العلة ، وإذا زالت العلة زال حكمها . (٣)

- وأما حملهم فعل الأمر على فعل النهي وهو ما عَوَّل عليه (ابن سعدان) ، فقد رُدَّ بأن حروف المضارعة علة وجود الإعراب في الغابر ، وهو باق في النهي دون الأمر ، فلا يلزم من انجزام ما فيه علة وجود الإعراب انجزام ما ليس فيه تلك العلة . (٤)

- وأما حملهم فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم في حذف (الواو ، والياء ، والألف) ، فقد أُجيب بأن هذا الحذف للبناء لا للإعراب حملاً

(١) كابن السراج في الأصول ٥١/١ ، والأخبار في الإنصاف ٥٢٤/٢ : ٥٤٨ ، والعكبري في اللباب ١٩/٢ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٧/١ ، شذور الذهب صد٣ ، شرح قطر الندى صد٣٦ ، والشيخ خالد في التصريح ١٩٩/١ ، والأشموني في منهج السالك ٦١/١ وغيرهم .

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢ ، وراجع : اللامات للزجاجي صد ٩٢ ، ٩٣ ، اللباب ١٩/٢

(٣) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٣٣٧ /٢ ، الإنصاف ٥٤١/٢

(٤) انظر : الإقليد ٣ / ١٥٢٤ ، وراجع : أسرار العربية صد٣٢٠ ، الإنصاف ٥٤١/٢ ، ٥٤٢

للفعل المعتل تنى الفعل الصحيح ، حملاً تنفرع على الأصل . (١)
ويعد ، ، ،

فأرى أن ما ذهب إليه البصريون من أن فعل الأمر مبني هو الصحيح ،
فهو يُبنى على ما يجزم به مضارعه (٢) ، ولا يكون مجزوماً ؛ لأنه
لا تلحقه أحرف المضارعة ، كما أن المعرب يتغير آخره بخلاف المبني ،
وفعل الأمر لا يتغير آخره ، وعلى هذا فهو مبني . (٣)

(١) انظر : أسرار العربية صد. ٣٢٠ ، ٣٢١ ، وراجع : الإنصاف ٥٤٢/٢ ، ٥٤٣ ، الإقليد ٣ / ١٥٢٥
(٢) انظر : التصريح ١٩٩/١ .
(٣) انظر : الحجج النحوية صد ٣٧

إعراب المثني وجمع المذكر السالم

التثنية والجمع من خواص الأسماء ، ويثنى الاسم بإلحاق ألف ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ، كما أنه يُجمع بإلحاق واو ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر .

وقد اختلف النحويون في الألف ، والياء ، والواو اللاحقة للاسم تثنية وجمعاً على أقوال كثيرة أشهرها ما يلي :

الأول : ذهب سيبويه ، والبصريون إلى أن هذه الأحرف حروف إعراب ، وأن الإعراب مقدر فيها ، وليست إعراباً . (١)

وقد اختار هذا الرأي الأعم (٢) ، والصيمري (٣) ، والموصلي (٤) ، وأبو حيان (٥) وغيرهم .

وقد احتج هؤلاء بأدلة لعل أقواها " أن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ، فلما زيدت لذلك صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى ، فصارت بمنزلة التاء في (قائمة) ، والألف في (حُبلى) ، فكما أن التاء ، والألف حرفا إعراب ، فكذلك هذه الحروف " (٦)

(١) انظر: الكتاب ١٧/١ ، ١٨ ، الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ ، الإنصاف ٣٣/١ ، اللباب ١٠٣/١ ،

التبيين ص ٢٠٣ ، شرح الكافية للموصلي ١/١٠٥

(٢) انظر : المساعد ٤٧/١ ، الارتشاف ٥٦٩/٢ ، الهمع ١٥٨/١

(٣) انظر : التبصرة والتذكرة ٨٨/١ ، ٨٩

(٤) انظر : شرح الكافية للموصلي ١/١٠٥

(٥) انظر : الارتشاف ٥٦٩/٢

(٦) انظر : الإنصاف ٣٤/١ ، ٣٥ ، بتصريف ، التبيين ص ٢٠٥ ، شرح المفصل لابن يعين ١٣٩/٤ .

وراجع أدلة أخرى لهم في: اللباب ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، التبيين ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، شرح الكافية للموصلي ١/١٠٥

وقد ردَّ ابن مالك تقدير الإعراب في هذه الأحرف فقال: " وأما كون الإعراب مقبلاً في الثلاثة فمردود ، إذ لازمه ظهور الفتحة في نحو : رأيت بنيك ؛ لأن ياءه كياء (جواريك) مع ما في جواريك من زيادة الثقل، ولما انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الضمة ، والكسرة " (١)

الثاني : ذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه ، فهي بمنزلة الضمة ، والفتحة ، والكسرة . (٢)

وهذا الرأي هو ما ذهب إليه (ابن سعدان) فقال في كتابه (مختصر النحو) : " ورفع الاثنيين بالألف ، تقول : الزيدان ، والعمران ، والجعفران . ونصب الاثنيين وخفضهما بالياء ، تقول : الزيدان ، والعمران ، والبكران . ورفع الجمع بالواو ، تقول : الزيدون ، والعمران ، والبكرون . ونصب الجمع ، وخفضه بالياء ، تقول : الزيدان ، والعمران " (٣)

كما نُسب هذا القول إلى الفراء (٤)، وقُطرب، والزيادي (٥)، والزجاجي (٦)، وجماعة من المتأخرين كابن مالك (٧) ، والرضي (٨) ، وابن هشام (٩)

(١) انظر : شرح التسهيل ٧٤/١ ، ٧٥ ،

(٢) انظر : الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ ، الإنصاف ٣٣/١ ، اللباب ١٠٣/١ ، التبيين ص ٢٠٤ ، شرح الكافية للموصلي ١٠٦/١ ، الارتشاف ٥٦٩/٢ ، الهمع ١٥٧/١

(٣) انظر : ص ٢٩

(٤) انظر : اللباب ١٠٣/١ ، التبيين ص ٢٠٤

(٥) انظر : سر الصناعة ٦٩٥/٢

(٦) انظر : الجمل ص ٣ ، ٤ ، الارتشاف ٥٦٩/٢

(٧) انظر : شرح التسهيل ٧٥/١

(٨) انظر : شرح الكافية ٨٣/١ ، ٨٦

(٩) انظر : أوضح المسالك ٥٠/١ ، ٥١ ، شرح القطر ص ٥٥ ، ٥٦ ، شرح الشذور ص ٤٤ ، ٥٤

وغيرهم .

وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بحمل الحروف على الحركات ، فإن هذه الحروف تتغير كما تتغير الحركات ، ولما كانت كذلك دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات . (١)

وقد رُذِّ هذا القول بأن هذه الحروف تدل على معان ، لا تدل عليها الحركات من التثنية والجمع ، وإنما دلت على الإعراب تبعاً لا أصلاً . (٢)

الثالث : ذهب الجرمي إلى أن عدم التغيير هو الإعراب رفعاً ، والانقلاب هو الإعراب نصباً وجرأً . (٣) وقد اختار هذا الرأي ابن عصفور . (٤)

وقد استدل له بأن الأصل في المثني قبل دخول العامل عليه هو الألف ، والأصل في الجمع أن يكون بالواو ،...، وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيها شيئاً ، وكان ترك العلامة لها علامة ، وإذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء ، وكان ذلك علامة النصب والخفض . (٥)

(١) انظر: الإنصاف/١/٣٣ ، ٣٤ ، وراجع أدلة أخرى لهم في : السابق ١/٣٤ ، الإيضاح في علل النحو ص ١٣٢

(٢) انظر : للباب ١/١٠٣ ، وراجع : أسرار العربية ص ٥٣

وراجع ردوداً أخرى في : سر صناعة الإعراب ٢/٧١٦ ، الإنصاف ١/٣٧

(٣) انظر: التبيين ص ٢٠٤ ، شرح الكافية للرضي ١/٨٦ ، شرح الكافية للموصلي ١/١٠٦ ، الارتشاف ٢/٥٦٩

(٤) انظر : المقرب ١/٤٨ ، ٤٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٤

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٤ بتصرف ، المقرب ١/٤٨ ، ٤٩ ، وراجع : نتائج التحصيل

للدلائي ص ٤٠١/١/١

وقد ضَعَّفَ ابن يعيش هذا القول ؛ لأنه يجعل الإعراب في الجر والنصب معنى لا لفظاً ؛ لأن الانقلاب معنى ، واللفظ هو المقلوب ، فيجعل إعرابه في الرفع لفظاً لا معنى فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد ، وذلك معدوم النظير . (١)

الرابع : ذهب الأخفش (٢) ، والمبرد (٣) وغيرهما إلى أن هذه الحروف دلائل الإعراب ، والإعراب مُقَدَّرٌ فيما قبلها .

وحجة هذا القول ما ذكره المبرد بقوله : " إِنَّ الألف إن كانت حرف إعراب ، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من (زيد) ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف " (٤) وقد رَدَّ ابن مالك هذا القول بثلاثة أوجه وهي :

الأول : أن هذه الحروف مزيدة لمعنى لا يفهم بدونها ، كألف التثنية ، وتائه ، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب ، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له ، إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً .

الثاني : أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها .

(١) انظر : شرح المفصل ٤/١٤٠ ، سر صناعة الإعراب ٢/٧١٣ ، وراجع ردوداً أخرى عليهما في : أسرار العربية ص ٥٢ ، ٥٣ ، الإنصاف ١/٣٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٤
(٢) انظر : المقتضب ٢/١٥٢ ، الإيضاح في علل النحو ص ١٢٠ ، سر صناعة الإعراب ٢/٦٩٥
لكن نسبة هذا القول إلى الأخفش فيه نظر ؛ لأن ما في المعاني ينطق بغير ذلك .
راجع : معاني القرآن للأخفش ١/١٥١

(٣) انظر : المراجع السابقة ، الإنصاف ١/٣٢ ، التبيين ص ٢٠٤

(٤) انظر : المقتضب ٢/١٥٢ ، وراجع حُججاً أُخْرَى لَهُمْ فِي : سر الصناعة ٢/٧١٠ ، الإنصاف ١/٣٥

الثالث : أنّ الإعراب إنّما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل ،
والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها . (١)

ويعد ،،،

فمن خلال ما سبق نرى أن كل الآراء قد لاقت رداً واعتراضاً ، وأرى أن رأي الكوفيين ومنهم (ابن سعدان) هو الأولى بالقبول ، وهو الذي عليه العمل عند العلماء المتأخرين ، وذلك لأنه أسهل الآراء ، كما أنه سالم من التكلف والتقدير ، ونيابة الحرف عن الحركة موجود في كثير من الأبواب النحوية ، ويكون الأقرب إليه بعد ذلك هو رأي سيويوه .

(١) انظر : شرح التسهيل / ١ / ٧٥ بتصريف ، وراجع ردوداً أخرى في : الإنصاف / ١ / ٣٥ ، التبيين ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

هذا هو اختلاف النحويين في إعراب المثني ، وجمع المذكر السالم ، ومع ذلك فقد نُسب إلى الزجاج

القول بينائهما ، لكنه قول مردود ، كما أن كلامه في المعاني يُخالف ما نُسب إليه .

انظر : التبيين / ٢٠١ ، اللباب / ١ / ١٠٣ ، التصريح / ١ / ٢٢٩ ، وراجع : معاني القرآن وإعرابه للزجاج

٣٦٢/٣ ، ٧١/١

توجيه نصب (تصديق) من قوله تعالى : ﴿ وما من عندنا سرور من

يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ ۗ ﴾ (١)

قرأ الجمهور (تصديق) ، و (تفصيل) بالنصب ، وقد اختلف في توجيه قراءة النصب على ما يلي :

- ذهب الكسائي (٢) ، والفراء (٣) ، ومحمد بن سعدان ، والزجاج (٤) إلى أنه خبر كان مضمرة ، أي : ولكن كان تصديق ، أي مصدقاً ومفصلاً . (٥)

- وقيل : انتصب بالعطف على خبر كان . (٦)

- وقيل : إنه منصوب على المفعول من أجله ، والعامل محذوف ، والتقدير :

(وما كان هذا القرآن أن يُفْتَرَى ، ولكن أنزل للتصديق) . (٧)

- وقيل : إنه منصوب على المصدر بفعل مقدر أيضاً ، والتقدير : (ولكن

يُصَدِّقُ تصديقَ الذي بين يديه من الكتاب) . (٨)

(١) سورة يونس من الآية : ٣٧ ، وسورة يوسف الآية : ١١١

(٢) انظر : معاني القرآن للكسائي ص ١٥٨

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، ٣٤٤/٢

(٤) انظر : معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٢٠/٣

(٥) انظر : البحر المحيط ١٥٨/٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٥٥/٢ ، ٣٤٨ ، الدر المصون ٢٠٢/٦ ،

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٤٣ / ٨ ، وراجع : ، البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٣/١ ، فتح

التقدير للشوكاني ٦٢٥/٢

(٦) انظر : الدر المصون ٢٠٢/٦ ، وراجع : الكشاف ٣٣١/٣

(٧) انظر : البحر المحيط ١٥٨/٥ ، ١٥٩ ، الدر المصون ٢٠٢/٦ ، فتح التقدير للشوكاني ٦٢٥/٢

(٨) انظر : البحر المحيط ١٥٩/٥ ، الدر المصون ٢٠٢/٦

وقرأ عيسى بن عمر : (تصديق) و(تفصيل) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ

محذوف ، أي : ولكن هو تصديق (١) ، كما قال الشاعر :

وَلَسْتُ الشَّاعِرَ السَّفْسَافَ فِيهِمْ وَلَكِنْ مِدْرَةَ الْحَرْبِ الْعَوَالِي (١)
برفع (مِدرَةُ) أي : ولكن أنا مِدرَةُ .

قال النحاس : " ويجوز عند الكسائي ، الفراء الرفع بمعنى : ولكن هو

تصديق " (٢)

(١) انظر : البحر المحيط ١٥٩/٥ ، الدر المصون ٢٠٢/٦ ، ٢٠٣ ، وراجع : مختصر في شواذ القرآن

ص ٦٢ ، الكشاف ٣٣١/٣

(٢) البيت من الوافر ولم أقف على قائله وهو من شواهد : البحر المحيط ١٥٨/٥ ، الدر المصون

٢٠٣/٦ ويروى : (العوان) ، السفساف : الحقير ، المِدرَةُ : المُقَدَّم عند القتال .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٥ ، ٣٤٨ ، وراجع : المشكل لمكي ١/٣٨٢ ، الدر المصون

٢٠٣/٦ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨/٣٤٣ ، وراجع : المحتسب ١/٣٥٠ ، معاني القرآن للفراء

١/٤٦٥ ، ، ٢/٣٤٤ ، معاني القرآن للكسائي ص ١٥٨ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢٠ ، البيان في

غريب إعراب القرآن ١/٤١٣ ، فتح القدير للشوكاني ٢/٦٢٥

حكم الإتياع إذا تعددت النعوت والعامل واحد

اختلف النحويون في حكم الإتياع إذا كان العامل واحداً ، واختلف عمله في المنعوتين مع اتحاد النسبة لكليهما نحو : (ضارب زيدٌ عمراً العاقلان ، وخاصم زيدٌ عمراً الكريمان) على ما يلي :

- ذهب الكسائي (١) ، والفراء (٢) ، وهشام بن معاوية (٣) ، وثعلب (٤) إلى جواز الإتياع ، إلا أن هشاماً ، والفراء يوجبان إتياع المرفوع تغليباً له ، ولأنه معتمد الكلام فيرفع الوصف ، فنقول : ضارب زيدٌ عمراً الظريفان . (٥) - وذهب محمد بن سعدان إلى جواز الرفع والنصب على الإتياع ، فيغلب تارة المرفوع ، وتارة المنصوب ، فنقول : ضارب زيدٌ عمراً العاقلان أو العاقلين ، وخاصم زيدٌ عمراً الكريمان أو الكريمين .

وقد علل ذلك بأن كل واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث

هو ضارب ، ومعنى المنصوب من حيث هو مضروب . (٦)

نقل ذلك عنه كثير من العلماء كابن عصفور (٧) ،

(١) انظر : المساعد ٤١٥/٢ ، التصريح ٤٨٦/٣

(٢) انظر : الارتشاف ١٩٢٥/٤ ، البحر المحيط ٤٥٥/٧ ، المساعد ٤١٥/٢ ، الهمع ١٢٤/٣

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/١ ، شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ ، الارتشاف ١٩٢٥/٤ ،

تمهيد القواعد ٣٣٥٠/٧ ، الهمع ١٢٤/٣ ، شرح الأشموني ٣٩٨/٢

(٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/١ ، الارتشاف ١٩٢٥/٤ ، البحر المحيط ٤٥٥/٧ ، الدر

المصون ٤٩٧/٩ ، تمهيد القواعد ٣٣٥٠/٧ ، وراجع : المساعد ٤١٥/٢ ، التصريح ٤٨٦/٣ ، الهمع

١٢٤/٣ ، شرح الأشموني ٣٩٨/٢

(٧) انظر : شرح الجمل ٢١٠/١ ، وراجع : المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٣٤٩/١

وأبي حيان (١) ، وابن عقيل (٢) ، والأزهري (٣) ، والسيوطي (٤) وغيرهم .

ولم أعتز على هذا الرأي في كتابيه (الوقف والابتداء ، ومختصر النحو) .
- وذهب البصريون إلى منع ذلك ووجوب القطع معللين ذلك بأنه لا يجوز :

(ضَارَبَ زَيْدٌ هِنْدًا عَاقِلَةً) برفع العاقلة على أن تكون نعتاً لِهِنْدٍ على

المعنى باتفاق بين البصريين والكوفيين ، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أُفرد الحمل على المعنى ، فلا يجوز إذا ضمته إلى غيره . (٥)

وهذا الرأي صححه كثير من العلماء كابن عصفور (٦) ، وأبي حيان (٧) ، وناظر الجيش (٨) ، والأشموني (٩) وغيرهم .

وبعد ...

فأرى أن ما ذهب إليه البصريون هو الأولى ؛ وذلك لأن الإتياع يستلزم مراعاة جانب المرفوع أو المنصوب ، والقطع لا يلزم فيه ذلك .

(١) انظر : الارتشاف ٤/١٩٢٥ ، البحر المحيط ٧/٤٥٥

(٢) انظر : المساعد ٢/٤١٥

(٣) انظر : التصريح ٣/٤٨٦

(٤) انظر : الهمع ٣/١٢٤

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٠ ، الارتشاف ٤/١٩٢٥ ، البحر المحيط ٧/٤٥٥ ، الدر المصون

٩/٤٩٧ ، تمهيد القواعد ٧/٣٣٥٠ ، الهمع ٣/١٢٤ ، شرح الأشموني ٢/٣٩٨ ، ٣٩٩

(٦) انظر : شرح الجمل ١/٢١٠

(٧) انظر : الارتشاف ٤/١٩٢٥

(٨) انظر : تمهيد القواعد ٧/٣٣٥٠ ، ٣٣٥١

(٩) انظر : شرح الأشموني ٢/٣٩٨ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد

الاسم المنادى المفرد العلم بين الإعراب والبناء

اتفق النحويون على نصب المنادى إذا كان (نكرة غير مقصودة ، أو مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف) (١) ، لكنهم اختلفوا في المنادى إذا كان مفرداً علماً ، أو نكرة مقصودة إلى ما يلي :

- ذهب البصريون إلى أن الاسم المنادى المفرد المعرفة نحو : (يا زيد)

مبني على الضم ، وموضعه النصب ؛ لأنه مفعول . (٢)

وقد علل البصريون بناءه ، فقال الموصلي : " وإنما يُبنى المفرد لأمرين : أحدهما : أن أشبه المضمّر لفظاً ومعنى ، أما لفظاً : فلأنه مفرد كلفظ المضمّر ، وأما معنى : فمن حيث التعريف ، والخطاب ؛ لأن المنادى مخاطب في المعنى ، فالأصل في : يا زيد : يا أنت ... وإنما عُدل عنه إلى لفظ الغائب لرفع اللبس . والثاني : أنه أشبه الأصوات ؛ لأن الغرض من النداء التنبيه بالصوت ، وتحريك المدعو للقبول لا للإخبار " (٣)

كما عللوا بناءه على الحركة ؛ بأن بناءه عارض ، أو لئلا يلتقى ساكنان فيما قبل آخره ساكن . (٤)

وعللوا أيضاً كون الحركة هي الضمة لأمرين :

(١) انظر : المحصول في شرح الفصول ٦٦٦/٢ ، الفاخر ٥١٦/٢ ، ٥١٧ ، شرح الألفية لابن عقيل

٢٥٩/٣ ، التصريح ٢٠/٤ وما بعدها ، الهمع ٢٨ / ٢ ، ٢٩ ،

(٢) يدخل تحت المنادى المفرد المعرفة النكرة المقصودة ، وكل ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف

كالمثنى ، والجمع . انظر : الإنصاف ٣٢٣/١ ، التبيين ص ٤٣٨ ، الهمع ٢٩/٢

(٣) انظر : شرح الكافية ١٨٨/١ ، وراجع : التبصرة والتذكرة ٣٣٨/١ ، أسرار العربية ص ٢٢٤ ،

الإنصاف ٣٢٤/١ ، ٣٢٥ ، شرح الكافية للرضي ٣٥٠/١ ، الهمع ٢٩ / ٢

(٤) انظر : السابق

الأول : أنه لما كان له أصل في التمكن حُرِّك بأقوى الحركات .

الثاني : أنه لو لم يُضم لكان إما مفتوحاً أو مكسوراً . وفي الأول يلتبس بغير المتصرف ، وفي الثاني يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذفت واجتزأ عنها بالكسرة . (١)

- ذهب الكوفيون - عدا الفراء - إلى أن الاسم المنادى المفرد المعرفة -
معرب مرفوع بلا تنوين . (٢)

وإلى هذا الرأي ذهب (ابن سعدان) فقال في كتابه (مختصر النحو) : " وإذا دعوت اسماً مفرداً فارفعه ولا تنونه . تقول : (يا زيدُ أقبِلْ) ، رفعت لأنه مفرد . قال الله عز وجل : ﴿ يَا زَيْنَرَاهِمُ أَعْرَضَ عَنَّا هَذَا ﴾ (٣) ، فإن شئت قلت :

(زيدُ أقبِلْ) ، فطرح (يا) . قال الله عز وجل : ﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنَّا هَذَا ﴾ (٤) " (٥)
وبهذا الرأي قال الكسائي (٦) ، ونقله السيوطي (٧) عن الرياشي أيضاً .
وقد احتجوا على ذلك بقولم : " إنه اسم معرب قبل النداء ، ولم يحدث بالنداء ما يُوجب البناء ، ألا ترى أن المضاف ، والمُشابه له مُعربان مع وجود حرف النداء ، فكذلك غير المضاف ، وإنما رُفِعَ لأن الأصل هو

(١) انظر : شرح الكافية للموصلي ١/١٨٨ ، ١٨٩ ، وراجع : التبصرة والتذكرة ١/٣٣٨ ، أسرار العربية

ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، الإنصاف ١/٣٢٦ ، الفخر ٢/٥١٦ ، الهمع ٢/٢٩

(٢) انظر : الإنصاف ١/٣٢٣ ، التبيين ص ٤٣٨ ، الهمع ٢/٢٩

(٣) سورة هود من الآية : ٦٦

(٤) سورة يوسف من الآية : ٢٩

(٥) انظر : ص ٦٨

(٦) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٦ ، شرح الكافية للرضي ١/٣٤٩

(٧) انظر : الهمع ٢/٢٩

الرفع ، ولم يحدث ما يغيره عن الأصل " (١)
كما ذكر الأنباري حجتهم بأن قالوا : " إنا وجدناه لا مُعْرَبَ له يصحبه من
رافع ، ولا ناصب ، ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى فلم نخفضه لئلا
يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف ، فرفعناه بغير تتوين
ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فَرَّق ... " (٢)

وقد ردَّ الأنباري قول الكوفيين : (إنا وجدناه لا مُعْرَبَ له يصحبه ..) بأنَّ
هذا غير صحيح ؛ لأنه قد ثبت أنَّ المنادى في محل نصب مفعول به للفعل
(أدعو ، أو أنادي) ، فلما قامت (يا) مقامه عملت عمله ... (٣)
- نُسب إلى الفراء أن الاسم المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم ،
وليس بفاعل ولا مفعول . (٤)

فالفراء فيما نُسب إليه يوفق البصريين في كونه مبنياً على الضم ، ويُخالفهم
في كونه ليس بفاعل ولا مفعول .

لكنَّ الدكتور / المختار أحمد ديره أثبت من خلال دراسته في معاني الفراء
بأن رأيه متوافق مع البصريين في أنه مبني على الضم ، ويكون في موضع
رفع ونصب . (٥)

(١) انظر : التبيين ص ٤٣٩

(٢) انظر : الإنصاف ١/٣٢٣ ، وراجع : شرح الكافية للرضي ١/٣٤٩

(٣) انظر : السابق ١/٣٢٦ ، ٣٢٧

(٤) انظر : الإنصاف ١/٣٢٣

(٥) انظر : دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٣٣٣ ، ٣٣٤

ويعد ،،،

فأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون ومنهم (ابن سعدان) رأي له وجاهته ؛ لأن الاسم كان مُعرباً منوناً قبل النداء ، ولم يحدث بالنداء ما يُوجب البناء ، وكان إعرابه بالرفع ؛ لأنه الأصل ، ولم يحدث ما يغيره عن هذا الأصل ، ثم إنَّ التتوين قد حُذف للفرق بين ما هو مُعرب بغير عامل ، وبين ما هو مُعرب بعامل (١) ؛ لذلك أميل إلى هذا الرأي .

الأمر في الإسلام

أركان في الإسلام

حكم اجتماع ظرفين في الجملة

إذا اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو : (إنَّ عبد الله في الدار بك واثقاً أو واثقٌ) ، أو بالناقص

نحو : (إنَّ فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغبٌ) . (١)

وقد ذكر السيوطي أن الكوفيين أوجبوا الرفع ؛ لأنك حين قدمت ما هو من تمام الخبر ، وصلته ، وهو (بك ، وفيك) كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية . (٢)

وقد نقل أبو حيان عن (ابن سعدان) رأياً لم أجده في كتابيه وهو أنه إذا اجتمع ظرفان ، وتقدم التام فإنه لا يُجيز ذلك فقال :

" إذا اجتمع ظرفان تام وناقص فبدأت بالتام ، نحو : (عبد الله في الدار بك واثقاً ، وإن في الدار زيدا بك واثقاً) جاز الرفع والنصب . وزعم ابن سعدان أن هذا لا يجوز ؛ لأن (بك) في صلة واثق ، قال : ولا يجوز : إن فيك زيدا راغب " (٣)

لكنَّ أبا حيان لم يصرح بالذي منعه (ابن سعدان) في المثالين الأولين أهو النصب ، أم الرفع ، أم التركيب بجملته .

والذي نقله لنا تعليقه بأن : (بك) في صلة واثق ، قال : ولا يجوز : إن فيك زيدا راغب ، أي منع تقديم الظرف . (٤)

(١) انظر : الهمع ٢ / ٢٤١

(٢) انظر : السابق ٢ / ٢٤٢

(٣) انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٩٣ ، وانظر : ٢ / ١٢٩٢

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣

وقد اختار (ابن كيسان) الرفع ، وذلك للمساواة بين الظرف التام
والاسم ، لكن تقديم الظرف وهو (بك) على عامله وهو (واثق) يُشعر
بالاهتمام ، فيكون عامله وهو (واثق) مناط الفائدة ، ولذلك كان الرفع هو
وجه الكلام . (١)
وأرى أن هذا ما يقصده (ابن سعدان) .

(١) انظر : ابن كيسان النحوي د/ محمود الدعجاني ص ٢٥٤ ، وابن كيسان النحوي د/ محمد البنا ص

العطف بـ (لا) بعد النداء

من أوجه استعمال (لا) أن تكون عاطفة ، وهي حينئذ تشترك في الإعراب دون المعنى .

وقد اشترط النحاة للعطف بـ (لا) شروطاً (١) منها أن تُسبق بأمر نحو :
(اضرب زيداً لا عمراً) ، أو بإيجاب نحو : (جاء زيدٌ لا عمرو) ، أو بدعاء نحو : (غفر الله لزيد لا ليكر) ، أو بتحضيض نحو : (هلا تضرب زيداً لا عمراً) . (٢)

وأجاز القراء العطف بها على اسم (لعلّ) نحو : (لعلّ عمراً لا زيداً منطلقاً) ، كما يجوز ذلك في اسم (إنّ) نحو : (إنّ زيداً لا عمراً قائمٌ) . (٣)
وزاد سيبويه أو نداء نحو : (يا زيدٌ لا عمرو) فقال : " ... وتقول : يا زيدٌ وعمرو ليس إلاّ لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله : (يا) ،

(١) اشترط النحاة للعطف بـ (لا) شروطاً أخرى وهي : إفراد معطوفها ، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، فلا يجوز أن تقول : (جاعني رجل لا زيد) وهو قول السبيلي ، وزاد الزجاجي وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض ، فلا يجوز عنده نحو : (جاعني زيدٌ لا عمر) ، ويجوز : (جاعني رجلٌ لا امرأة) ، وألا تقترن بعاطف ، وألا يكون مدخولها صفة لمسبق أو خيراً أو حالاً .

راجع : نتائج الفكر ص ٢٥٨ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٨٨ ، المغني ٣/ ٣٠١ وما بعدها ، المساعد ٢/ ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، تمهيد القواعد ٧/ ٣٤٨٤ ، ٣٤٩٠ ، التصريح ٦٠٦/ ٦٠٧ ، الهمع ٣/ ١٨٣ ، شرح الأسموني ٢/ ٤٢٧ ، حاشية الصبان ٣/ ١٦٤ ، ١٦٥ ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣/ ٣٨٨ (٢) انظر : المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢/ ٨٩٠ ، ٨٩١ ، الارتشاف ٤/ ١٩٩٦ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٨٨ ، المغني ٣/ ٣٠١ ، المساعد ٢/ ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، التصريح ٣/ ٦٠٦ ، الهمع ٣/ ١٨٣ ،

١٨٤

(٣) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٩٦ ، المساعد ٢/ ٤٦٨ ، الهمع ٣/ ١٨٣ ، حاشية الصبان ٣/ ١٦٥

وكذلك : (يا زيدُ وعبدُ الله ، ويا زيدُ لا عمرو ، ويا زيدُ أو عمرو) ؛ لأن هذه الحروف تُدخل الرفع في الآخر كما تُدخل في الأول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على (يا) " (١)

وقد أنكر محمد بن سعدان العطف بها بعد النداء ، وقال : إن العطف بها على منادى ليس في كلام العرب شاهد على استعماله .

نقل ذلك عنه كثير من العلماء كابن مالك (٢) ، وابن هشام (٣) ، وأبي حيان (٤) ، والمرادي (٥) ، وابن عقيل (٦) ، والأزهري (٧) ، والسيوطي (٨) وغيرهم . ولم أعثر على هذا الرأي في كتابيه (الوقف والابتداء ، ومختصر النحو) .

وقد وافق ابن مالك ابن سعدان فقال : " وأجاز قوم أن يعطف بها على المنادى نحو : (يا زيد لا عمرو) . ولم أر ذلك مستعملاً في كلام يحتج به ، وممن أنكر استعماله ابن سعدان ، وهو من الحفاظ المتبعين الموثوق بهم " (٩)

(١) انظر : الكتاب ١٨٦/٢ ، وراجع : الارتشاف ١٩٩٦/٤ ، المساعد ٤٦٨/٢

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٧٠/٣ ، شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ٦٣٣/٢

(٣) انظر : المغني ٣٠١/٣ ، أوضح المسالك ٣٨٨/٣

(٤) انظر : الارتشاف ١٩٩٦/٤

(٥) انظر : الجني الداني ص ٢٩٤

(٦) انظر : المساعد ٤٦٨/٢ ، وراجع : المقاصد الشافية ١٤١/٥

(٧) انظر : التصريح ٦٠٦/٣

(٨) انظر : الهمع ١٨٢/٣

(٩) انظر : شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ٦٣٣/٢

ويعد ،،،

فأرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو الأولى ؛ لأن سيبويه حجة ، وأنه لم يذكره إلا وهو مسموع .

قال أبو حيان فيما نقله السيوطي عنه : " وهذه شهادة على نفي ، والظن بسيبويه أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع " (١)

وقال الشاطبي : " وهذا الذي قال غير بيّن (يقصد ابن سعدان) ، فقد نقل سيبويه في أمثلة العطف المنادى : (يا زيدُ لا عمرو) ، والظاهر أنه لا يمثل إلا بما سمع بعينه ، أو ما سمع مثله " (٢)

(١) انظر : الهمع ١٨٢/٣ ، وراجع : الارتشاف ١٩٩٦/٤

(٢) انظر : المقاصد الشافية ١٤١/٥

نداء ما فيه (أل) إذا كان اسم جنس مشبهاً به

لا يجوز في النداء الجمع بين حرف النداء (يا) ، و (أل) ، وذلك لكرهية الجمع بين أدواتي تعريف على شيء واحد.

وقد اختلف النحويون في ذلك فأجازه الكوفيون (١) ، والبغداديون (٢) مطلقاً نحو: يا الرجل ، ويا الغلام معتلين ذلك بأنه ليس هناك موضع يدخله التثنية ولا تدخله الألف واللام ، ولوروده في كلام العرب. (٣)

أما سيبويه ، وجمهور البصريين فمنعوه ؛ لأن فيه جمعاً بين أدواتي تعريف . (٤) وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر^(٥).

وقد استثنى البصريون أربع صور يجوز فيها دخول (يا) على ما فيه (أل) وهي : (٦)

(١) انظر : الإنصاف ١/٣٣٥ ، المسائل الخلفية صد ١٤٣ ، التبيين صد ٤٤٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٨ ، الارتشاف ٤/٢١٩٣ ، انتلاف النصره صد ٤٦ ، التصريح ٤/٤٤٤ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، الارتشاف ٤/٢١٩٣ ، التصريح ٤/٤٤٤ ، البهجة المرضية صد ٤٣٠ ، شرح الأشموني ٣/٢٦٦

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، شرح الألفية لابن الناظم صد ٥٧٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/١٩٥ ، الإنصاف ١/٣٣٥ ، التبيين صد ٤٤٤ ، المسائل الخلفية في النحو

صد ١٤٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣/٢٦٤ ، انتلاف النصره صد ٤٦ ، التصريح ٤/٣٩

(٥) انظر : الارتشاف ٤/٢١٩٣ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣/٢٦٤ ، التصريح ٤/٤٤٤

(٦) انظر: الكتاب ٢/١٩٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٨ ، توضيح المقاصد ٢/١٠٦٧ ، أوضح المسالك ٤/٣١ ، ٣٢ ، المساعد ٢/٥٠٢ ، التصريح ٤/٣٩ : ٤٣ ، الضرائر للألوسي صد ١٢٥ ، الهمع

٣٧ ، ٣٦/٢

١- اسم الله تعالى فيقال : يا الله اغفر لنا ؛ وذلك من قبل انه اسم يرمه الالف واللام لا يُفَارِقَانِه ، كما أنه كثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف . (١)

٢- الجمل المَحْكِيَّةُ نحو : " يا المُنْطَلِقُ زَيْدٌ " فيمن سُمِّيَ بذلك . (٢)

٣- ما سُمِّيَ به من موصول مبدوء بـ (أل) نحو : (الذي ، والتي) تقول : ياالذي قام . (٣)

٤- اسم الجنس المُشَبَّه به نحو : " يا الأسد شدةً ، ويا الخليفة جوداً " أجاز ذلك محمد بن سعدان .

ونقل هذا الرأي عن ابن سعدان كثير من العلماء كابن مالك (٤) ، وأبي حيان (٥) ، والمرادي (٦) ، وناظر الجيش (٧) ، والأزهري (٨) ، والسيوطي (٩) وغيرهم . ولم أعر على هذا الرأي في كتابيه (الوقف والابتداء ، ومختصر النحو) .

وقد صحح ابن مالك ماذهب إليه ابن سعدان فقال بعد أن ذكر رأيه :

(١) انظر : الكتاب ١٩٥/٢

(٢) انظر : الكتاب ٣٢٣/٣ ، وراجع : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ، الهمع ٣٧/٢

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ، الهمع ٣٧/٢

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣

(٥) انظر : الارتشاف ٢١٩٣/٤

(٦) انظر : شرح التسهيل للمرادي ص ٨٢٢ ، توضيح المقاصد ١٠٦٧/٢ ، ١٠٦٨

(٧) انظر : تمهيد القواعد ٣٥٥٧/٧

(٨) انظر : التصريح ٤٣/٤

(٩) انظر : الهمع ٣٧/٢

" وهو قياس صحيح ؛ لأن تقديره : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحسن
لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام " (١)

وقد ردَّ الشاطبي ما قاله ابن مالك فقال : " وفيما قاله ابن مالك نظر ؛ إذ
ليس تقدير (مثل) بمزِيل لِقَبْح الجمع بين (يا) ، وأل ، ... وإلا لجاز أن يقول :
(يا القرية) ؛ لأنه في تقدير (يا أهل القرية) وما أشبه ذلك ولا يقول به ابن
مالك ، ولا صاحب الرأي المذكور ، فدل على أن هذا كله غير صحيح ... " (٢)

لكن الشيخ خالد الأزهري صحح تقدير ابن مالك لما ذهب إليه ابن سعدان ،
وأنه مزيل للقبح ، بدليل قولهم : (قضية ولا أبا حسن لها) ، فإن تقديره : ولا
مثل أبي حسن ، فلولاً أنَّ تقدير (مثل) مزِيلٌ لِقَبْح دخول (لا) على المعرفة لما
كان لهذا التقدير وجة ، ولتَنَزُّمِ عملُ (لا) في المعرفة ، والشاطبي لا يقول
بعمل لا في المعارف . (٣)

ويعد ،،،

فأرى أن ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الجمع بين (يا) ، و(أل) إلا
فيما استثنوه هو الرأي الراجح ، ومن ضمن ما استثنوه ما ذكره ابن سعدان وهو
اسم الجنس المُشَبَّه به نحو : يا الأسد شدةً ، ويا الخليفة جوداً ، ورد ما ذهب
إليه الكوفيون والبغداديون من جواز نداء ما فيه (أل) مطلقاً .

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٩٨ ، وراجع : تهديد القواعد ٧/٣٥٥٧ ، المساعد ٢/٥٠٢ ، ٥٠٣ ،
الهمع ٣٧/٢

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٥/٢٨٩ بتصرف ، وراجع : التصريح ٤/٤٣

(٣) انظر : التصريح ٤/٤٣ ، ٤٤

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

ويعد ،،،

فقد تم هذا البحث _ بعون الله وتوفيقه _ عن (محمد بن سعدان الكوفي

وجهوده النحوية) ، وقد كشف عن عدد من النتائج منها :

- أن ابن سعدان عالم كبير من علماء النحو الكوفي .
- أنه كان أحد القراء، بل من أكابر القراء، وله اختيار في القراءة ، وقد رويت عنه بعض القراءات ، كما روى هو بعض القراءات عن غيره .
- استخدم (ابن سعدان) مصطلحات الكوفيين في كتابيه (مختصر النحو ، والوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) مما يدل على كوفيته كمصطلح (التبرئة) في مقابلة (لا) النافية للجنس ، ومصطلح (الفعل الواقع) في مقابلة الفعل المتعدي ، ومصطلح (القطع) في مقابلة مصطلح (الحال) وغير ذلك من المصطلحات . (١)
- لم يُكثر في التدليل على آرائه من السماع ، والقياس ، لكنه اعتنى بالتعليل .
- اتسمت بعض آرائه بالغرابة ، والمخالفة لأقوال النحويين . (٢)
- نحى في آرائه منحى الكوفيين ، وظهر ذلك فيما يلي :

(١) راجع : البحث ص ٢٧ : ٤٨ .

(٢) راجع : البحث ص ٢١ ، ٢٢ .

- ذهب إلى أن (كَمَا) تأتي بمعنى (كَيْمَا) ، ويُصب الفعل المضارع بعدها . (١)
- عَدَّ (كَيْفَ) ضمن الأدوات الجازمة ، فيرى جواز الجزم بها . (٢)
- عَدَّ (مَهْمَنْ) من الأدوات التي تجزم فعلين . (٣)
- ذهب إلى أن (كِلَا) بمعنى (سوف) . (٤)
- ذهب إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان . (٥)
- ذهب إلى أن (ما) الحجازية تعمل الرفع في الاسم فقط ، وأما الخبر فإنه منصوب بحذف حرف الجر . (٦)
- ذهب إلى أن الفعل المضارع منصوب بـ (أو) نفسها لا بـ (أن) المضمرة . (٧)
- ذهب إلى أن فعل الأمر مُعرب مجزوم بلام الأمر المضمرة فيه . (٨)
- ذهب إلى أن حروف المثني ، وجمع المذكر السالم هي الإعراب نفسه ، فهي بمنزلة الضمة ، والفتحة ، والكسرة . (٩)

(١) راجع : البحث ص ٥٥

(٢) راجع : البحث ص ٥٩

(٣) راجع : البحث ص ٦١

(٤) راجع : البحث ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٥) راجع : البحث ص ٧٠

(٦) راجع : البحث ص ٧٣

(٧) راجع : البحث ص ٧٦

(٨) راجع : البحث ص ٨٠

(٩) راجع : البحث ص ٨٥

دمب إلى أن الاسم المنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع بلا تتوين . (١)

• انفرد ابن سعدان ببعض الآراء ومنها :

- ذهب إلى جواز الرفع والنصب على الإتياع ، وذلك إذا كان العامل واحداً ، واختلف عمله في المنعوتين مع اتحاد النسبة لكليهما نحو :

(ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا الْعَاقِلَانِ) ، فيغلب تارة المرفوع ، وتارة المنصوب ، فتقول : ضارب زيدٌ عمراً العاقلان أو العاقلين . وقد علل ذلك بأن كل واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث هو ضارب، ومعنى المنصوب من حيث هو مضروب . (٢)

- ذهب إلى عدم جواز العطف بـ (لا) بعد النداء ، وقال : إن العطف بها على منادى ليس في كلام العرب شاهد على استعماله . (٣)

- ذهب إلى جواز نداء ما فيه (أل) إذا كان اسم جنس مشبهاً به نحو : " يا الأسد شدةً ، ويا الخليفة جوداً " . (٤)

ويعد ،،،،،،

فهذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة . وأدعو الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به إنه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث / عبد الملك أحمد السيد شتيوي

(١) راجع : البحث ص ٩٤

(٢) راجع : البحث ص ٩١ .

(٣) راجع : البحث ص ١٠١

(٤) راجع : البحث ص ١٠٤ ، ١٠٥

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبى بكر الشرحي الزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات) تأليف العلامة الشيخ / أحمد بن محمد البنا حقه وقدم له الدكتور / شعبان محمد إسماعيل عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة الدكتور / رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدنى الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ٥- أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى عنى بتحقيقه / محمد بهجة البيطار دار الأفاق العربية .
- ٦- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين تأليف / عبد الباقي اليماني تحقيق د/عبد المجيد دياب ط/١ ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م مطبوعات مركز الملك فيصل .
- ٧- الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٨- إعراب القرآن للنحاس تحقيق / زهير غازي زاهد عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ط/٢ ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م
- ٩- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف / خير الدين الزركلى دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الخامسة ١٩٨٠م .

- ١٠- الإقليد (شرح المفصل) تأليف / تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندى تحقيق الدكتور/ محمود أحمد علي أبو كته الدراويش مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م .
- ١١- أمالي ابن الشجرى لهبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحى الناشر مكتبه الخانجى بالقاهرة مطبعة المدنى الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ١٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف / جمال الدين القفطي تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م .
- ١٣- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف / كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن الأنبارى ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .
- ١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ومعه كتاب غُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- ١٥- إيضاح شواهد الإيضاح لأبى الحسن بن عبد الله القيسى دراسة وتحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني دار الغرب الإسلامى ط/ الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- ١٦- الإيضاح فى شرح المفصل للشيخ / أبى عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوى تحقيق وتقديم الدكتور /موسى بناى العليلى الجمهورية العراقية (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) إحياء التراث الإسلامى .
- ١٧- الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى تحقيق الدكتور / مازن مبارك دار النفائس الطبعة السادسة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م .

١٨- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري تحقيق / محيي الدين رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

١٩- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ /عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ/ علي محمد معوض ، وشارك في تحقيقه الدكتور/ زكريا عبد المجيد النوني ، والدكتور/ أحمد النجولي الجمل ، قرظه الدكتور/ عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٣م .

٢٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق ودراسة الدكتور /عياد بن عيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م .

٢١- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي تحقيق / محمد علي النجار دار الكتب العلمية بيروت . لبنان

٢٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٢٣- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة تصنيف / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي حققه / محمد المصري منشورات مركز المخطوطات والتراث الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٢٤- ابن كيسان النحوي حياته ، آثاره ، آراؤه للدكتور / محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

٢٥- ابن كيسان النحوي لمحمد بن حمود الدعجاني رسالة ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

- ٢٦- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري تحقيق / طه عبد الحميد طه ، مراجعة / مصطفى السقا ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- ٢٧- تاريخ مدينة السلام تأليف / الخطيب البغدادي حققه ، وضبط نصه ، وعلق عليه د/ بشار عواد معروف دار الغرب الإسلامي ط/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- ٢٨- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق الدكتور / فتحي أحمد مصطفى على الدين ، مطبوعات جامعة أم القرى ، دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٢٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تأليف / أبي البقاء العكبري تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- ٣٠- التذييل والتكميل لأبي حيان رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة الجزء السادس تحقيق / عبد الحميد الوكيل .
- ٣١- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهرى دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ٣٢- التمهيد في علم التجويد لابن الجزري تحقيق د/ غانم قبوري ط/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م مؤسسة الرسالة .
- ٣٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرون دار السلام ط / ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ٣٤- توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني دراسة وتحقيق أ.د. / فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

- ٣٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق د/
عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- ٣٦- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي اعتنى به الشيخ/ هشام سمير البخاري دار
عالم الكتب بالرياض .
- ٣٧- الجمل في النحو صنفه أبو القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
حققه وقدم له الدكتور/ علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- ٣٨- الجنى الداني في حروف المعاني صنعه/الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق
الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ /محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ٣٩- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإريلي ، شرح وتحقيق
الدكتور / حامد أحمد نيل ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، توزيع مكتبة النهضة المصرية .
- ٤٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح
الشواهد للعيني تحقيق/ طه عبد الرؤف سعد المكتبة التوفيقية .
- ٤١- حاشية يس العلمي الحمصي على التصريح دار إحياء الكتب العربية
فيصل عيسى البابي الحلبي .
- ٤٢- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري للدكتور / محمد فاضل
صالح السامرائي الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م دار عمار للنشر والتوزيع
عمان الأردن .
- ٤٣- الحجة في القراءات السبع لابن خالوية تحقيق د. / عبد العال سالم مكرم
دار الشروق ط/ ٣ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- ٤٤- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف /عبد القادر بن عمر البغدادي
تحقيق وشرح /عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة
مطبعة المدني ، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

- ٤٥- الخصائص صنعها / أبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق / محمد علي النجار المكتبة العلمية .
- ٤٦- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء د/ المختار أحمد ديرة منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ط/٣
- ٤٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د/ أحمد محمد الخراط. دار القلم دمشق
- ٤٨- ديوان عمر بن أبي ربيعة دار القلم بيروت _ لبنان .
- ٤٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٥٠- روح المعاني للألوسي إدارة الطباعة المنيرية بدون تاريخ .
- ٥١- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق الدكتور /شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة دار المعارف .
- ٥٢- سر صناعة الإعراب لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هندواوي ، دار القلم دمشق الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .
- ٥٣- سنن أبي داود تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الفكر بدون تاريخ .
- ٥٤- سنن النسائي تحقيق / السيد محمد السيد - سيد عمران - علي محمد علي - ط : دار الحديث - الأولى - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٥٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف / محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٥٦- شرح أبيات المغني للبغدادي تحقيق/ عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق دار المأمون للتراث ط/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٨ م

- ٥٧- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب واضح المسالك ، لتحقيق منهج السالك تأليف / محمد محي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ط/ ١ ١٩٥٥م - ١٣٧٥هـ .
- ٥٨- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حقه وضبطه وشرح شواهد ووضعه فهارسه الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجبل - بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٥٩- شرح ألفية ابن معط للموصلي تحقيق ودراسة د/ علي الشوملي الناشر مكتبة الخريجي ط/ ١٤٠٥ - ١٩٨٥م
- ٦٠- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور /عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ٦١- شرح التسهيل للمرادي تحقيق ودراسة / محمد عبد النبي محمد مكتبة جزيرة الورد ، ومكتبة الإيمان بالمنصورة ط/ ١ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
- ٦٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار إشراف د/ إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٦٣- شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس منشورات مؤسسة الصادق تهران خيابان خسرو ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٦٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف /محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٦٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري .
- ٦٦- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري تحقيق/عبد السلام هارون ط/٢ مصر دار المعارف

- ٦٧- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٦٨- شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلى دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور/على الشوملى دار الكندى للنشر والتوزيع دار الأمل الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- ٦٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك حققه وقدم له الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدى مطبوعات جامعة أم القرى .
- ٧٠- شرح اللمع لابن برهان العكبري حققه الدكتور / فائز فارس الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
- ٧١- شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى القاهرة .
- ٧٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تأليف / إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور عطا دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٧٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر تأليف الإمام المصلح الكبير السيد محمود شكرى الألوسى شرحه / محمد بهجة الأثري البغدادي دار الآفاق العربية الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
- ٧٤- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي الأندلس تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط/٢ دار المعارف بدون .
- ٧٥- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك بهامش أوضح المسالك تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة الخامسة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م
- ٧٦- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجذري عنى بنشره ج . برجستراسر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط/١ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .

- ٧٧- الفاخر في شرح جمل عبد الفاهر تأليف / محمد بن أبي الفتح البني
تحقيق الدكتور / ممدوح محمد خسارة مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب بالكويت الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ . ٢٠٠٢ م .
- ٧٨- فتح القدير للشوكاني حققه وخرج أحاديثه د/ عبد الرحمن عميرة ، وضع
فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء
بالمنصورة .
- ٧٩- الفهرست للنديم تحقيق / رضا تجدد بدون .
- ٨٠- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح الشيخ / عبد
السلام هارون ، دار الجبل بيروت ، الطبعة الأولى .
- ٨١- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل
للزمخشري تحقيق وتعليق ودراسة / عادل عبد الموجود ، على محمد معوض
مكتبة العبيكان ط/١ ١٤١٨ هـ _ ١٩٩٨ م
- ٨٢- كفاية المعاني في حروف المعاني لعبد الله الكردي البيهوشي شرحه وحققه
/ شفيع برهاني دار اقرأ للطباعة والنشر ط/١ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
- ٨٣- اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق الدكتور /
مازن المبارك مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق دار صادر - بيروت
الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٨٤- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري
تحقيق الدكتور / عبد الإله نبهان ، غازي مختار طليمات دار الفكر
المعاصر بيروت - لبنان دار الفكر دمشق - سورية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٨٥- لسان العرب لابن منظور دار صادر - بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٧ م .
- ٨٦- اللمع في العربية لابن جني تحقيق / د . سميح أبو مُعَلي دار مجدلاوي
للنشر - عمان _ الأردن ١٩٨٨ م

٨٧- مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق /
عبد السلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثالثة
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٨٨- مجلة المورد المجلد الرابع / العدد الثاني / ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م (الموقفي
في النحو لابن كيسان) تحقيق / د عبد الحسين الفتلي ، وهاشم طه شلال) .

٨٩- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وعلى
أبيات مفردات منسوبة إليه اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسى .

٩٠- المحتسب فى تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبى الفتح عثمان
ابن جنى بتحقيق د/ على النجدى ناصف ، د/ عبد الحليم النجار ، د/ عبد
الفتاح إسماعيل شلبي مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة
الأوقاف المصرية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٩١- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي تحقيق الدكتور / شريف
عبد الكريم النجار دار عمار. الأردن الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ . ٢٠١٠ م

٩٢- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه مكتبة المتنبى-
القاهرة .

٩٣- مختصر النحو لابن سعدان الكوفي دراسة وتحقيق / د حسين أحمد بو
عباس منشورات حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بالكويت الرسالة / ٢٣٧ ،
الحوالية / ٢٦ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٩٤- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د / مهدي المخدومي ط/
١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م شركة مكتبة ومصطفى البابي الحلبي

٩٥- المرتجل لأبى عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب حققه وقدم له/ على
حيدر دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م

٩٦- المسائل البصريات لأبى على الفارسي تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر
أحمد محمد أحمد مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- ٩٧- المسائل البغداديات للفارسي دراسة تحقيق / صلاح الدين السنكاوي مطبعة العاني ببغداد .
- ٩٨- المسائل الخلفية في النحو لأبي البقاء العكبري مهد له وحققه الدكتور / عبد الفتاح سليم مكتبة الأزهر الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٩٩- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل تحقيق وتعليق د/محمد كامل بركات مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- ١٠٠- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري د/ عوض القوزي الناشر عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض ط/١ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م
- ١٠١- معاني القرآن للأخفش تحقيق د/ هدى محمود قراعه مكتبة الخانجي بالقاهرة ط/١ ١٤١١ هـ _ ١٩٩٠م
- ١٠٢- معاني القرآن للفراء بتحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار دار السرور .
- ١٠٣- معاني القرآن للكسائي أعاد بناءه ، وقدم له / عيسى شحاته الناشر دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٨م
- ١٠٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج شرح وتحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلبي خرج أحاديثه الأستاذ / علي جمال الدين محمد دار الحديث بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١٠٥- معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/ محمد سمير نجيب اللبدي مؤسسة الرسالة - دار الفرقان ط/١ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م
- ١٠٦- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي صنفه د/علي توفيق الحمد ، يوسف جميل الزعبي دار الأمل - الأردن ط/٢ ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م
- ١٠٧- معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق د/ إحسان عباس دار الغرب الإسلامي- بيروت _ لبنان ط/١ ١٩٩٣م

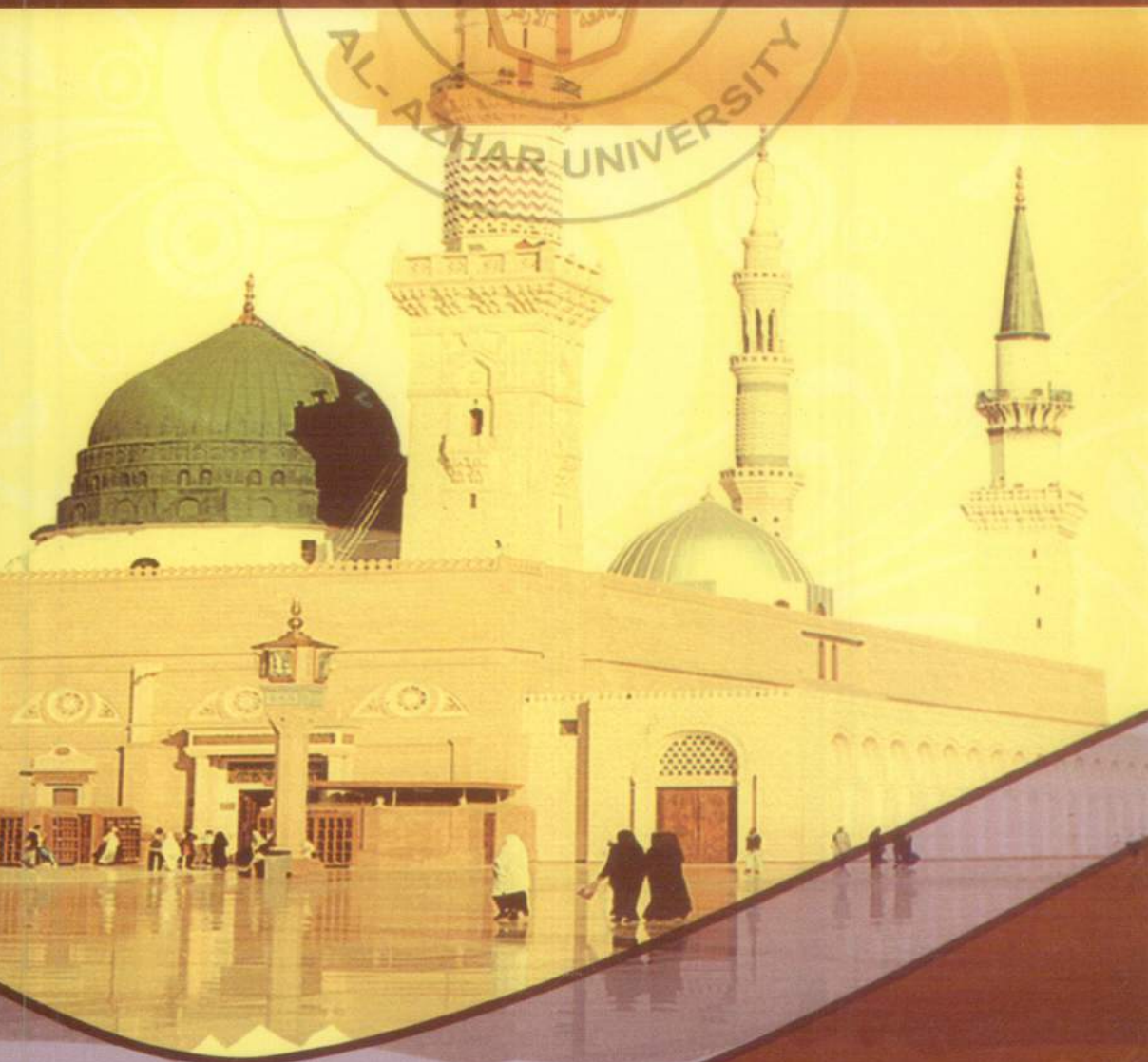
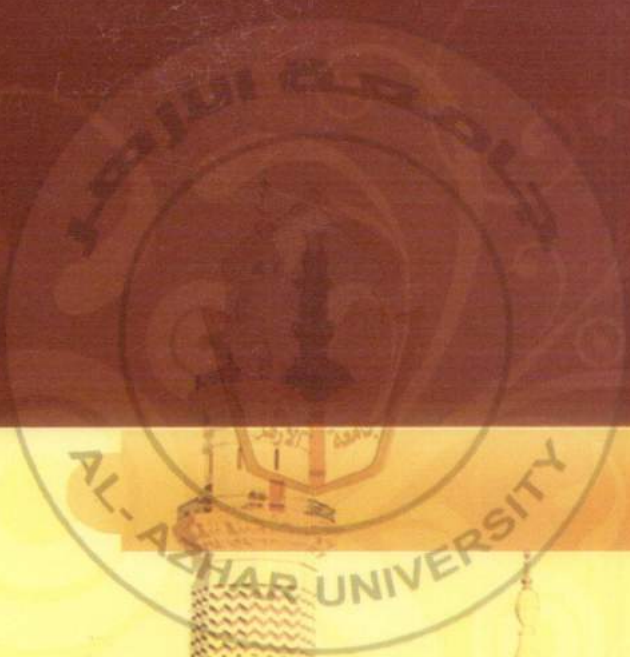
٨. ١ - معرفة انقراء الكبار للذهبي تحقيق د/ طيار التي قولاج استانبول ١٤١٦ هـ
_ ١٩٩٥ م
- ١٠٩ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح
الدكتور / عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١ هـ _
٢٠٠٠ م
- ١١٠ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي تحقيق / د عبد
الرحمن العثيمين وآخرون معهد البحوث العلمية وإحياء التراث جامعة أم القرى
ط/ ١ ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- ١١١ - المقتضب صنعه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الدكتور / محمد
عبد الخالق عضمية مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابعة لوزارة
الأوقاف المصرية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١١٢ - المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله
الجبوري ط/ ١ ١٣٩٢ هـ _ ١٩٧٢ م
- ١١٣ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج بن الجوزي دراسة وتحقيق /
محمد عبد القادر عطا ، مصطفى عبد القادر عطا ، راجعه وصححه / تميم
زرزور دار الكتب العلمية بيروت _ لبنان ط/ ١ ١٤١٢ هـ _ ١٩٩٢ م
- ١١٤ - نتائج التحصيل لمحمد الدلائي تحقيق د/مصطفى الصادق العربي بدون .
- ١١٥ - نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تحقيق
الدكتور / محمد إبراهيم البنا دار الإعتصام .
- ١١٦ - النحو الوافي لعباس حسن دار المعارف بمصر ط/٣
- ١١٧ - نزهة الألباء في طبقات الأبناء لأبي البركات الأنباري قام بتحقيقه
الدكتور / إبراهيم السامرائى مكتبة المنار الأردن - الزرقاء الطبعة الثالثة
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣ : ١	المقدمة .
٤٨ : ٤	الفصل الأول : (ابن سعدان ، ونحو الكوفة) وتحتة ثلاثة مباحث :
١٦ : ٥	المبحث الأول : (محمد بن سعدان حياته وآثاره) .
٦	اسمه ونسبه ، مولده ونشأته ، أسرته .
٩ : ٦	شيوخه .
١٣ : ١٠	تلامذته ، أو من أخذوا عنه .
١٥ : ١٣	مصنفاته .
١٦ ، ١٥	منزلته العلمية .
١٦	وفاته .
٢٦ : ١٧	المبحث الثاني : (ملامح النحو الكوفي عند ابن سعدان) .
١٨	أولاً : السماع
١٩ ، ١٨	ثانياً : القياس .
٢٠ ، ١٩	ثالثاً : اعتناؤه بالتعليل .
٢٢ : ٢٠	رابعاً : ملامح على آرائه .
٢٦ : ٢٢	خامساً : مكانته في القراءات القرآنية .

٤٨ : ٢٧	المبحث الثالث : (مصطلحات النحو الكوفي عند ابن سعدان) .
١٠٥ : ٤٩	الفصل الثاني : (جهود ابن سعدان النحوية) ويشتمل على ثلاثة مباحث :
٦٦ : ٥٠	المبحث الأول : آراؤه في الأدوات
٥٣ : ٥١	• (زَبَّ) بين التقليل والتكثير .
٥٦ : ٥٤	• النصب بـ (كما) على معنى (كيما) .
٦٠ : ٥٧	• الجزم بـ (كَيْفَ) .
٦٢ ، ٦١	• الجزم بـ (مَهْمَنْ) .
٦٦ : ٦٣	• معنى (كلاً) .
٩٦ : ٦٧	• المبحث الثاني : آراؤه في العوامل والأعاريب .
٧١ : ٦٨	• أولاً : العوامل : • رافع المبتدأ والخبر .
٧٤ : ٧٢	• عامل النصب في خبر (ما) الحجازية .
٧٨ : ٧٥	• عامل النصب في الفعل المضارع بعد (أو) .
٨٣ : ٧٩	• ثانياً : الأعاريب : • فعل الأمر بين الإعراب والبناء .
٨٨ : ٨٤	• إعراب المثني وجمع المذكر السالم .

٩٠ ، ٨٩	• توجيه نصب (تصديق) من قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ ﴾
٩٢ ، ٩١	• حكم الإتيان إذا تعددت النعوت والعامل واحد .
٩٦ : ٩٣	• الاسم المنادى المفرد العلم بين الإعراب والبناء .
١٠٥ : ٩٧	• المبحث الثالث : أروؤه في التراكيب .
٩٩ ، ٩٨	• حكم اجتماع ظرفين في الجملة .
١٠٢ : ١٠٠	• العطف بـ (لا) بعد النداء .
١٠٥ : ١٠٣	• نداء ما فيه (أل) إذا كان اسم جنس مشبهاً به .
١٠٨ : ١٠٦	• الخاتمة .
١٢١ : ١٠٩	• فهرس المصادر والمراجع .
١٢٤ : ١٢٢	• فهرس الموضوعات .



العدد التاسع والعشرون
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م